الفصل الثالـــــــث

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر
(نمـط التنميـة البوذيـــــــــــة)

الفصل الثالث *

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر
(نموذج التنمية البوذية)

تمهيد

كان الاقتصاد الكورى فى مطلع الستينات واحدا من أكبر الاقتصادات معاناة من الفقر . وكان يعيش نحو ٤١٪ من سكانه تحت خط الفقر ، حيث لم يكن متوسط الدخل الحقيقى للفرد يتعدى الثمانين دولاراً . ومع تبنى الحكومة العسكرية التى جاءت الى السلطة عام ١٩٦١ استراتيجية الانتاج الصناعى الموجه للتصدير واستمرارها فى تطبيقها حتى الآن ، حقق الاقتصاد الكورى طفرة تنموية فى أقل من عقدين وبصورة مدهشة جعلت المنظمات الدولية تخرج كوريا من قائمة دول العالم الثالث عام ١٩٧٩ وتدرجها ضمن قائمة الدول حديثة التصنيع .

وبحلول عقد التسعينات دخلت كوريا عصر انتاج الطائرات ومحطات الاتصالات واقامة المفاعلات النووية بعد أن قطعت شوطا بالغا فى منافسة الدول المتقدمة صناعيا فى أسواق السلع المصنعة والمعدات والأجهزة العلمية والآلات الدقيقة .

وقد ازداد متوسط الدخل الفردى فى كوريا بنحو ٦٢ مرة عام ١٩٩٠ مقارنا بذلك الدخل الذى كان سائدا فى بداية الستينات ، حيث أصبح دخل الفرد الكورى يناهز ٥٠٠٠ دولار أمريكى . وهو على هذا النحو يعادل أكثر من سبعة أمثال ونصف دخل المواطن المصرى عام ١٩٨٨ ، ونحو ١٥ مثلا لدخل المواطن الهندى أو الصينى ، ونحو ثلاثة أمثال دخل المواطن المكسيكى وضعف دخل المواطن الأرجنتينى فى نفس العام .

وبحلول منتصف الثمانينات كانت كوريا قد تغلبت على مشكلة المديونية الخارجية وذلك بتحقيق فائض متزايد فى الميزان التجارى . وأخذت تنافس الدول الصناعية المتقدمة وتشاركها فى عمليات تدويل أنشطة الانتاج والاستثمار فى معظم بلدان العالم. وقد أصبح لها مؤخرا نصيب متزايد فى الاستثمارات الخارجية التى تنفذ داخل أراضى الكتلة الشرقية العائدة الى أنظمة السوق .

---

* كتب هذا الفصل د. حسين طه الفقير .

وإستناداً الى الخصائص المميزة للتجربة التنموية الكورية واختلافها عن ذلك النمط الذى تحقق للدول الغربية ابان الثورة الصناعية فقد أطلقت هذه الدراسة على النمط الكورى نمط التنمية البوذية تمييزا لها عن التجارب الأخرى واشارة الى الفلسفة التى يعتنقها معظم السكان الكوريين .

وتستهدف هذه الدراسة تحليل مسيرة التنمية الكورية خلال المراحل التاريخية التى مرت بها والوقوف على الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى تبنتها . وذلك لاستنباط أهم الدروس التى يمكن الاستفادة بها فى المسيرة الانمائية المصرية . وسوف تركز الدراسة على مرحلة الانطلاق الصناعى الكورى التى تحققت خلال عقدى الستينيات والسبعينيات .

وسوف يبدأ هذا الفصل بعرض سريع لبعض الخصائص الجغرافية والتاريخية والسكانية والتطورات السياسية ذات الصلة بفهم مسار التنمية فى كوريا الجنوبية . ويلى ذلك عرض لاستراتيجيات التنمية الكورية ، وأسباب التحول من استراتيجية انتاج بدائل الواردات الى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير . وبعد ذلك تستعرض الدراسة انجازات التنمية الكورية فى مجالات الصناعة والزراعة والتمويل ، فضلا عن الجوانب الاجتماعية . ثم تحاول الدراسة فى ضوء ماتقدم أن تتعرف على أهم خصوصيات التجربة الكورية سواء تلك التى ساعدتها على النجاح فى مرحلة معينة أو على الفشل فى مرحلة أخرى . وأخيرا تصل الدراسة الى الهدف المرجو منها ، وهو استخلاص أهم الدروس التى يمكن أن تفيد صانع القرار التنموى فى مصر .

١- الخصائص الجغرافية والتاريخية والسكانية والسياسية

١-١ الموقع والمساحة والظروف المناخية والموارد الطبيعية (١)

تقع شبه الجزيرة الكورية فى شرق قارة آسيا . ويحدها من الغرب البحر الأصفر ، ومن الشرق بحر اليابان ، ومن الشمال سهل منشوريا فى الصين والاتحاد السوفيتى وكوريا من البلاد ذات التاريخ القديم ، واسمها مشتق من كلمة (كوريو) ومعناها الأراضى ذات الجبال العالية والجداول المتلألئة . وقد تم تقسيم كوريا بعد الحرب العالمية الثانية الى قسمين كوريا الشمالية التى خضعت للحكم الشيوعى وكوريا الجنوبية - موضوع دراستنا - التى بقيت فى اطار المعسكر الرأسمالى .

وكوريا الجنوبية دولة صغيرة ، يبلغ طولها نحو ٩٦٥ كم ويبلغ عرضها نحو ٢١٦ كم . وتبلغ مساحتها نحو ٩٩ ألف كم٢ ، أى حوالى ١٠٪ من مساحة مصر . ويحد كوريا الجنوبية من الشمال كوريا الشمالية ، ومن الجنوب مضيق كوريا الذى يفصلها عن اليابان . كما يحدها من الغرب البحر الاصفر ومن الشرق بحر اليابان . وعاصمة الدولة هى سيئول، وميناؤها الرئيسى هو بيوسان .

وتكون الجبال والمرتفعات فى كوريا الجنوبية نحو ٨٥٪ من اجمالى المساحة ويجرى فى الأراضى الكورية عدة أنهار تحيطها السهول . وتوفر هذه الأنهار مصادر المياه الرئيسية للزراعة والقوة الهيدروليكية . ومناخ كوريا هو مناخ قارى ذو شتاء بارد وصيف حار . وتتعرض كوريا لمجموعة من الأعاصير والزوابع والسيول الشديدة . وتغطى النباتات الطبيعية نحو ثلثى الأراضى الكورية وتضم الأشجار شبه الاستوائية والغابات والأحراش التى يتم العدوان عليها مع ازدياد الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادى . وقد بدأت كوريا تعيد تشجير هذه الغابات بأشجار الصنوبر والبلوط منذ بداية الثمانينات .

وتقوم الزراعة الكورية حول الأنهار ومنحدرات الجبال . ولاتمثل الأراضى الرسوبية

وتعتبر كوريا الجنوبية فقيرة نسبيا فى مواردها المعدنية حيث استأثرت كوريا الشمالية بالمناطق الغنية بهذه الموارد وأهمها النفط التى تعتمد كوريا الجنوبية على الخارج فى توفيره . وبالرغم من ذلك توجد كثير من المعادن أهمها خام الحديد والذهب والفضة والتانجستين واليورانيوم والزنك والرصاص والفحم والنحاس والرصاص والقصدير والمنجنيز والجرانيت والصلصال والطلق الذى يستخدم فى عمليات الزينة والتجميل .

٢-٤ خصائص السكان وثقافتهم

لم يكن عدد السكان فى شبه الجزيرة الكورية يزيد عن ٢٣ر٥ مليون نسمة عام ١٩٤٠ وبعد تقسيم كوريا ضمت كوريا الجنوبية نحو ثلثى عدد السكان . وخلال الفترة السابقة على عام ١٩٦٠ كانت نسبة الزيادة السكانية نحو ٣٪ سنويا . وبلغ عدد السكان نحو ٢٥ مليون نسمة تقريبا فى العام المشار اليه ازداد الى نحو ٣٣ مليونا عام ١٩٧٣ ثم الى ٣٨ر٩ مليونا عام ١٩٨١ ثم الى ٤٢ر٩ مليونا عام ١٩٩٠ . ومن المقدر أن يصل عدد السكان الى نحو ٤٦ر٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ والى نحو ٥٠ مليونا عام ٢٠٢١ . ومن الملاحظ أن كوريا قد استطاعت تخفيض معدل النمو السكانى فى غمار عملية التنمية المتسارعة التى قامت بها منذ السنوات الأولى فى الستينات الى الآن الى نحو ١ر٥٪ عام ١٩٨١ ثم الى نحو ٠ر٩٣٪ عام ١٩٩٠ . ويقدر أن يصل الى ٠ر٧٧٪ عام ٢٠٠٠ (٢) .

وقد قدر معدل النشاط الاقتصادى لسكان كوريا الجنوبية بنحو ٤١٪ من جملة عدد السكان فى ١٩٨٨ . وقد توزع السكان النشيطون اقتصاديا على القطاعات المختلفة على النحو التالى : ٢٠٪ فى الزراعة ، ٣٤٪ فى الصناعة ، ٢٥٪ فى قطاع التجارة والمال، ١٨ر٦ فى قطاعات الخدمات . أما النسبة الباقية (٢ر٤٪) فهى تضم المتعطلين . وقد بلغت المشاركة النسبية للمرأة فى قوة العمل نحو ٣٨٪ فى تلك السنة ، ويقدر وصولها الى ٤٠٪ فى عام ١٩٩٠ (٣)

وتعتبر كوريا الجنوبية من البلدان عالية التحضر . كما انها من أكبر البلاد ازدحاما بالسكان بعد كل من بنجلاديش وسنغافورة وهونج كونج وتبلغ الكثافة السكانية لكوريا نحو ٤١٣ شخصا/كم٢ وهى أكبر بنحو ٢٧٪ من كثافة السكان باليابان وأربع مرات الكثافة السائدة فى الصين وفرنسا عام ١٩٨٦(٤). وقد أظهر نتائج التعداد الذى أجرى عام ١٩٩٠ أن عدد سكان الحضر قد بلغ ٣٢ر٤ مليون نسمة تمثل نحو ٧٤٪ من اجمالى عدد السكان . ويضم اقليم سيئول العاصمة ١٨ر٦ مليونا بنسبة ٤٢ر٧٪ من اجمالى السكان. أما مدينة سيئول فيعيش بها نحو ربع عدد السكان فى كوريا الجنوبية(٥) .

وفيما يتعلق بالارث الثقافى للسكان ، تعتبر البوذية والشامانية من أهم الروافد الثقافية الكورية ، وان كان أغلب السكان يعتنقون البوذية . ويتصف سكان كوريا بالجلد والمثابرة والميل الى الطاعة والحرص فى التعامل مع الأجانب . أما من حيث اللغة ، فان اللغة الكورية هى اللغة السائدة فى كوريا الجنوبية ويتحدث بها نحو أكثر من ٦٠ مليون كورى يعيشون فى شبه الجزيرة الكورية ومئات الآلاف الذين يعيشون فى اليابان .

وللغة الكورية وحدة كلامية ذات أصول غير مؤكدة يرجح أنها لغة قبائل التايك. وقد أدخلت الأبجدية الكورية عام ١٤٤٦ خلال فترة حكم سيجونج الملك الرابع من سلالة يى Yi وسميت ان من On mun وتتكون من أربعة وعشرين حرفا منها عشرة أحرف متحركة وتكتب هذه اللغة اما بطريقة الأبجدية المحضة أو طريقة الكتابة المختلطة . أما الجملة الكورية فتتكون من المبتدأ والخبر أما الفعل الرئيسى أو الصفة فانها تأتى فى ذيل الجملة وتسمى الجملة الهانغالية التى تعتبر حروفها رموزا لفظية .

ويعتبر الرسم والتصوير فى اطار السوريالية والتعبيرية والتجريدية من الفنون الشائعة فى كوريا ، كما ازدهر فى الحقبة الأخيرة فن الخطوط بالاضافة الى الفولكلور والموسيقى الشعبية ويلاحظ تأثر الفنون الكورية بالفن الصينى وخاصة لدى المعماريين الكوريين .

١-٣ ملامح التاريخ الكورى والنضال ضد الأطماع الخارجية

ظلت كوريا حتى عام ١٩١٠ مملكة تعيش فى ظل حكم مركزى . وقد كان من أهم ملامح نظام الحكم اغلاق الأبواب فى وجه الأجانب من التجار وغيرهم(كما كان الحال فى اليابان) . ولكن بمرور الوقت ضعفت كوريا أمام محاولات اقتحامها من الدول المجاورة، الى أن تم فتحها فى نهاية القرن التاسع عشر. وكان من أهم الاغراءات بغزو كوريا ذلك الموقع الاستراتيجى الذى تتمتع به شبه الجزيرة الكورية فى شرق آسيا. ولم تقتصر الأطماع فى كوريا على الدول المجاورة وهى الصين واليابان وروسيا ، بل انها شملت الولايات المتحدة وعددا من الدول الأوربية . وقد احتدم النزاع بين الصين واليابان على كوريا لدرجة قيام الحرب بينهما فى ١٨٩٤ و١٨٩٥. وكان من نتائج هذه الحرب هيمنة اليابان على كوريا، ثم ضمها اليها فى عام ١٩١٠. وقد استمر استعمار اليابان لكوريا منذ ذلك الوقت حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥.

وقد مارست اليابان خلال فترة استعمارها لكوريا صنوفا شتى من الاستغلال منها نزع ملكية الأراضى الزراعية من كبار الملاك الكوريين وتمليكها للاقطاعيين اليابانيين، مما أدى الى ارتفاع نسبة المستأجرين فى الزراعة الكورية، وفرار الكثير من الفلاحين الى منشوريا. ومنها مصادرة المشروعات الصناعية المملوكة للكوريين، الأمر الذي كاد يقضى على فئة رجال الاعمال الكوريين. ومع ذلك، فقد أسفر احتلال اليابان لكوريا لمدة ٣٥ عاما عن عدد من النتائج المواتية لخدمة الاقتصاد الكورى. وكان من أهم هذه النتائج مايلى:(٦)

(أ) ادخال النظام المصرفى والتمويل ونظام الضرائب الأمر الذى لم تكن كوريا تعرفه من قبل وفرض نمط تخصص كوريا فى الانتاج والتصدير الزراعى والتعدينى ٠

(ب) قيام مجموعة من الصناعات الصغيرة تخصصت فى تبييض الأرز واستخراج الزيوت النباتية وانتاج الأسمنت ، وصناعة الأربطة والجوارب ٠ وكانت الملكية الكبرى فى هذه الصناعات لليابانيين ٠ وقد تطورت هذه الصناعات لتغذية المجهود الحربى اليابانى خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٤١ ٠ وقد آلت ملكية هذه المشروعات للحكومة الكورية بعد الحرب ٠

(جـ) تطور هيكل الانتاج الكورى خلال تلك الفترة لصالح الانتاج الصناعى الذى ارتفعت مساهمته فى الانتاج القومى الى أكثر من ٣٠٪ عام ١٩٣٦ مقارنا بنحو٦٪ عام ١٩١٣ ٠ كما تغير الهيكل الصناعى الكورى فى صالح قوى التنمية حيث ازداد الوزن النسبى للصناعات الثقيلة من نحو ٧ر٢٩٪ من اجمالى الانتاج الصناعى الى نحو ٥ر٤٩٪ بين الفترة ١٩٣٦ ، ١٩٤٣ وشكلت الصناعات الكيماوية نسبة ٣ر٢٩٪ من اجمالى الانتاج الصناعى فى هذا العام الاخير٠

ويعزى هذا التغير الى دخول المستثمرين اليابانيين حلبة الانتاج الصناعى الثقيل مستخدمين التقنية اليابانية فى صناعات الكيماويات والغاز والخزف والأسمنت والأسمدة، اما الصناعات الصغيرة كالطباعة والمنسوجات والأثاث فقد تركت للمنتجين الكوريين الذين لم يزد نصيبهم فى جملة الاستثمار عن ٦٪ خلال تلك الفترة رغم أن هذه الصناعات كانت تنمو بمعدل سنوى تجاوز ٤ر١٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٣٦ وقد ساهم تزايد احتياجات الجيش اليابانى من المهمات الصناعية أثناء الثلاثينيات والأربعينيات فى قيام اليابانيين بتوطين الصناعات فى كوريا ونقل رؤوس الأموال والمعدات والخبرات الى هذه الصناعات ، وفضلا عن ذلك أسهم الوجود اليابانى فى زيادة رأس المال الاجتماعى من مرافق وطرق لاغراض تجارية وعسكرية ، وتوفير نواة للتطور فى مجالات الصناعات التحويلية الخفيفة والثقيلة وتنمية المهارات والخبرات لدى قوة العمل الكورية ٠

وباندلاع الحرب العالمية الثانية احتلت القوات الأمريكية جنوب كوريا وظلت بها بعد انتهاء الحرب وانتهاء الاحتلال اليابانى حتى عام ١٩٥٠ ٠ بينما احتلت القوات السوفيتية شمال كوريا وانسحبت منها عام ١٩٤٨ بعد اقامة الحكم الشيوعى فيها تحت قيادة حزب العمال الكورى ورئاسة كيم أيل سونج ٠ وقد أقيمت فى كوريا الجنوبية حكومة منتخبة فى نفس العام بقيادة الرئيس سنج مان رى أحد قواد حكومة المنفى التى أسست فى شنغهاى من قبل ٠ وقد أبقت الولايات المتحدة على قوات عسكرية فى كوريا الجنوبية منذ ذلك التاريخ تتمركز فى عدة قواعد على الارض الكورية يصل عدد قواتها الى نحو

٤٠٠٠٠ جندى أمريكي حتى الآن فضلا عن ترسانة عسكرية ضخمة ضمن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المتعلقة بالهند الصينية وشرق آسيا .

وكان من أهم آثار تقسيم كوريا فيما يتعلق بكوريا الجنوبية مايلى (٧) :

(أ) استئثار الجزء الشمالى بالجانب الأكبر من موارد الثروة المعدنية والصناعات وخصوصا الصناعات الثقيلة كما استأثر الشمال بالموارد النفطية .

(ب) مثل السكان فى الجزء الجنوبى نحو ثلثى عدد السكان الكوريين البالغين نحو ٢٣ر٥ مليون نسمة يضمون قوة عمل تقدر بنحو ٨ر٩ مليون نسمة منهم نسبة ٧٥٪ يعملون بالقطاع الزراعى ونحو ٥٪ فى القطاعات الصناعية .

(جـ) توقف الواردات من اليابان وخصوصا مستلزمات الانتاج ورأس المال وتعرض الكثير من المنشآت للتدمير أثناء الحرب .

(د) افتقاد الأسواق الخارجية وتوقف التصدير فضلا عن ركود الطلب المحلى بسبب تدهور الدخول وضياع الممتلكات وتدهور المرافق والمواصلات .

(هـ) قيام الولايات المتحدة - فى ظل استراتيجيتها تجاه كوريا فى هذه المنطقة - بتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والغذائية للاقتصاد الكورى واعادة احياء المرافق والصناعات التحويلية وخاصة المنسوجات وقوالب الصلب والطلمبات ومحركات الماكينات وغيرها .

(و)رغبة من الحكومة الكورية فى تحقيق الاستقرار قامت بتطبيق قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨ وأعيد توزيع مايقرب من ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية على نصف سكان الريف الكورى وقد تم تحديد الحد الأقصى للحيازة بنحو ثلاثة هكتارات ، أى حوالى ٧ر٥ فدان ، وأصبحت الزراعة الكورية تتميز بالحيازات الصغيرة منذ ذلك الوقت .

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ اندلعت الحرب بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بهدف توحيد شطرى البلاد . وقد استمرت هذه الحرب حتى ٢٧ يوليو ١٩٥٣ . وتم تسوية الحدود بين الكوريتين بتدخل قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى صف كوريا الجنوبية . وقد كان لهذه الحرب آثار عديدة على الاقتصاد الكورى ، من أهمها مايلى (٧) :

(أ) هلاك نسبة كبيرة من السكان والقوى العاملة فى كوريا الجنوبية (حوالى ٣ر١ مليون شخص)، ودمار نسبة ضخمة من المصانع والمرافق الأساسية ، وتهدم نحو ثلث المساكن . وقد قدرت خسائر كوريا الجنوبية فى تلك الحرب بما يعادل قيمة انتاجها القومى عام ١٩٥٣ .

(ب) انتشار البؤس والشقاء لدى ملايين الكوريين، وانتشار الدمار فى كافة المدن والقطاعات الاقتصادية الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تضاعف من معوناتها المقدمة لكوريا الجنوبية . فقد قدمت الولايات المتحدة مايعادل ٣٥٪ من اجمالى قيمة الخسائر التى بلغت نحو ٦ بلايين دولار . وقد ساعد ضخ هذه الأموال فى الاقتصاد الكورى على الاسراع بعودة النمو بمعدل بلغ ٥ر٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ (٨) ولم يكن ذلك المبلغ الذى أغدقت به الولايات المتحدة الا مناظرا لرغبتها فى فرض نموذج للتنمية يناوئ النموذج الاشتراكى الذى أقيم فى كوريا الشمالية بحيث يكون متفوقا ومثيرا كعامل من عوامل مناهضة الشيوعية (٩) .

٤- الحياة السياسية والنضال من أجل الديمقراطية

تولى الرئيس "رى" حكم كوريا الجنوبية فى عام ١٩٤٨ ، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٢ ولما تنته الحرب الكورية بعد . وقد ظل الرئيس رى على خلاف حاد مع الجمعية التشريعية الوطنية طوال فترة رياسته . كما أنه لم يعبأ بسخط المجتمع على حكمه . بل كان يرد عليه بممارسات قهرية ، حتى تم اقصاؤه عام ١٩٦٠ الى هاواى ليموت هناك عام ١٩٦٥ وعمره يناهز التسعين عاما .

ومن أمثلة ممارساته الديكتاتورية :

(أ) تجاهل الاصلاحات التى تقدمت بها المعارضة مرتين حتى عام ١٩٥٤ .

(ب) تعديل الدستور والقوانين لصالحه ودخول فترتى رئاسة ثالثة ورابعة عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ .

(جـ) الانقضاض على المظاهرات الشعبية والعمالية ومظاهرات الطلبة التى تأججت ضد نظامه ، والزج بالمتظاهرين فى المعتقلات والسجون وتقتيل عدد غير قليل منهم .

وبنهاية عهد "رى" تفاقمت الأمراض الاجتماعية والاقتصادية وعجز نظام الحكم عن مواجهة المواقف المتأزمة من العنف السياسى والحزبية الطاحنة . وبعد اقصائه تولى "ين بوسن" رئاسة الجمهورية وقام باحلال النظام البرلمانى محل النظام الرئاسى . غير أن هذا النظام لم يستمر سوى تسعة أشهر حيث أطاح به الانقلاب العسكرى الذى وقع فى مايو ١٩٦١ وأبقاه فى منصبه ليتبرير الوجود الدستورى للنظام العسكرى (١٠) .

ولكن سرعان ما استولى قائد الانقلاب العسكرى "بارك" على مقاليد الأمور ، وحكم كوريا حكما عسكريا ديكتاتوريا صارما مع تطبيق الأحكام العرفية والعسكرية . وقد واجه "بارك" معارضة شديدة خلال فترة حكمه ، وتزايد السخط الشعبى عليه وكثرت مظاهرات العمال والطلبه ضده . وكان بارك يستمد جانبا هاما من قوته من دعم الولايات المتحدة الى حد ارسال ٢٥ ألفا من قواته للمشاركة فى حرب فيتنام . كما قام "بارك" بتوطيد علاقته باليابان التى كانت أكبر مصدر للسلع المصنعة والتكنولوجيا لكوريا(١١) وقد استطاع بارك أن يفوز برئاسة الجمهورية عدة مرات ، وقد تدهورت الامور من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٩ وطبقت حالة الطوارئ بكل صرامة وتم حل البرلمان واعلان دستور جديد يعطى رئيس الجمهورية مزيدا من السلطات ويسمح باعادة انتخابه لمدد غير محددة . وفى تلك الفترة تم التركيز فى التصنيع على الصناعات الكيماوية والثقيلة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتمكين كوريا من الدفاع عن نفسها وتحقيق الوحدة الكورية. وقد انتهت تلك الفترة بغليان شعبى لم تعرف له كوريا مثيلا ، صاحبته ردود فعل أكثر عنفا من جانب السلطة . واستمرت الأوضاع فى التدهور حتى تم اغتيال الرئيس "بارك" فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٩ .

وقد أعقب تلك الأحداث انتشار المظاهرات وحركات المعارضة حيث بقيت قوانين الطوارئ مطبقة ولم تظهر بوادر جدية للاصلاح . وكانت النتيجة هى استيلاء الجيش على السلطة وظهور نظام عسكرى جديد أشد عنفا وضراوة . وبمرور الوقت كان العداء يتزايد من جانب الشعب الكورى للولايات المتحدة لمساندتها للحكومات الديكتاتورية فى كوريا الجنوبية ، وطالبت فئات عديدة من الشعب برحيل القوات الامريكية من قواعدها . اذ أن الأمر كان قد وصل الى حد استعانة الحكومة ببعض أفراد هذه القوات الأجنبية فى سحق المظاهرات وأعمال العصيان المدنى . واستمرت ردود الفعل القمعية من جانب الحكومة العسكرية ، بينما كانت قوى المعارضة تتنامى بسرعة وتوحد صفوفها حتى استطاعت تكوين حزب كوريا الجديدة الديمقراطى المعارض فى عام ١٩٨٦ ، الذى قاد أعنف مظاهرات معادية للحكومة الكورية والولايات المتحدة فى تلك السنة . وقد كللت جهود المعارضة بالنجاح واضطر الرئيس "دوهان" للاذعان للكثير من مطالبها فى مجال الاصلاح الديمقراطى واحترام حقوق الانسان . وقد أجريت انتخابات رئاسية فى ديسمبر ١٩٨٧ وفاز فيها "روتاى وو" ، كما أجريت انتخابات برلمانية فى عام ١٩٨٨ ، وانتخابات للمجالس المحلية فى مارس ١٩٩١ شابها قدر غير قليل من التزوير(١٢) .

والواقع أن القلاقل السياسية فى كوريا لم تنته بعد اجراء التعديلات الدستورية عام ١٩٨٦ . فلازال السخط الشعبى قائما فى كوريا بسبب استمرار بقاء القوات الأمريكية

وترساناتها الضخمة من الأسلحة النووية ، وبسبب استمرار ظلم الطبقات العاملة وانخفاض الاجور نسبيا فى الصناعة القائمة على تصدير المنتجات الى الاسواق المتقدمة ، ناهيك عن استمرار كوريا فى الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادى التى تلقى بكثير من الأعباء على عاتق فئات دخلية عديدة من الشعب الكورى . ولازالت الأخبار تتوالى عن المظاهرات التى يقوم بها الطلبة والعمال وغيرهم من الفئات المعارضة ضد نظام الحكم وضد القواعد الأمريكية والولايات المتحدة والتى يشوبها قدر غير قليل من العنف من جانب السلطات (١٣) .

وخلاصة القول هى أن أنظمة الحكم المتعاقبة فى كوريا ظلت تتجاهل حقوق الانسان الكورى فى المشاركة السياسية وحقوقه فى التعبير عن ذاته ومطالبه الاجتماعية والاقتصادية، وظلت تمارس أنواعا من القهر والتسلط على فئات العمال والطلبة وفئات المعارضة بوجه عام. وهو مايعنى أن التنمية المتسارعة التى حدثت فى كوريا قد تمت تحت أسنة القهر وظلم الانسان . ومع ذلك فان الشعب الكورى لم يسأم النضال من أجل حقوقه السياسية رغم كل أدوات العنف التى استخدمت ضد مسيرته من أجل الديمقراطية . وكانت ثمرة نضاله الطويل ذلك القدر من الديمقراطية الذى حققه عام ١٩٨٨/١٩٨٧ باقامة حياة برلمانية تمثل فيها قوى المعارضة المختلفة ، وان كان نظام الحكم الحالى لم يتخل بعد عن الديكتاتورية المتأصلة به . والحق أن النضال من أجل الديمقراطية قد ألهب الوعى لدى المواطنين الكوريين ليس فقط بحقوقهم السياسية ولكن أيضا بقضية التبعية التى يعانيها الاقتصاد الكورى للولايات المتحدة ، وأصبح من ضمن مطالب الجماهير جلاء القوات الأمريكية من الأراضى الكورية التى استخدمت لدعم النظم الديكتاتورية القمعية . كما زاد وعى الأمة بضرورة توحيد شطرى البلاد تحقيقا للتكامل بين الموارد فى كلا الشطرين لصالح رقى الانسان الكورى .

٢ - تطور استراتيجيات التنمية الكورية وأدائها الاجمالى

طبقت كوريا استراتيجيتين انمائيتين منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن . كانت الأولى هى استراتيجية انتاج بدائل الواردات التى طبقتها منذ عام ١٩٥٣ . وكانت الثانية هى استراتيجية الانتاج الصناعى الموجه للتصدير التى طبقتها اعتبارا من عام ١٩٦٢ مع بداية الأخذ بالتخطيط متوسط المدى الذى تبناه النظام العسكرى فى كوريا حتى الآن ورغم ذلك فلم تتخل كوريا حتى الآن عن انتاج بدائل الواردات وخاصة من مجموعة من السلع الأساسية الصناعية والزراعية . وتوفر كوريا قدرا من الحماية لهذه المنتجات حسب أهميتها .

ونتناول فيما يلى هاتين الاستراتيجيين ودوافع تطبيقهما والنتائج المتحققة من كل منهما فى الاقتصاد الكورى ٠

٢-١ استراتيجية انتاج بدائل الواردات

ساعد على تبنى هذه الاستراتيجية فى كوريا ذلك التطور الذى شهده القطاع الصناعى قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها من ازدهار عديد من الصناعات الخفيفة وعدد من الصناعات الثقيلة تكونت عن طريقها خبرات وقوة عمل مدربة كان يمكن أن تحقق نهضة مستمرة للقطاع الصناعى لولا ظروف الحرب الكورية ٠ وكان من دوافع المضى فى تطبيق هذه الاستراتيجية رغبة كوريا فى اعادة تعمير ماخربته الحرب وتشغيل أعداد البطالة الهائلة التى حدثت بسبب الهجرة من الشمال الى الجنوب وقت الحرب ، وتدفق المساعدات الامريكية على كوريا فى تلك الفترة لكافة القطاعات الاقتصادية ، وزيادة قدر المنح بلا مقابل للانفاق على التعليم والنقل والزراعة والصناعة والهياكل الأساسية٠

وقد تلقت كوريا منذ أوائل الخمسينات وحتى عام ١٩٦٠ مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة منح غير قابلة للرد ، بلغت قيمتها نحو ٤٤٦ مليون دولار ٠ وقد حظى قطاع النقل والمواصلات وحدة بما يزيد قليلا عن ٤٠٪ من هذه المنح ، كما حظى قطاع الصناعة والتعدين بنحو ٣٥٪ منها ٠ أى ان هذين القطاعين وحدهما قد حصلا على مايربو قليلا على ثلاثة أرباع المساعدات الأمريكية ، بينما توزع الربع الباقى على القطاعات الأخرى (٦٪ للزراعة و٨٪ للصحة والتعليم و١١٪ للقطاعات الخدمية)(١٤) .

وقد اعتمدت كوريا فى تطبيق استراتيجية انتاج بدائل الواردات على عدة سياسات واجراءات ، من أهمها مايلى (١٥) :

(أ) السعى للحصول على اكبر قدر ممكن من المساعدات الأجنبية فى صورة قروض ومنح ومعونات فنية ٠ والحقيقة أن هذه السياسة قد مكنت كوريا بالفعل من استقطاب الدعم اللازم لبناء مادمرته الحرب واستفادة الحياة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ٠ ويرجع نجاحها فى الأساس الى رغبة الولايات المتحدة فى مساعدة هذا البلد التى اتخذت من أرضه قواعد عسكرية لها ٠

(ب) حماية الاقتصاد المحلى بالحد من استيراد المنتجات الترفية وتلك المنافسة للانتاج المحلى عن طريق تطبيق الرقابة الكمية على الواردات والصرف الأجنبى واتباع نظام الحصص والتراخيص والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، مع تعدد أسعار الصرف ٠

(جـ) تشجيع الصناعات المحلية التى تنتج بدائل للواردات بتيسير حصولها على التمويل اللازم بشروط ميسرة وتقديم الحوافز الضريبية والمزايا الجمركية وما إلى ذلك لها .

(د) العناية برفع مستوى المهارات لدى قوة العمل بتعميم التعليم الأولى ومحو أمية البالغين وتكثيف التدريب وتحسين نظم الادارة . وقد أسهمت الولايات المتحدة الامريكية مساهمة ضخمة فى هذا الشأن عن طريق تقديم امكانات التدريب والمعونات الفنية ومساهمة الجيش الامريكى المرابط فى كوريا فى تدريب افراد القوات المسلحة وتدريب كثير من فئات القوى العاملة على المهن الفنية والادارية اللازمة لتشغيل الاقتصاد .

وقد نجحت استراتيجية انتاج بدائل الواردات فى تجاوز آثار الدمار الذى ألحقته الحرب الكورية بالأنشطة الاقتصادية وقطاعات البنية الاساسية . وآية ذلك استرجاع معدلات النمو الاقتصادى المتحققة قبل بداية الحرب . فخلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ تراوح معدل النمو الاقتصادى بين ٢ر٤ - ٨ر٤ ٪ سنويا . وكان هذا المعدل فى القطاع الصناعى نحو ٦ر١١٪ سنويا . كما نمت قطاعات البنية الاساسية بمعدل ٥ر٣٪ والزراعة بمعدل ٦ر٢٪ سنويا . كما أسفر تطبيق هذه الاستراتيجية عن حدوث تحول ايجابى فى البنيان الاقتصادى الكورى لصالح القطاعات الانتاجية فى نهاية الفترة مقيسة ببدايتها حيث انخفض الوزن النسبى لقطاع الزراعة بأكثر من ٤٪ من جملة الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ . وارتفع الوزن النسبى لقطاع الصناعة بنفس القدر . اما قطاع التشييد فقد ارتفع وزنه النسبى بنحو ٥٪ خلال تلك الفترة . وكان من النتائج الهامة لتلك الاستراتيجية أيضا حدوث تحول تدريجى فى البنيان الصناعى الكورى لصالح بعض الصناعات الثقيلة . ويعتبر هذا العامل أهم انجاز لسياسة انتاج بدائل الواردات . حيث كانت تلك الصناعات ركائز للصناعات الخفيفة التى كرست لانتاج السلع التصديرية فى المراحل التالية لعام ١٩٦١ وقد أسهمت الاستثمارات المباشرة الامريكية رغم ضآلتها فى ذلك الوقت فى تحسين الأوضاع التكنولوجية فى المنشآت الصناعية (١٦) .

ومن جهة أخرى ، فلم يكن تطبيق استراتيجية انتاج بدائل الواردات خاليا من السلبيات . ومن أهم الأوجه السلبية للأداء الانمائى فى ذلك الوقت مايلى (١٧) :

(أ) انخفاض معدلات الادخار المحلى الى نسب متدنية للغاية تراوحت بين أقل من ١٪ الى ٥ر٢٪ خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٣ . بل لقد بلغ معدل الادخار الى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٣ر٠٪ عام ١٩٦٠ . وقد أدى ذلك الوضع الى

تدنى معدلات الاستثمار فلم يزد عن ٩ر١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ١٩٦٠ ، ١٣٪ عام ١٩٦٢ ولقد انعكست المعدلات المتواضعة للادخار والاستثمار على معدلات نمو الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى اذ تراوح هذا المتوسط بين ٨١ - ٨٧ - دولارا فقط خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٣) .

(ب) ارهاق ميزان المدفوعات نظرا للاعتماد الشديد على الواردات ، بينما بقيت الصادرات عند مستوى شديد الانخفاض (٥ر١٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٥٣ - ١٩٥٥ ونحو ١ر٣٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٢) .

(جـ) تدهور انتاجية العمل فى القطاع الزراعى ، وذلك برغم استعادة مستويات الانتاج السابقة على الحرب الكورية ونمو الانتاج الزراعى بمعدل ٦ر٢٪ فى سنوات مابعد الحرب . وربما يرجع ذلك الى ارتفاع معدل نمو السكان الذى ظل عند مستوى ٣٪ حتى عام ١٩٦٣ ، وتدنى نصيب الفرد من المساحة المنزرعة .

(د) تردى الاحوال الاجتماعية الناشئة عن انخفاض الأجور والدخول الفردية وزيادة ممارسات القهر من جانب نظام الحكم الذى كان يرأسه "سنج مان رى". وقد أدى التذمر الجماعى ضد الممارسات القهرية الى انتهاء الحكم المدنى فى كوريا الجنوبية وذلك باستيلاء العسكريين على السلطة لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل التنمية عام ١٩٦١ .

٢-٢ استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير

ارتكزت هذه الاستراتيجية على الدعائم التالية (١٨) :

(أ) اتباع سياسة الباب المفتوح أمام رؤوس الاموال الأجنبية ، وتوفير المناخ الاجتماعى والسياسى لقبول رأس المال الخارجى باتجاهاته التكنولوجية وبالشكل الذى يسهل له عملية اعادة تصدير رؤوس الأموال والأرباح .

(ب) (اتاحة الفرصة لرأس المال بمصادره المختلفة (أجنبى - خاص - عام) لانشاء الوحدات الصناعية التى يتم تصدير منتجاتها للدول الأخرى وتقرير الامتيازات الملائمة لجذب رأس المال الى مجالات العمل فى الأنشطة التصديرية .

(جـ) توفير الاطار المؤسسى الذى تتحدد فيه واجبات كل من الحكومة والقطاع الخاص ازاء تنفيذ الخطط التصديرية التى يتم وضعها ، وتوفير الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك الخطط بما فى ذلك مؤسسات الترويج والتسويق والتمويل ، وتوفير

الصرف الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات انتاج السلع الموجهه للتصدير وما الى ذلك .

ويوضح جدول (١) المؤشرات الرئيسية للأداء الانمائى فى كوريا خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٨ . وتبرز متابعة تلك المؤشرات عدة نتائج هامة :-

(أ) الارتفاع الهائل فى معدلات النمو السنوى للناتج القومي

باستثناء الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ التى تحقق فيها معدل سنوى بلغ ٦ر٥٪ والفترة ٨١ - ١٩٨٤ التى تحقق فيها معدل بلغ ٢ر٧٪ تراوح معدل النمو السنوى للناتج القومى طوال الفترة بين أكثر من ٨٪ ، ١١٪ . وبالطبع كانت هذه المعدلات هى الأكثر ارتفاعا على مستوى العالم طوال الفترة فعلى مستوى البلدان النامية لم يزد هذا المعدل عن ٥ر٤ ٪ سنويا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٨ فى دول امريكا اللاتينية ، ١ر٦٪ لدول آسيا ، ٩ر٣٪ لدول افريقيا ، ٢ر٣٪ فى الدول المتقدمة (١٩) .

(ب) الارتفاع فى معدل نمو الصادرات

لقد ظل معدل نمو التصدير يزيد عن ٤٤٪ خلال النصف الأول من الستينات ، ونحو ٣٧٪ خلال النصف الثانى . ولكنه ارتفع الى ٤٦٪ خلال النصف الأول من السبعينات . ورغم تراجع هذه المعدلات فى النصف الثانى من السبعينات وخلال حقبة الثمانينات الا انها لم تقل عن ١٤٪ حتى عام ١٩٨٦ . وقد ارتفعت بعد ذلك الى ٣ر٢٨٪ سنويا بدءً بعام ١٩٨٧ .

(جـ) نسبة الصادرات الى الناتج القومي

كان طبيعيا أن ترتقى هذه النسبة طوال الفترة من الستينات حتى الآن لاقتصاد يقوم على التصدير وبمعدلات نمو غير مسبوقة مع النحو المشار اليه . لقد ارتفعت نسبة الصادرات الى الناتج القومى من نحو ٢ر٣٪ خلال النصف الاول من الستينات الى ٦ر٨٪ فى النصف الثانى منها ، وأخذت تتزايد تدريجيا من فترة لأخرى لتصل الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ . والواقع أن ارتفاع هذه النسبة الى هذا الحد له جانبان . أولهما ايجابى . يشير الى الارتقاء بالمقدرة التصديرية ، بينما يشير الثانى الى زيادة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجى . ويعنى ذلك أن ٣٧٪ من الناتج القومى الكورى تحكمه ظروف السوق العالمية (٢٠) .

جدول (١) المؤشرات الرئيسية للتنمية فى كوريا خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٨

الفترة الزمنية / المؤشرات	١٩٦٠ـ١٩٦٥	٦٦ـ١٩٧٠	١٩٧٥/٧١	٧٦ـ١٩٨٠	٨١ـ١٩٨٤	٨٥ـ١٩٨٩	٨٧ـ١٩٨٨
معدل نمو الناتج القومى الاجمالى (٪)	٥ر٦	١٠ر٤	٨ر٦	٧ر٦	٧ر٢	١١ر٧	١١ر٣
معدل نمو الصادرات (٪)	٤٤ر٥	٣٦ر٨	٤٦ر١	٢٨ر٦	١٣ر٩	١٤ر٩	٢٨ر٣
نسبة الصادرات/الناتج القومى	٣ر٢	٨ر٦	١٩ر٨	٢٦ر٢	٣١ر٧	٣٢ر٨	٣٦ر٦
نسبة صادرات السلع المصنعه الى اجمالى الصادرات	٣٥ر٥	٧١ر٥	٨٤ر٥	٨٨ر٢	٩٠ر٩	٩٣ر٣	٩٢ر٤
معدل البطالة (٪)	٧ر٨	٥ر٥	٤ر٢	٤ر٠	٤ر٢	٢ر٧	٢ر٥
معدل الزيادة فى الأجور الصناعية	٢ر٣	١٢ر٣٠	٥ر٨	١١ر٩	٥ر١	٦ر٣	٩ر٤
معدل التضخم (٪)	١٨ر٢	١٥ر٣	١٩ر٧	٢١ر٠	٧ر٥	٢ر٨	٣ر٠
نسبة العجز فى الحساب الجارى الى الناتج القومى الاجمالى	(١ر٠)	(٦ر٤)	(٧ر٠)	(٣ر٧)	(٣ر٦)	٤ر٥	٨ر٦

المصدر : ١ـ للفترة من ١٩٦٠ـ ١٩٨٠ ومصدرها :

Yung - Chul Park: " Korea" published in . R.Dornbush and F.Leslic.C.H.Helmers(eds.), The Open Economy,Tools for Policy Makers in Developing Countries, Oxford University Press 1988,p.336

أما الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٨ فمصدرها :

Monthly Statistics of Korea 1990.p.12.

(د) نسبة صادرات السلع المصنعة الى اجمالي الصادرات السلعية

وتشير هذه النسبة الى درجة التنوع فى الاقتصاد القومى وزيادة درجة التقدم الصناعى وقد ارتفعت على النحو المشار اليه فى الجدول رقم (١) من ٥ر٣٥٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ الى نحو ٤ر٩٢٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .

(هـ) تطور معدلات البطالة

استطاعت كوريا التخفيف من معدلات البطالة والوصول بها الى الحدود المقبولة بعد مرحلة الستينات فقد تراوح معدل البطالة خلال العقد الأول من التجربة بين ٥ر٥ ٪ و٧ر٨٪ سنويا . بينما لم يزد عن ٢ر٤٪ سنويا طوال عقد السبعينات . وتراوح بين ٧ر٢ - ٥ر٢٪ سنويا خلال عقد الثمانينات . وهو من أقل المعدلات المتحققة مع مستوى العالم .

(و) معدلات نمو الأجور الصناعية

اقترن النمو فى معدلات الأجور الصناعية فى كوريا بأحداث سياسية طوال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ . فطوال هذه الفترة كانت زيادة الأجور تتم عقب حركات من التذمر العمالى والمظاهرات التى تطالب برفع الأجور . ويسجل الجدول رقم (١) أن ، الأجور لم تكن تنمو بأكثر من ٣ر٢٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات ثم ارتفعت فى النصف الثانى بعد التقدم فى عملية التصدير وفوز الرئيس "بارك" فى أول انتخابات للرياسة الى ٣ر١٢٪ وهى فترة الخطة الخمسية الثانية . وتردت معدلات الزيادة فى الأجور خلال النصف الاول من السبعينات وهى الفترة التى شهدت تحيزاً لصالح الصناعات الثقيلة كما سوف نرى فيما بعد الى ٨ر٥٪ سنويا . ثم ارتفعت فى فترة الخطة الثالثة الى ٩ر١١٪ سنويا . ولكنها عادت الى الانخفاض فى أواخر السبعينات وحتى نهاية النصف الاول من الثمانينات لتتراوح بين ١ر٥٪ و٣ر٦٪ سنويا . ومنذ هذا التاريخ أخذت الأجور تتزايد بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت ٤ر٩٪ عام ١٩٨٨/٨٧ ثم زادت فى العام التالى نتيجة لأحداث العنف والمظاهرات من جانب العمال والطلبة لتحقق زيادة فى عام واحد قدرها ٢٢٪ عام ١٩٨٨ (٢١) .

(ز) ضبط معدلات التضخم السنوى

ظلت كوريا تعانى من معدلات تضخم مرتفعة تراوحت بين ٢٠٪ تقريبا و٢١٪ سنويا خلال حقبة السبعينات ، مقارنة بنحو ٢ر١٨٪ سنويا فى النصف الاول من الستينات و٣ر١٥٪ سنويا خلال النصف الثانى من ذلك العقد : وخلال حقبة الثمانينات تمكنت كوريا من تخفيض معدل التضخم الى أدنى المستويات المتحققة عالميا حيث تراوح فى النصف الثانى من هذا العقد بين ٨ر٢٪ - ٣٪ سنويا ، مقارنا بأكثر من ٧٪ خلال النصف الاول منه.

(ح) الانتقال من مرحلة عجز الحساب الجارى الى مرحلة الفائض

مع تطبيق هذه الاستراتيجية تزايدت نسبة عجز الحساب الجارى الى الناتج القومى من ١٪ سنويا خلال النصف الاول من الستينات الى ٤ر٦٪ خلال النصف الثانى من العقد. وطوال النصف الاول من السبعينات كانت هذه النسبة تمثل ٧٪ سنويا ، وتراوحت بين ٣ر٧ - ٦ر٣٪ فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ . وبعد هذا التاريخ استطاعت كوريا تحقيق فائض فى الحساب الجارى بلغت نسبته ٥ر٤٪ من اجمالى الناتج القومى عام ١٩٨٦ ارتفعت الى نحو ٦ر٨٪ عام ١٩٨٨ .

وقد أسفر تطبيق سياسة الانتاج الموجه للتصدير عن تغيرات بنيانية هامة فى الاقتصاد الكورى . فقد انخفضت حصة القطاعات الاولية فى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٨٪ فى ١٩٦٥ الى ٢٤٪ فى ١٩٧٨ ثم الى ١١٪ فى ١٩٨٨ . وفى المقابل ارتفع نصيب كل من الصناعة والخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى فقد ارتفع نصيب الصناعة من ٢٥ ٪ الى ٤٣٪ فى تلك الفترة ، كما ارتفع نصيب الخدمات من ٣٧٪ الى ٤٦ ٪. ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعات التحويلية كان يسهم بنحو ١٨٪ فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٦٥ ، بينما قفزت نسبة مساهمته الى ٣٢٪ فى عام ١٩٨٨ (٢٢) .

ومن دلائل تغير البنيان الاقتصادى لكوريا الجنوبية تلك التغيرات التى طرأت على هيكل الانفاق المحلى الاجمالى . فمن الملاحظ أن هذا الهيكل ظل متحيزا لصالح قوى الاستثمار منذ بداية تطبيق استراتيجية التصدير حتى الآن . حيث انخفض الميل للاستهلاك من أكثر من ٩٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٦٥ الى ٨٥٪ عام ١٩٧٠ ثم الى ٧٦٪ عام ١٩٨٠ والى ٦٣٪ عام ١٩٨٧. وخلال هذه الفترة تضاعفت نسبة اجمالى التكوين الراسمالى متضمنا الزيادة فى المخزون من ١٥٪ عام ١٩٦٥ الى ٣١٪ من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٧ . وبينما مثلت حصة الصادرات ٥ر٨٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى بداية الفترة أصبحت تمثل نحو ٤٥٪ فى نهايتها . أما الحصة النسبية للواردات فقد ارتفعت من نحو ١٦٪ عام ١٩٦٥ الى نحو ٣٦٪ عام ١٩٨٧ وهى أقل من نسبة اجمالى الصادرات بنحو ٩٪ لتفوق القدرة على التصدير (٢٣) .

وقد حدث تحول أيضا فى نمط توزيع الاستثمارات على فروع النشاط الاقتصادى المختلفة وكان ذلك فى صالح النمو الصناعى ومايرتبط به من نمو فى قطاعات التشييد وقطاع التمويل والبنوك. فبينما انخفض النصيب النسبى للقطاع الزراعى فى جملة الاستثمارات من نحو ٢ر١١٪ عام ١٩٦٥ الى نحو ٤ر٧٪ خلال النصف الأول من الثمانينات، ارتفع النصيب النسبى لقطاع التشييد من ٥ر١٪ الى ٢ر٨٪ خلال نفس الفترة . وكان التحول هائلا بالنسبة لقطاع التمويل وانبنوك حيث ازدادت حصته النسبية من نحو ٤ر٠٪

الى ٩ر٢٢٪ خلال نفس الفترة . كما ازدادت حصة الخدمات الحكومية من نحو ٥ر١٢٪ الى نحو ١٥٪ وانخفضت حصة قطاع الصناعة فى جملة الاستثمارات من ٢٦٪ الى ٤ر٢١٪ خلال تلك الفترة . اما قطاع النقل فقد انخفضت حصته النسبية من ٢٠٪ الى ١٣٪ خلال الفترة المشار اليها ويرجع الانخفاض فى القطاع الاخير فى المرحلة الاخيرة الى انخفاض الحاجة نسبيا الى الانفاق على هذا القطاع لرسوخ البنى الأساسية التى حظيت باهتمام كبير خلال المراحل السابقة (٢٤) .

وأخيرا يعكس نمط الانفاق الحكومى فى الثمانينات التطور الذى لحق المسيرة الانمائية الكورية مقارنة بفترة الستينات . فبينما كان مطلوبا من الحكومة فى بداية تطبيق الاستراتيجية انفاقات كبيرة على البنى الأساسية اللازمة للنهوض الصناعى، فضلا عن الانفاق الرأسمالى فى المشروعات التى تمتلكها الحكومة أو القطاع العام ،جاءت مرحلة الثمانينات بتوجهات جديدة خففت من ملكية الدولة للمشروعات الانتاجية وقطاع التمويل والبنوك كما قلت الحاجة الى تخصيص مبالغ كبيرة للانفاق على البنى الاساسية . وقد بلغت نسبة الانفاق الرأسمالى من جملة الانفاق الحكومى ٢ر٦١٪ عام ١٩٦٢ انخفضت الى ٧ر٣٤٪ هام ١٩٧٠ ثم أصبحت ٦ر٢٢٪ عام ١٩٨٤ . وفى عام ١٩٨٩ لم تزد هذه النسبة عن ١ر٧٪ من جملة الانفاق الحكومى فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الانفاق على الدفاع نحو ٢٢٪ . ويعكس التطور الاخير أثر سياسات التحرر الاقتصادى والخصخصة التى اتبعت فى كوريا خلال الثمانينات (٢٥) .

تلك كانت أهم نتائج الأداء الانمائى على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية. وسوف نتناول فى القسم التالى الأداء القطاعى ، بادئين بالقطاع الصناعى باعتباره الوعاء الرئيسى لتطبيق استراتيجية الانتاج التصديرى .

٣ - مؤشرات الأداء الانمائى فى القطاعات المختلفة

٣-١ التنمية الصناعية - الأداء والركائز

٣-١-١ مؤشرات التنمية الصناعية

سوف نبدأ هذا القسم بعرض أهم مظاهر النمو الصناعى فى كوريا الجنوبية من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات تمثل تطور مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج القومى والعمالة والصادرات ، ومعدلات النمو السنوى للقطاع وتطور تشكيلة المنتجات الصناعية .

(أ) مساهمة القطاع الصناعي في المتغيرات الكلية

يتبين من البيانات المتاحة عن المساهمات النسبية للصناعة التحويلية في متغيرات الناتج القومي والعمالة والصادرات ارتقاء هذه المساهمات بدرجات بالغة طوال المسيرة الانمائية الكورية فقد ازدادت المساهمة النسبية للقطاع في اجمالي الناتج القومي من ٧ر٨٪ عام ١٩٦٢ الى ٢٣٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٣٢٪ عام ١٩٨٨ . وفي بداية هذه الفترة لم يكن يضم القطاع الصناعي سوى نسبة ٨٪ من اجمالي قوة العمل الكورية ازدادت الى ٦ر٢٢٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٤ر٢٧٪ عام ١٩٨٨ . كما كان القطاع الصناعي في بداية هذه الفترة يساهم بنحو ٥ر٣٥٪ من اجمالي الصادرات الكورية ازدادت الى ٥ر٨٩٪ عام ١٩٨٠ ثم أصبحت ٤ر٩٢٪ عام ١٩٨٨ (٢٦) .

(ب) معدلات نمو الانتاج الصناعي

يبين جدول (٢) معدلات النمو في القطاع الصناعي وفروعه الرئيسية خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥ . وكما يظهر من الجدول ومن البيانات الأكثر تفصيلا الواردة في مصدره تراوحت معدلات النمو في السنوات الثلاث الاولى من السبعينات بين ١٢٪ و١٥٪ سنويا ، ثم بين ١٩٪ و٣٣٪ خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ . وباستثناء عام ١٩٨٠ الذى سجل معدل نمو الانتاج الصناعي معدلا سالبا للنمو (-٨ر١٪) بسبب الاضطرابات السياسية في عام ١٩٧٩ ، وعام ١٩٨٢ الذى بلغ معدل نمو الانتاج الصناعي فيه ، ٥٪ ، تراوحت معدل النمو في معظم السنوات حول ١٢٪ خلال الفترة موضع الدراسة .

جدول (٢) معدلات النمو في الانتاج الصناعي في كوريا الجنوبية
سنوات مختارة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

السنة	القطاع الصناعي	الصناعة التحويلية	التعدين	الكهرباء
١٩٧٠	٩ر١١٪	٦ر١١٪	٧ر١١٪	٤ر١٩٪
١٩٧٣	٦ر٣٣٪	٧ر٣٥٪	٣ر١٦٪	٤ر٢٥٪
١٩٧٦	٠ر٣٠٪	٧ر٣١٪	٠ر٨٪	٥ر١٦٪
١٩٧٩	٧ر١١٪	١ر١٢٪	-	٠ر١٣٪
١٩٨٢	٠ر٥٪	٣ر٥ ٪	-٦ر٥٪	٢ر٧٪
١٩٨٥	٣ر٤٪	٤ ٪	٧ر٨٪	٨ر٧٪

المصدر

World Bank, Korea - Managing the Industrial Transition, 1987, p.177

ومن ناحية أخرى ، حقق قطاع الصناعات التحويلية معدلات للنمو أعلى قليلا من المعدل المتوسط للقطاع الصناعى كله ، على نحو مايظهر فى العمود الثانى من جدول (٢) وقد حقق قطاعا التعدين والكهرباء معدلات مرتفعة للنمو حتى منتصف السبعينات ، ولكن تباطأت معدلات النمو بعد ذلك . ومن الواضح من متابعة التطور السنوى فى معدلات النمو أن الصدمتين البتروليتين فى أوائل السبعينات واواخرها قد تركتا أثارا سلبية على معدلات نمو الانتاج الصناعى . فأعلى معدلات للنمو الصناعى تحققت فى السنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وبعد ذلك حدث هبوط ملحوظ فى هذه المعدلات .

(جـ) تطور تشكيلة المنتجات الصناعية

يشير التطور فى تشكيلة المنتجات الصناعية ومجالات التصنيع أن كوريا حققت طفرة صناعية وخاصة بعد انتهاء فترة بناء الصناعات الثقيلة فى السبعينات . فبعد أن كانت تشكيلة المنتجات المعدة للتصدير تقتصر على منتجات الصناعات الخفيفة من المنسوجات ومنتجات الأحذية والجلود والسلع المعمرة العادية فى الستينات ، أضيف لها فى المراحل التالية الآلات الالكترونية والمعادن الجديدة أو المصنعة وأشباه الموصلات والبصريات والسلع العلمية والسيارات ومعدات النقل البحرى . وفى نهاية عقد الثمانينات دخلت كوريا عصر انتاج الطائرات والمفاعلات النووية . وللمقارنة الرقمية فقد انخفضت الحصة النسبية لصادرات المنسوجات من ١ر٤١٪ من اجمالى الصادرات الصناعية عام ١٩٧٠ الى الربع فقط عام ١٩٨٧ . وذلك فى الوقت الذى ازدادت فيه صادرات الماكينات من ٣ر٦٪ الى ٢٣٪ فى نهاية الفترة . أما الالكترونيات فقد ازدادت من ٣ر٥٪ الى ١ر١٧٪ . كذلك ازدادت المساهمة النسبية لمعدات النقل من ١٪ الى ٢ر١٠٪ بين عامى ١٩٧٠و١٩٨٧٪(٢٧)

٣-١-٢ الركائز أو العوامل المفسرة

نقصد بركائز النمو الصناعى كافة العوامل التى حسمت انجاز التقدم الصناعى داخل الاقتصاد الكورى والتى تتعلق معظمها بمجهودات محلية وأفعال عمدية تضمنتها الخطط الانمائية وقمنا بحصرها هنا فى خمسة عوامل نتناولها فى الآتى :

(أ) الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى

من أهم مايميز جهود البحث والتطوير فى كوريا أنها تتم استنادا الى الخطة القومية واستراتيجيات التنمية المتبعة المتعلقة بتنمية القطاع الصناعى والأنشطة الصناعية التصديرية . .

وقد اعتمدت المرحلة الأولى من التنمية الصناعية وحتى مطلع السبعينات على تنمية المهارات الانتاجية والفنية والتنظيمية التى تعتمد عليها الصناعات الخفيفة الموجهة

للتصدير · وشهدت السبعينات تنمية للمؤسسات البحثية والعلمية التى تعمل على انجاز استراتيجية التصنيع الكيماوى الثقيل · ثم اتجهت التوجهات فى حقبة الثمانينات الى الأنشطة التى تعتمد على الكثافة التقنية بهدف رفع انتاجية العامل ، والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة والتى تعتمد بدورها على التكنولوجيا المتقدمة والكفاءة فى استخدام الطاقة بهدف تقليل تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة تنافسية السلع فى الأسواق الدولية (٢٨) .

وقد ازداد رقم الانفاق على أنشطة البحث والتطوير فى كوريا من نحو ٣ر٠ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى نحو ٤ر٢ مليار عام ١٩٨٨ وهذا القدر الأخير يمثل نحو ٢٪ من اجمالى الناتج القومى ولذلك تخطط كوريا أن ترفع هذه النسبة الى ٣٪ خلال التسعينات والارتقاء بها لتصل الى نحو ٥٪ فى عام ٢٠٠١ (٢٩) · والواقع أن مبلغ الانفاق الكلى على البحث والتطوير يبدو متواضعا بالنسبة لما تحقق فى الدول المتقدمة فبمقارنة متوسط نصيب الفرد فى هذه الدول فى جملة الانفاق الحكومى فقط على هذه الأنشطة يتضح أن نصيب الفرد الكورى لم يتعد ٨ر٥٧ دولار فى جملة الانفاق على البحث والتطوير، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد فى الانفاق الحكومى فقط فى الولايات المتحدة ١٣٢ دولارا ، وفى السويد ١١٧ دولارا وفى فرنسا والمملكة المتحدة ٨٩ دولارا واستراليا ٦٤ دولار واليابان ٤٠ دولارا وذلك عام ١٩٧٩ · ورغم ذلك يطالب الكتاب الأوربيون برفع هذه النسبة حفاظا على مسيرة التطور التكنولوجى (٣٠).

تقود الحكومة الكورية قطاع البحث والتطوير منذ بداية المسيرة الانمائية وحتى الآن · وان كان دورها المباشر قد بدأ يتراجع بعد بداية النصف الثانى من الثمانينات ففى عام ١٩٧٦ مثل انفاق القطاع العام على أنشطة البحث والتطوير نحو ٧٢٪ وكان نصيب القطاع الخاص نحو ٢٣٪ من جملة الانفاق · وفى عام ١٩٨٦ تغير الوضع تماما حيث أصبح القطاع الخاص ينفق نسبة ٧٠٪ من جملة الانفاق والمؤسسات البحثية التابعة للقطاع الحكومى ٢٠٪ وتنفق الجامعات نحو ١٠٪ · وتنصرف جهود المؤسسات البحثية والجامعات فى هذا المجال الى تطوير برامج الانتاج وتزويد الصناعة بالبحوث الأساسية واستيراد التكنولوجيات التى تعزز تنافسية السلع الصناعية ·

وتقع على الجامعات الكورية المسئولية الأولى فى تنفيذ برامج البحوث الأساسية بالتعاون مع المؤسسات البحثية والقطاع الصناعى الذى يتولى التطبيق · وقد تولت الجامعات انفاق نسبة ٤٩٪ من اجمالى الانفاق على البحوث الأساسية الذى مثل هو الآخر نسبة ١٧٪ من اجمالى الانفاق على البحث والتطوير طوال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ · ومن الجدير بالذكر أن عدد الباحثين فى كوريا قد ازداد من بداية الثمانينات الى نهايتها من ٦٠٠٠ باحث الى ٥٣٠٠٠ باحث وزاد الانفاق على كل باحث بنحو ١٤ مرة خلال هذا العقد (٣١) .

(ب) تنوع مصادر اقتناء التكنولوجيا

لم تكن الخبرات التكنولوجية المكتسبة محليا فى ظل تطبيق استراتيجية انتاج بدائل الواردات كافية وحدها لاحداث هذا التحول الهائل المشاهد فى الصناعة الكورية . وانما بنت كوريا هذا التحول استنادا لمصادر متعددة لنقل التكنولوجيا وقامت بتوظيفها توظيفا ملائما لأهداف الأنشطة الاقتصادية لديها . وقد ازداد استمساكها بمبدأ تنويع مصادر نقل التكنولوجيا بعد أن ثبت لها عدم امكانية استمرارها فى الأخذ بسياسة الأجور الرخيصة كأساس لتنافسية السلع فى الأسواق الدولية .

وقد كان من أهم مصادر الحصول على التكنولوجيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى كوريا الجنوبية . وقد اقتصرت الاستثمارات المباشرة على الاستثمارات اليابانية حتى عام ١٩٤٥ ثم عاودت الكرة فى مرحلة الستينات بعد صدور قانون الاستثمار الذى تضمن اعفاء الاستثمارات الأجنبية من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات . وضمان استعادة رأس المال وتحويل الارباح وبدءً بعام ١٩٦٦ أنشأت كوريا مكتب ترويج الاستثمار ، ثم مكتب خدمة المستثمرين الذى ركز تعاملات المستثمرين الأجانب فى جهة واحدة . ثم جاءت الاصلاحات الاقتصادية عام ١٩٧٠ لتزيح كافة القيود على تحويل الأرباح واستعادة رأس المال الأجنبى . وتم انشاء أول منطقة تجارية حرة فى كوريا خصيصا لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة القادرة على ترويج الصادرات الكورية . كما تضمنت تشريعات العمل قواعد أكثر صرامة من تلك المتعلقة بالمنشآت الوطنية فيما يتعلق بتعويضات العاملين ومعدلات أجورهم تعزيزا لعملية جذب الاستثمار الاجنبى(٣٢)

وقد أفادت كوريا من عودة العلاقات مع الحكومة اليابانية عام ١٩٦٥ لتساهم الاستثمارات اليابانية بالنسبة الكبرى من اجمالى الاستثمارات البالغة ٨٧٥ مليون دولار ، عام ١٩٧٨ حيث بلغ نصيبها نحو ٦١٪ من الاجمالى مقابل ١٩٪ منها للولايات المتحدة والباقى للدول الأوربية والدول الأخرى .ومن ناحية أخرى فان جانبا كبيرا من الاستثمارات المباشرة اليابانية .قد تم نقله الى كوريا عن طريق شركات يابانية متوسطة وصغيرة وليس عن طريق شركات عملاقة تحت اغراء الأجور المنخفضة وامتيازات الضرائب واستعادة رأس المال والأرباح . كما قام أرباب الأعمال الصغار من اليابانيين تحت اغراء الأجور أيضا بنقل الآلات المتقادمة منخفضة الربحية فى اليابان . وفى عام ١٩٨٥ بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى كوريا نحو ٢٦٥٥ مليون دولار موزعة على نحو ١١٨٦ مشروعا منها نحو ٩٧٦ مشروعا صناعيا قيمتها نحو ١٥٧٠ مليون دولار بنسبة ٢ر٥٩٪ من اجمالى هذه الاستثمارات (٣٣) .

ويوضح جدول (٣) التوزيع النسبى للاستثمارات الأجنبية التى وفدت الى كوريا خلال الثمانينات حسب الدول التى وفدت منها وحسب القطاعات التى تم فيها الاستثمار . ومن هذا الجدول يتبين أن المساهم الأول فى الاستثمارات الأجنبية فى كوريا هو اليابان ، وان المساهم الثانى هو الولايات المتحدة . وقد اسهمت الدولتان معا بنحو ٨٢٪ من الاستثمارات الاجنبية التى وفدت الى كوريا خلال النصف الاول من الثمانينات ، وان كان نصيبهما معا قد هبط الى ٦٤٪ فى ١٩٨٧. وتأتى هونج كونج فى المرتبة الثالثة . أما من ناحية القطاعات فان معظم الاستثمارات الأجنبية تتم فى قطاع الصناعات التحويلية (٥٢٪ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ وارتفعت النسبة الى ٧٨٪ فى ١٩٨٧) اما القطاع الثانى من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية فهو قطاع الفنادق. وعموما فان كوريا تعتبر من البلدان الأقل اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تزد نسبة هذه الاستثمارات فى ١٩٧٩ عن ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ولم تزد الأرباح المحولة الى الخارج عن ١ر٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى (٣٤) .

أما المصدر الثانى الهام للحصول على التكنولوجيا فهو المساعدات الفنية والتراخيص . ويتم نقل التكنولوجيا فى هذه الحالة عن طريق العقود والاتفاقات الثنائية والجماعية . وقد بلغت قيمة التراخيص فى كوريا نحو ٢٤٣ر٨ مليون دولار خلال الفترة ٧٢ - ١٩٧٦ ، وحتى نهاية تلك الفترة كانت قيمة اتاوة نقل التكنولوجيا التى تدفعها كوريا أقل من تلك التى دفعتها دول أخرى حديثة التصنيع . فقد تراوحت نسبة هذه الاتاوة بين ٣ر - ٥ر٪ من اجمالى قيمة الصادرات خلال الفترة المشار اليها مقارنة بنسبة تراوحت بين ١٪ - ٣٪ فى كل من البرازيل وكولومبيا وشيلى لنفس الفترة . وفى عام ١٩٧٨ بلغت قيمة اتاوة نقل التكنولوجيا عن طريق هذه المساعدات نحو ١٤٣ر١ مليون دولار تعادل الاتاوات المتراكمة لكوريا لمدة ١٥ سنة قبل ذلك التاريخ . وقد ازداد اعتماد كوريا على هذه الوسيلة لنقل التكنولوجيا فى السنوات الأخيرة وخاصة على الترخيص فى مجال الألياف المركبة والالكترونيات والسلع الهندسية (٣٥) .

(جـ) جهود فائقة فى ترويج الصادرات

تتميز الجهود الكورية فى مجال ترويج الصادرات بالكثافة والتنوع وقيادة الدولة لها منذ تبنى استراتيجية الانتاج التصديرى . ولعل آية نجاح هذه الجهود المكثفة هى ارتفاع المساهمة النسبية للصادرات فى تحقيق معدل النمو الاقتصادى الكورى . فوفقا لتقديرات البنك الدولى فقد ارتفعت هذه المساهمة الى ٣٥٪ فى النصف الثانى من السبعينات مقارنة بنحو ٨ر١٢٪ خلال النصف الاول من الستينات (٣٦) . وترتكز جهود الترويج الكورية على أربعة محاور هى قيادة الدولة لعملية الترويج ، تخطيط اهداف

جدول (٣) التوزيع النسبى - جغرافيا وقطاعيا - للاستثمارات الأجنبية المباشرة
فى كوريا الجنوبية فى الثمانينات

(نسب مئويـــة)

الدول والقطاعات	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
التوزيع حسب الدول				
اليابان	٤٧ر٨	٦٨ر٤	٣٩ر٠	٤٠ر٤
الولايات المتحدة	٣٤ر٣	٢٠ر٤	٣٥ر٣	٢٣ر٥
هونج كونج	٥ر٠	٢ر٥	٣ر٦	١١ر٠
المملكة المتحدة	١ر٢	٢ر٢	٤ر٣	١١ر٥
السويد	٣ر٠	١ر٣	٩ر٠	٦ر٧
دول أخرى	٨ر٧	٥ر٢	٨ر٨	٦ر٥
التوزيع حسب القطاعات				
الزراعة	٨ر٠	٦ر٠	-	٧ر٠
التعدين	٢ر٠	٢ر٠	٤ر٠	-
الصناعة التحويلية	٥٢ر١	٣٤ر٠	٧٦ر٢	٧٧ر٧
- كيماويات	١٠ر٠	٧ر٣	٨ر٧	١٢ر٤
- معادن	١ر٦	٠ر٢	٢ر١	٢ر٠
- ماكينات	١ر٦	١ر٣	٨ر٤	٤ر٧
- الكترونيات	١٤ر٠	١٠ر٤	١٨ر٨	٢٧ر٠
- معدات نقل	١٢ر٦	٨ر٤	١٧ر٢	١١ر٧
الفنادق	٣٦ر٤	٥٨ر٠	١٧ر٤	٢٠ر١
الخدمات	١٠ر٥	٧ر٢	٦ر٠	١ر٥

المصدر :

World Bank, Korea-Managing an External Surplus: Monetary and Trade Issues, Report No. 7024-Ko, 1988,p.83.

التصدير ، نظام حوافز التصدير ، الركن المؤسسى لترويج الصادرات ٠

أولا : قيادة الدولة لجهود الترويج

من أهم السمات المميزة لجهود الترويج للصادرات الكورية هو قيادة الدولة لهذه الجهود وتخطيطها بل يمكن القول ان هذه الجهود تمثل في جانب كبير منها عملا أساسيا للدبلوماسية الكورية لدى بلدان العالم المختلفة (٣٧) ٠ وقد تركزت جهود الحكومة الكورية بعد أزمة النفط الأولى فى التنويع الجغرافى للصادرات ، لتقليل الاعتماد على أسواق الولايات المتحدة واليابان ٠ وكانت الحكومة هى من روج لفكرة انشاء الشركة العامة للتجارة التى أمسكت بملكيتها مع بعض المشروعات الأخرى عام ١٩٧٥ ٠ وقد تولت هذه الشركة مسئولية ايجاد المشترين للسلع الكورية فى الأسواق الدولية واقتحام الاسواق الجديدة ٠ وقد عملت هذه الشركة على تخفيض تكلفة التصدير للمنشآت الصغيرة نظرا لقيامها بدور المنظم فى عملية الترويج ٠ وبحلول عام ١٩٧٧ كانت هناك اثنتا عشرة شركة من هذا النوع فى حوزة القطاع الخاص جنبا الى جنب مع الشركة العامة ٠ وكانت هذه الشركات قادرة على تصريف نحو ٤١٪ من الصادرات الكورية حتى عام ١٩٨١ (٣٨) ٠ وبفضل ديبلوماسية الحكومة الكورية تم فتح أسواق جديدة فى امريكا اللاتينية واستراليا ودول الشرق الأوسط والدول الأوربية ودول الكتلة الشرقية ٠ كما تقوم الحكومة بدعم الأفكار التى تقدمها الشركات الكورية العلاقة بشأن زيادة جهود الترويج ٠ وكانت آخر هذه الافكار فكرة البيع بالتجزئة فى الأسواق المتقدمة حيث سارعت الحكومة الكورية بتسهيل عقد اتفاقات مع العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة لفتح الفروع اللازمة لزيادة الصادرات الى هذه الدول ٠

ثانيا : تخطيط أهداف التصدير

تضع كوريا أهداف وسياسات التصدير ضمن الخطط الخمسية التى تتبناها منذ الستينات ولعل الاسباب الكامنة وراء تخطيط أهداف التصدير تتمثل ليس فقط فى توفير الالتزام بتحقيق الأهداف التصديرية ، ولكن أيضا متابعة هذه الأهداف واكتشاف المشكلات والعمل على ايجاد الحلول لها ٠ ونتيجة لتخطيط أهداف التصدير ومتابعتها أمكن لكوريا أن تتجاوز هذه الأهداف فى معظم سنوات الخطط الانمائية الست التى تبنتها منذ عام ١٩٦٢ ٠ وحتى الآن وعلى سبيل المثال كان المعدل السنوى المستهدف للتصدير فى الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٧ - ١٩٩١) يتراوح بين ٧٪ - ١١٪ ٠ وقد حققت كوريا معدلا سنويا بلغ ٢٨ر٣٪ خلال السنوات الأخيرة من هذه الخطة (٣٩) ٠

ثالثا : حوافز التصدير

من أهم الحوافز المقررة للتصدير فى كوريا مايلى :(٤٠)
الاعفاءات الضريبية والجمركية ، والسماح بمعدلات اهلاك مرتفعة لرأس المال ، والدعم المالى للمنشآت التصديرية ، وربط القدرة على الاستيراد بالقدرة على التصدير، ومنح حقوق الاحتكار للأسواق التصديرية الجديدة ، ودعم الائتمان الميسر للصناعات التصديرية والمصدرين .

رابعا : الاطار المؤسسى الجيد لترويج الصادرات

يمكن القول ان الدولة فى كوريا الجنوبية هى التى أوجدت هذا الاطار فى مراحله الأولى قبل أن يمتد ليشمل القطاع الخاص . ولقد ألمحنا من قبل الى قيام الدولة بالبدء فى انشاء الشركات العامة للترويج ثم تبعتها الشركات الصناعية الكبرى فى انشاء هذه الشركات . كما قامت الدولة بانشاء هيئة ترويج التجارة الكورية تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة الكورية ، والتى من مهامها الأساسية : (٤١)

- تقديم المعلومات المتعلقة بالتجارة وخدمات السوق والاشراف على المعارض التجارية والبعثات والمطبوعات والمنشورات .
- تحليل الاسواق بغية تطويرها ، وتقديم الدعم المتعلق بتصميم المنتج والتدريب .
- اكتشاف فرص التصدير والمساعدة فى تنفيذ استراتيجية التسويق لكل منتج .

وحتى عام ١٩٨٤ كانت هذه الهيئة تشرف على نحو ٢٠٠ مكتب فى المراكز التجارية خارج كوريا الجنوبية ، كما أنها تقوم بتنظيم المعارض الدولية مرة كل عامين .

وفيما يتعلق بالشركات القائمة على ترويج الصادرات والتى أنشأتها الشركات الصناعية الكبرى ، فانها تشرف على نحو ٦٢ مكتبا فى الأسواق الخارجية . وقد اضطلعت هذه المكاتب بترويج نصف الصادرات الكورية عام ١٩٨٣ (٤٢) . وقد امتدت خدمات هذه الشركات لتضمن التمويل لكل من المصدرين والمستوردين ، والاستشارات ، والدعم ، وتسهيلات التجارة ، والفحص والتفتيش ، واختبارات الجودة والمحاسبة ، والاعلان والتأمين ، وكافة الخدمات المتعلقة بالتصدير .

وقد اتجهت كوريا مع بدء عقد التسعينيات باضافة مهمة جديدة لمؤسسات الترويج وهى استخدام المعارض لاكتساب المعلومات العلمية والتقنية ونشرها فى المجتمع الكورى . وازاء تحقيق هذا الهدف خصصت الحكومة الكورية مايعادل ٢ر٣٥ مليار دولار لاقامة معرض تايجون لعام ١٩٩٣ . ويهدف المعرض الى نشر آخر ماوصل اليه العالم المتقدم من علم وتكنولوجيا.

والجديد فى هذا المعرض المعتزم اقامته هو تضمينه اقساما تتعلق بعقد الندوات التدريبية والتعليمية حول التكنولوجيا واستخداماتها فى الانشطة الصناعية كما يستهدف إعلام العالم عن التقدم الكورى فى هذه المجالات (٤٣) .

(د) المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار والاقتراض الخارجي

حرصت كوريا خلال مراحل التجربة الانمائية التى بدأت عام ١٩٦٢ وحتى الآن على الارتقاء بالطاقة الادخارية الوطنية ومعدل الاستثمار المحلى وتقليل نسبة الاعتماد على الخارج فى تمويل الاستثمارات الوطنية . وكما يظهر من جدول (٤) نجحت كوريا نجاحا عظيما فى رفع معدل الادخار المحلى من ١٠٪ فى الستينات الى ٢٥٪ فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وبحلول عام ١٩٨٨ كان معدل الادخار المحلى قد بلغ ٣٥٪ . ومن جهة أخرى فقد سجل معدل الاستثمار المحلى قفزات كبيرة . اذ أنه ارتفع من ١٩٪ فى الستينات الى نحو ٣٠٪ فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وقد ظل عند هذا المستوى فى النصف الثانى من الثمانينات . وقد مولت المدخرات المحلية اكثر قليلا من نصف الاستثمارات فى الستينات . ولكن نسبة مساهمتها ارتفعت تدريجيا حتى اقتربت من ١٠٠٪ فى عام ١٩٨٣ ، مما يعنى الاستغناء عن الاقتراض الخارجى لتمويل الاستثمارات . وبعد ذلك تفوق معدل الادخار على معدل الاستثمار المحلى ، وبدأت كوريا فى استخدام الفائض فى سداد ديونها الخارجية .

وقد لجأت كوريا الجنوبية الى الاقتراض الخارجى وعلى نحو كثيف خلال حقبة السبعينات بعد تبنيها استراتيجية التصنيع الثقيل وذلك لتمويل مستلزمات الانتاج والتكنولوجيا اللازمة لأنشطة الصناعات الكيماوية والثقيلة .

وخلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٥ ازدادت الديون الكورية من نحو ٦ر٤ مليار دولار الى نحو ٤٥ر٦ مليارا وازدادت خدمتها (الاقساط + الفوائد) من نحو ٦٥٤ مليون دولار الى نحو ٧ر٨ مليارات خلال نفس الفترة .

ويلاحظ من تقديرات البنك الدولى ان اجمالى الديون الخارجية الكورية سوف تنخفض الى نحو ٢٨ر٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم الى ٢٥ر٢ مليار عام ١٩٩١ فى الوقت الذى ستزداد فيه خدمة هذه الديون الى ٩ر٢ مليارات فى ١٩٩٠ ، و٦ر٨ مليارات فى ١٩٩١ . ويلاحظ أن معدل خدمة الديون الخارجية الى الصادرات قد بلغ نحو ١٤ر٤٪ عام ١٩٧٤ ، ١٣ر٦٪ عام ١٩٧٨ ، عام ١٩٨٠ ارتفع الى ١٨ر٧٪ عام ١٩٨٥ ويقدر بنحو ١٧ر٦٪ عام ١٩٩٠ ، ١٦ر٤٪ عام ١٩٩١ (٤٤) .

جدول (٤)

معدلات الاستثمار والادخار ونسبة الاعتماد على الخارج
في تمويل الاستثمار المحلي: ١٩٦٠ - ١٩٨٨

نسبة مئوية

الفترات أو السنوات	معدل الاستثمار المحلي	معدل الادخار المحلي	نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمار المحلي
٦٠ - ١٩٦٩	١٩	١٠	٥٢ر٦
٧٠ - ١٩٧٦	٢٦	١٨	٦٩ر٢
٧٧ - ١٩٨٢	٢٩	٢٥	٨٦ر٢
١٩٨٣	٣٠ر٩	٣٠ر٦	٩٩ر٠
١٩٨٤	٣٣ر٧	٣٤ر٠	١٠١ر٠
١٩٨٥	٣٢ر٦	٣٤ر٢	١٠٤ر٩
١٩٨٦	٢٩ر٠	٣٢ر١	١١٠ر٦
١٩٨٧	٣٠ر٠	٣٤ر٩	١١٦ر٣
١٩٨٨	٣٠ر٢	٣٥ر٦	١١٧ر٩

المصادر

بيانات الفترة ٦٠ - ١٩٨٢ من: G.van Liemt,op.cit.,p.109

بيانات الفترة ٨٣ - ١٩٨٨ من:

UN,Handbook of international Trade and Development statistics,1989.

والواقع ان لجوء كوريا الجنوبية الى الاقتراض بشكل مكثف قد جعلها من أكثر البلدان انكشافا تجاه العالم الخارجي . ويبين جدول (٥) عددا من مؤشرات الانكشاف الخارجي المتعلقة بالقروض الخارجية ، وكذلك بالاعتماد على التجارة الخارجية ، خلال الثمانينات . ولكن من الملاحظ اتجاه هذه المؤشرات مجتمعة الى التحسن بعد عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ ان كوريا الجنوبية قد واجهت الاقتراض الخارجي بمعدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومعدلات تصدير أكثر ارتفاعا من معدلات نمو الواردات . فقد بلغ معدل نمو الديون الخارجية ٥ر١٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٥) وتمت الصادرات بمعدل سنوى بلغ ٢ر٣٧٪ خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠) وبنحو ٥ر١٥٪ خلال الفترة (١٩٨٠ -١٩٨٨) وهى الفترة التى نمت فيها الديون بمعدل ٩ر٣٪ سنويا . وبلغ معدل نمو الواردات ١ر٢٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠) ونحو ٥ر٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨) . وكان معدل النمو الحقيقى للناتج القومى يمثل نحو ٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٨) (٤٥) .

ومن ناحية أخرى نجد أن القروض الخارجية التى عقدتها كوريا طوال تلك الفترة كانت ملائمة من ناحية بعض المؤشرات حيث بلغت نسبة الديون طويلة الاجل الى اجمالى الديون أكثر من ٧٢٪ عام ١٩٨٥ ، ومثل رصيد الديون قصيرة الاجل نحو ٢٠٪ من اجمالى الواردات ، حتى نهاية السبعينات وأصبح ٣٢٪ عام ١٩٨٥ ، كما بلغت نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات أكثر من ٦ شهور حتى عام ١٩٨٢ ، ولم تنخفض درجة هذه التغطية عن ١ر٤ شهر عندما بلغ الدين الخارجى ذروته عام ١٩٨٥ . وظلت قيمة الاحتياطيات الدولية تفوق قيمة الديون الخارجية حتى نهاية السبعينات حيث بلغت ٣ر١٠٤٪ منها عام ١٩٧٩ ، وانخفضت الى نحو ٠ر٧٢٪ من اجمالى قيمة الديون الخارجية عام ١٩٨٥ (٤٦) . ومع تحسن وضع الميزان التجارى وتحقق فائض فى الحساب الجارى منذ عام ١٩٨٥ ، أخذت كوريا تمد يد العون للدول النامية . وقد أنشأت مؤخرا (ابريل ١٩٩١) هيئة للتعاون الدولى لادارة المعونات الخارجية المقدمه من كوريا للدول النامية . وبالطبع فان الهدف النهائى من هذه المعونات هو زيادة الصادرات والاستثمارات المباشرة الكورية الى هذه الدول (٤٧) .

(هـ) تكامل البنيان الصناعي

والواقع أن القطاع الصناعى الكورى قد وجدت به المشروعات الكبيرة (قطاع عام وقطاع خاص) جنبا الى جنب مع المشروعات الصغيرة . وتقوم بينها جميعا علاقات الترابط وفيما يلى نبذة عن المشروعات الخاصة الكبيرة والصغيرة مرجئين الحديث عن المشروعات العامة لنتناوله فى الحديث عن دور الدولة .

جدول (٥) مؤشرات الانكشاف على الخارج للاقتصاد الكورى
فى الثمانينـــــات

المؤشرات / السنوات	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٩
١ ـ الاعتماد على التجارة الخارجية	٪	٪	٪	٪
الصادرات / الناتج القومى	٣٧ر٧	٣٨ر٩	٣٧ر٨	٣٥ر٤
الواردات / الناتج القومى	٣٩ر٠	٣٩ر٢	٣٧ر٢	٣٤ر٩
اجمالى التجارة / الناتج القومى	٧٦ر٦	٧٨ر١	٧٤ر٠	٧٠ر٣
الديون / الصادرات	١٣٢ر٩	١٢٨ر١	١٤٢ر٢	٥٣ر٨
٢ ـ الاعتماد على التمويل الخارجى				
الديون الخارجية (مليار دولار)	٤٠ر٤	٤٣ر١	٤٥ر٦	٣٣ر٦
الديون / الناتج المحلى الاجمالى ٪	٥١ر٤	٥٠ر٤	٥٤ر٣	١٩
معدل خدمة الديون ٪	١٨ر٠٨	٢٠ر٤	١٨ر٧	١٥
المدخرات الأجنبية / الناتج القومى ٪	٢ر٩	٢ر٣	١ر٩	١ر٢

المصـــادر :

- World Bank , World Debt Tables 1989-1990
- Monthly Statistics of Korea 1990,No.11
- World Bank, Korea , The Management of External Liabilities, A World Bank Country Study,1988,p. 16.

أولا : المشروعات الخاصة العملاقة

توجد فى كوريا مجموعات شركات عملاقة تملك كل مجموعة منها عائلة كبيرة وتتركز ادارتها فى يد شخص واحد من هذه العائلة ويطلق عليها باللغة الكورية الجيبول أو الشيبول Chae-bol, jae-bul . وتمارس هذه الشركات العملاقة أنشطة متنوعة. فمثلا تمارس مجموعة سامسونج أنشطة فى مجال الورق والنسيج والالكترونيات وبناء السفن وتجارة الجملة والتخزين والعقارات والتشييد والتأمين والبنوك والاعلان والصحافة والفندقة والمستشفيات والتعليم العائلى (٤٨) .

ونظرا لسيطرة هذه الشركات على أنشطة التصنيع الثقيل فى كوريا ، فقد ساهمت مع الحكومة فى وضع استراتيجية التصنيع الثقيل فى مطلع السبعينات ، الأمر الذى جعلها تستأثر بالنسبة العظمى من الحوافز والامتيازات المقررة لهذه الانشطة . وفى عام ١٩٧٨ ساهمت هذه الشركات بنحو ٤٣٪ من الناتج الصناعى ، ١ر١٧٪ من اجمالى الناتج المحلى ، ٦ر٢٢٪ من اجمالى الناتج غير الزراعى (٤٩) . كما تمارس هذه الشركات أنشطة انتاجية وخدمية متعددة فى الأسواق الدولية . وحتى نهاية الثمانينات أجرت هذه الشركات تعاقدات مع عشر دول تضم الولايات المتحدة ، بريطانيا ، البرتغال ، المكسيك ، أسبانيا ، تركيا ، المجر، وماليزيا لانتاج المنسوجات والأحذية وأغطية القدم . كما قامت بفتح العديد من مكاتب البيع بالتجزئة فى عدة دول متقدمة . وهذا بالاضافة الى المشروعات التى تعاقدت عليها عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ فى الاتحاد السوفيتى وبولندا وبعض دول الكتلة الشرقية الأخرى (٥٠) .

ثانيا : المشروعات الصغيرة

استند الانتاج التصديرى فى حقبة الستينات الى المشروعات الصغيرة بالدرجة الأولى . وجاءت حقبة السبعينات لتتبنى كوريا استراتيجية التصنيع الكيماوى الثقيل ، فتم اهمال هذه الصناعات نسبيا ، وخاصة فيما يتعلق بالحوافز والاعفاءات والامتيازات . وقد ترتب على ذلك انخفاض المساهمات النسبية لهذه المشروعات فى الناتج الصناعى . وهو الأمر الذى تم تداركه فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

ففى عام ١٩٧٠ كانت مساهمة المشروعات الصغيرة تقدر بنحو ٥٦٪ من قيمة الناتج الصناعى المحلى . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٤٢٪ فى عام ١٩٨٠ ورغم ذلك ظلت هذه المشروعات تسهم بنسبة ٣٦٪ من اجمالى الصادرات و٤٠٪ من الصادرات الصناعية حتى عام ١٩٨٠ ،ومقابل ٣٢٪ و٣٨٪ فى عام ١٩٧٠ على الترتيب (٥١) .

وتقوم الاستراتيجية الجديدة المتبعة منذ بداية الثمانينات على تشجيع الصناعات الصغيرة بالعديد من الوسائل التى من اهمها الموافقة على قيام هذه المشروعات بأى قدر من رأس المال، ومنح التفضيلات الائتمانية ، وتقرير أنواع مختلفة من الاعفاءات الضريبية ، وتوفير الحماية

لها من المشروعات الكبيرة والمنتجات المماثلة المستوردة . وتقوم الصناعات الصغيرة في كوريا - بالاضافة الى قيامها بانتاج سلع نهائية للتصدير - بتوفير قطع الغيار والأجزاء والخامات للصناعات الكبيرة في كوريا . كما تعتمد على الصناعات الكبيرة في الحصول على المهمات والآلات اللازمة للانتاج . كما تقوم الصناعات الكبيرة منذ عام ١٩٨٩ بمشاركة الصناعات الصغيرة في عمليات التدويل للاستفادة من الأجور الرخيصة في بعض الدول الآسيوية (٥٢) .

٣-٢ الأداء التنموى في القطاع الزراعي والاكتفاء الذاتي الغذائي

يتسم الاقتصاد الكورى الجنوبى بضآلة قاعدة الموارد الزراعية نسبيا الى عدد سكانها حيث لاتزيد مساحة الاراضى القابلة للزراعة عن خمس مساحة الأراضى الكورية . وتعمل كوريا على زيادة الأراضى المنزرعة عن طريق التكثيف المحصولى . ومن ناحية أخرى فان الأرض الزراعية يقع معظمها على المنحدرات والمنخفضات وهى أراض ترتفع فيها نسبة الملوحة وتقل فيها درجة الخصوبة الأمر الذى يجعلها دائما فى حاجة الى المعالجة والتسميد. ويتعرض جانب من المحاصيل الكورية للتلف بسبب البرودة الشديدة شتاء وبسبب الفيضانات والسيول التى تغمر المحاصيل صيفا .

وقد ترتب على تطبيق قانون الاصلاح الزراعى فى كوريا الجنوبية تفتيت مساحة الوحدات المنزرعة فى وقت مبكر . حيث تم تحديد الحد الأقصى للحيازة بنحو ٣ هكتارات (٥ر٧ فدان) . ولكنها فى نفس الوقت قد حققت جانبا من العدل الاجتماعى فى الريف وذلك باعادة توزيع ملكيات الاقطاعيين الكوريين واليابانيين على معدمى الريف الكورى .

٣-٢-١ الأداء وتدخل الدولة

ويتميز القطاع الزراعى الكورى بضآلة معدلات النمو المتحققة به اذ ماقورنت بمعدلات النمو الذى شهدها القطاع الصناعى والقطاعات الاخرى خلال المسيرة الانمائية البادئه من عام ١٩٦٢ . ومع ذلك فان هذه المعدلات تبقى مرتفعة بالمقارنة بدول العالم الثالث . فقد كان القطاع الزراعى ينمو بمعدل ٢ر٤٪ سنويا خلال عقد الستينات . وازداد معدل النمو الى ١ر٥٪ سنويا خلال عقد السبعينات ولكنه تراجع خلال حقبة الثمانينات ليصل هذا المعدل الى ٤ر٣٪ سنويا .

ويبدو أن الاهتمام بالصناعة والترويج للصادرات قد طغى على الاهتمام بتنمية الزراعة وتطوير الريف . وقد أدركت الحكومة الكورية مدى التكلفة الاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تتحملها بالاستمرار فى اهمال القطاع الزراعى ، بعد ما أخذت واردات الحبوب

فى الارتفاع ، وبعد ماتجهت الفوارق بين متوسط الدخل للفرد فى الريف والحضر فى التزايد وعموما فان الحكومة قد أدركت أن زيادة درجة الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية يقتضى تدخلا كثيفا من جانبها فى قطاع الزراعة (٥٣) .

وقد بدأ التدخل الحكومى يأخذ دورا ايجابيا مع مطلع الستينات وذلك من خلال سياسات التسعير ، توفير المدخلات الوسيطة وتوفير الآلات الزراعية اليدوية ، والتعليم الزراعى وحماية القطاع الزراعى بغرض التأثير فى مسيرة الانتاج الزراعى ومستوى معيشة السكان الريفيين ونوعية حياتهم . وقد ازداد هذا التدخل بعد نهاية عقد الستينات بفضل المساندة المستمرة من جانب هيئة المعونة الامريكية التى قدمت التسهيلات المالية ، واقامة مشروعات السماد ، وتوفير القروض اللازمة لاقامة الصوامع ونشر الميكنة الزراعية .

وهناك خمسة أنواع من الخدمات التى تشرف عليها الدولة وتساهم فيها اسهاما مباشرا مراعاة لتطوير الزراعة والحياة الريفية وهى (٥٥) :

(أ) الائتمان الزراعى : ويتم تقديم الائتمان الزراعى من خلال الاتحاد القومى للتعاون الزراعى الذى أسس عام ١٩٦١ ، وقامت الحكومة بادخال نظام الائتمان المدعم ، وأسقف لاسعار الفائدة وتمارس البنوك التعاونية الصغيرة دورها فى المدن والمقاطعات وحتى عام ١٩٨٢ قدم الاتحاد نحو ٦٧٪ من اجمالى الائتمان الزراعى ، وقدمت السوق الموازية نحو ثلث قيمة القروض لاصحاب الحيازات الصغيرة وقد ساهم هذا الاتحاد فى تهميش دور المرابين الذين كانوا عماد التمويل فى الريف الكورى حتى مطلع الستينات .

(ب) الميكنة الزراعية : لم تدخل الميكنة الحديثة الى الريف الكورى الا بعد انتهاء الستينات حيث كان يتم الاعتماد على الآلات اليدوية . وفى السبعينات اتبعت كوريا نظام ضم الحيازات الذى نصحت به هيئة المعونة الامريكية لامكانية تطبيق برامج الميكنة والابحاث الزراعية . حيث تم تجميع نحو ٥٥٪ من مساحات الارز وأدخلت الآلات والماكينات الملائمة للزراعة الحديثة فى الحيازات الضيقة عن طريق مكتب التنمية الريفية . ويهدف المكتب الى القيام بالأبحاث وانشاء الصوامع فضلا عن تمليك الماكينات للفلاحين . وفى عام ١٩٨١ تم تمليك الجرارات لنحو ٣٥٠ ألف مزارع كما تملك آلات رش المبيدات ورشاشات الرى نحو ٣٦٥ ألفا وتطور عدد الجرارات والمجففات والحصادات ليصل الى متناول ٤ ملايين مزارع فى العام المشار اليه وقد ساهم ذلك فى رفع الانتاجية الزراعية بصفة عامة .

(جـ) تخزين الحبوب والتسويق ؛ تكاد تحتكر الحكومة هذه الخدمة الزراعية · وكان العبئ الأكبر فى ارساء هذا النشاط قد تولته هيئة المعونة الأمريكية حيث ساهمت حتى مطلع الثمانينات فى شراء ٩٠٤ صومعة مازالت فى الاستخدام على مستوى القرى والمدن الكورية · وقد ازداد هذا النشاط فى ظل حركة المجتمع الجديد (٥٦) فأدى الى زيادة انتاج المحاصيل القابلة للتخزين وخاصة الأرز وزاد بالتالى انتاج السماد نتيجة لهذا التوسع ·

(د) التسميد ؛ تولت هيئة المعونة الأمريكية تمويل انشاء مشروعات انتاج السماد فى كوريا تمويلا كاملا خلال السبعينات وانخفضت مساهمتها النسبية فى هذا التمويل خلال الثمانينات · حيث أقامت فى النصف الأول من السبعينات ثلاثة مصانع لانتاج سماد الفوسفات والبوتاس · وصاحب النمو فى انتاج السماد التوسع فى زراعات الخضر والفاكهة كما زادت انتاجيةالأرض وانتاجية العامل · وازداد متوسط استهلاك الهكتار من ٢٤٥٠ كجم عام ١٩٧١/٧٠ الى ٣٩٢٠ كجم عام ١٩٨٨/٨٧ ·

(هـ) تسعير وادارة الحبوب والدعم الزراعى؛ تمارس الحكومة الكورية منذ عام ١٩٧٠ من خلال صندوق ادارة الحبوب دورا أساسيا فى عملية تسعير الحاصلات الزراعية وخاصة الأرز والشعير فضلا عن منتجات السماد · وتمارس الدور الرئيسى فى توزيع هذه المنتجات · ويتم اقتراح الأسعار من جانب وزارة الزراعة ، هيئة التخطيط الاقتصادى ، صندوق ادارة الحبوب ويصادق على الأسعار مجلس الوزراء والجمعية التشريعية الوطنية ثم رئيس الدولة ·

وقد حقق هذا النظام عددا من أهدافه تمثلت فى الابقاء على أسعار السلع الزراعية منخفضة فى المناطق الحضرية وتحسين شروط التبادل الريفى الحضرى · وبلغ عجز هذا الصندوق ٦ر١ مليار دولار عام ١٩٨٢ تمثل ١٠٪ من اجمالى العجز الحكومى فى ذلك العام، فى الوقت الذى بلغ فيه عجز صندوق السماد ٨٧٠ ألف دولار عام ١٩٨٣ · ويرجع هذا العجز الى ارتفاع قدر الدعم الممنوح للاسعار الزراعية بما يعادل مرتين للأسعار العالمية للأرز ، وتقديم الائتمان الزراعى بأسعار فائدة أقل كثيرا من أسعار السوق الموازية للائتمان ، فضلا عن ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى المستوردة ·

٣-٢-٢ الاكتفاء الذاتي الغذائي

لقد تزامن مع التطور الصناعي وازدياد الدخول الكورية وتطور قوى الانتاج في كافة القطاعات ازدياد قدرة الاقتصاد الزراعي الكوري على تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية من المحاصيل الأساسية باستثناء القمح وبعض الحبوب التي تعتبر مدخلات للصناعات الزراعية فضلا عن الاكتفاء الذاتي من الغذاء المصنع واللحوم والالبان والبيض والسمك . وقد حققت كوريا الاكتفاء الذاتي من الأرز عام ١٩٧٧ .

ولعل السبب في بقاء الفجوة القمحية واتساعها هو الاعتماد على القمح وبعض الحبوب في صناعة الاعلاف وبعض الصناعات الغذائية فضلا عن تحسن نمط الاستهلاك الكوري الناشئ عن زيادة الدخل .

ويمكن القول ان الاقتصاد الكوري لايعاني من مشكلة الفجوة الغذائية أو مشكلة نقص الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية . فباستخدام البيانات المتاحة من تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تتبين الحقائق التالية (٥٧) :

(أ) لقد ازدادت الواردات الكورية من الحبوب غير متضمنة الأرز من نحو ٢ر٧ مليون طن عام ١٩٧٤ الى نحو ٧ر٧ مليون طن عام ١٩٨١ . ثم قفزت هذه الكمية الى نحو ٩ر٤ مليون طن عام ١٩٨٨ . ولكن متوسط معدل النمو السنوي للواردات من هذه الحبوب كان يمثل ٢ر١٦٪ خلال الفترة الاولى (١٩٧٤- ١٩٨١) ، انخفض الى ٩ر٢ ٪ سنويا خلال الفترة الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٨) . ويدل ذلك على تضاؤل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي على هذه السلع رغم زيادة الكميات المستوردة منها .

(ب) انه خلال الفترة الاولى كان كل طن مستورد من الحبوب يقابله قيمة مضافة مولدة في القطاع الزراعي قدرها ٨٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٨٨ أصبح كل طن متري مستورد من الحبوب تقابله قيمة مضافة مولدة في القطاع الزراعي قدرها ٥ر١٩٧٤ مليون دولار امريكي . ويعني ذلك ان فجوة الحبوب الكورية مقترنة بقدرة دخلية ومن ثم استيرادية أكبر من خلال زيادة توليد الدخل الزراعي .

(جـ) ان مايؤكد الاستنتاج السالف مباشرة هو تضاؤل نسبة الواردات من السلع الغذائية والخامات الزراعية في اجمالي الواردات الكورية فقد بلغت نسبة السلع الغذائية المستوردة نحو٢ ر١٧٪ من اجمالي الواردات الكورية عام ١٩٧٠ ثم انخفضت الى ٨ر٩٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٥٪ فقط عام ١٩٨٧ . كما انخفضت واردات الحبوب كنسبة

من اجمالى قيمة الواردات لتصل الى ٢٪ عام ١٩٨٧ مقارنة بنحو ١٢٪ عام ١٩٧٠، ونحو ٥٪ عام ١٩٨٠. بالاضافة الى ذلك فان صادرات المواد الغذائية الكورية قد بلغت نحو ٥٪ من اجمالى قيمة صادراتها عام ١٩٨٨.

٣-٢-٣ حركة المجتمع الجديد (The Sae Maeul Movement)

أعلن الرئيس بارك هذه الحركة عام ١٩٧١ على أساس أنها برنامج شامل تتولاه وزارة الشئون الداخلية الكورية لتحسين مستوى معيشة الريف الكورى والحد من الهجرة الداخلية الى المدن والمناطق الحضرية وتمثلت أهدافها فى الآتى -

- القيام بالتنوير الروحى وذلك بتحديث الفكر والأنماط الاجتماعية فى المناطق الريفية الكورية .
- العمل على تحسين البيئة الكورية واعادة تشجير الغابات التى تم اجتثاثها لأغراض الاستخدامات المنزلية والتجارية .
- زيادة الانتاجية والدخول الريفية وذلك من خلال خلق وظائف غير زراعية فى الريف الكورى .

وقد دخلت تلك الأهداف الى التخطيط الكورى من خلال حوافز الاستثمار الصناعى فقد ركز هذا التخطيط على اقامة الصناعات الزراعية كثيفة استخدام العمالة . ووقد بدأت الحركة بميزانية قدرها ٢٧٥ بليون ون تعادل ٥٦٧ مليون دولار خلال الفترة ٧١ -١٩٧٤ ويمثل هذا المبلغ مساهمة الحكومة فى برامج الحركة وبلغت نسبتها ٢٢٪ من اجمالى استثماراتها وتمثل النسبة المتبقية ٧٨٪ وهى قيمة الجهود الطوعية للسكان القرويين .

وقد امتد النشاط الاستثمارى لبرامج سيمول لتشمل تمهيد الطرق الزراعية، بناء المساكن الريفية ، كهربة الريف ، اسكان الفلاحين ، مؤسسات الخدمات الشخصية، الرى، اعادة استزراع الغابات ، الرعاية الصحية ، برامج التوعية الانمائية وقد شملت هذه البرامج حتى عام ١٩٨١ نحو ٣٥ ألف قرية وتتولى الحركة تنفيذ برامجها استنادا الى خطط مدتها خمس سنوات * .

وكأمثلة لنجاحات حركة المجتمع الجديد أنها استطاعت خلال عقد واحد أن تحقق التعبئة الريفية الكاملة وأصبحت تبحث فى كل ركن من أركان الدولة خلال مشاركة شعبية عن كل مقوم لاستمرارها.وازدادت مشاركة المرأة فى هذه الحركة

* Parvez Hassan : Korea Problems and Issues OP.cit., pp. 159-169.

فبلغت أعداد النساء العضوات نحو ٨٤٧٠٠ سيدة بين عدد اجمالى قدره ٢٫٩٠٠ مليون عام ١٩٨٠ وكان عددهن فى بداية البرنامج لايزيد عن ٢٦٠٠ سيدة وفتاة من اجمالى بلغ ٨٢٠٠٠٠ عضو عام ١٩٧١ [×] .

ويعتبر أهم انجاز سياسى قامت به هذه الحركة هو امتدادها للمجموعات الشبابية والمهنية . كالمجتمع الجديد للشباب ، الطلبة ، الحركات العمالية ، والاتحادات غير الرسمية للمهن كالطب وغيرها، تلك الاتحادات التى أسهمت مع قوى المعارضة فى انتزاع الحقوق الديمقراطية للشعب الكورى عام ١٩٨٧.

٣-٣ قطاع التمويل والسياسات النقدية والتمويلية

٣-٣-١ تطور هيكل قطاع التمويل ومؤشرات الأداء فيه

يضم قطاع التمويل فى كوريا الجنوبية الجهاز المصرفى وعددا من المؤسسات التمويلية والاستثمارية والتأمينية . ومن الملاحظ تنامى دور الشق الأخير من القطاع المصرفى وازدياد أهمية دوره فى الاقتصاد الكورى . ومن المؤشرات الرئيسية لنمو قطاع التمويل تطور المعروض النقدى واجمالى الأصول المالية ونسبة كل منهما الى الناتج القومى الاجمالى . كذلك فمن المؤشرات الهامة لتطور قطاع التمويل ازدياد المساهمة النسبية للمؤسسات التمويلية غير المصرفية فى كل من اجمالى القروض واجمالى الودائع(٥٨). فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذه المؤسسات فى جملة القروض المقدمة من ٣٢٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٥٢٪ فى ١٩٨٧، بينما انخفضت نسبة مساهمة بنوك الودائع من ٦٨٪ الى ٤٨٪ فيما بين هاتين السنتين . كذلك ارتفعت نسبة مساهمة مؤسسات التمويل غير المصرفية فى اجمالى الودائع من ٢٥٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٥٨٪ فى عام ١٩٨٧ ، بينما انخفضت نسبة مساهمة المؤسسات المصرفية من ٧٥٪ الى ٤٢٪ فيما بين هاتين السنتين . وهذا مايوضحه الجدول رقم (٦) .

اما الجدول رقم (٧) فيشير الى مؤشرات نمو القطاع المالى (الجهاز المصرفى - مؤسسات التمويل غير المصرفى) ويتبين منه اتجاه المعروض النقدى واجمالى الأصول المالية الى النمو المتسارع فى النصف الثانى من الثمانينات بسبب ازدهار نمو الأصول المالية وليس النقود بالمعنى الضيق . ونلاحظ ان عرض النقود قد بلغت نسبته نحو ٩٣٪ من الناتج القومى عام ١٩٨٧ مقارنا بنحو ٤٣٪ عام ١٩٨٠ اما الأصول المالية فقد ازدادت نسبتها الى الناتج القومى من ٢٣٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٣٧٩٪ عام ١٩٨٧ .

× انظر التفصيل فى :

D.I.Steinberg:"The Dynanics of the Development of Rural Korea: Changes and Trends " Publis hed in : AID : Korean Agriculture Services. P.P. D_1 - D_{22} .

وفيما يتعلق بتطور هيكل الائتمان ، فمن الملاحظ تحيز أجهزة التمويل لصالح قطاعات الصناعة التحويلية وضآلة الاعتماد على التمويل بالسندات . ففى منتصف الثمانينات حظى القطاع الصناعى بنسبة ٣ر٤٤٪ من اجمالى الائتمان المصرفى ونحو ٣ر٤٧٪ من ائتمان المؤسسات غير المصرفية وحظى قطاع التشييد بنسبة متماثلة فى كل من الجهاز المصرفى والمؤسسات غير المصرفية وقدرها ١٦٪ . أما قطاع التجارة فقط حظى بنسبة ٦ر٢٨٪ من الائتمان المصرفى ونحو ١ر١٢٪ من ائتمان المؤسسات الاخرى . ولم تظفر الزراعة سوى بنسبة ٦ر٨٪ من الائتمان المصرفى ونحو أقل من ١٪ من ائتمان المؤسسات الأخرى. ويرجع ذلك الى تحيز السياسة النقدية لصالح قطاعات الصناعة والتشييد والنقل ليبلغ نصيبها فى اجمالى المبالغ المقترضة من البنوك المحلية والأجنبية نحو ٤٠٪ فى منتصف الثمانينات . وفيما يتعلق باستخدام السندات كأداة تمويل ، فمن الملاحظ أنها لاتمثل سوى عشر مصادر التمويل فى قطاع التشييد والعقارات ، ٨ر٦٪ فى قطاع التجارة ، ونحو ٨٪ فى القطاع الصناعى ، وأقل من ٧ر٠٪ فى قطاع الخدمات خلال الفترة ٨٤ - ١٩٨٦ (٥٩) .

٣-٣-٢ السياسات النقدية والتمويلية

ان اهم مايميز السياسات النقدية الكورية هو الحزم فى السيطرة على الأدوات التى تستخدمها هذه السياسات فى تحقيق أهدافها المتعلقة بالقطاعات المستهدفة فى الخطة الانمائية . والدليل على هذا القول هو ضآلة انحراف معدلات النمو الفعلية فى المعروض النقدى عن المعدلات المخططة ، فضلا عن قدرة هذه السياسات على الاستجابة للتغير فى ظروف النشاط الاقتصادى(٦٠) .

وتعكس تطور أداء القطاع المالى الكورى حدوث تغير ملحوظ فى هيكل هذا القطاع ومؤشرات الأداء المالى والسياسات النقدية .

جدول رقـــم (٦)

مؤشرات نمو القطاع المالى الكورى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

(معدلات تغير سنوى ٪)

السنوات / المؤشرات المالية	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
(أ) معدلات النمو ٪						
المعروض النقدى بالمعنى الضيق (M_1)	١٦	١٧	١	١١	١٧	١٥
المعروض النقدى بالمعنى الواسع (M_2)	٢٧	١٥	٨	١٦	١٨	١٩
اجمالى الاصول المالية (M_3)	٣٣	٢٢	٢٢	٢١	٢٦	٣١
(ب) النسب ٪						
- M_1/ الناتج القومى	٣٤	٣٩	٣٧	٣٩	٤٠	٤١
- M_2/ الناتج القومى	٤٣	٦٤	٦٨	٧٥	٨٢	٩٣
- قيمة السندات المسجلة/الناتج القومى	٤	٧	٨	١٠	١٠	١٠
- قيمة اجمالى الاصول المالية (FA) الناتج القومى	٢٣٨	٣٠٨	٣٢٦	٣٥١	٣٥٩	٣٧٩
M_3/ M_2	٧٠	٦١	٥٥	٥٢	٤٩	٤٥

ملاحظات

M_1 = النقود المتداولـــــة + الودائع تحت الطلب بالبنوك.

M_2 = M_1 + الودائع لأجل وودائع التوفير بالبنوك .

M_3 = M_2 + شهادات الايداع فى البنوك والمؤسسات التحويلية غيـــر المصرفية + السندات المصدرة + الأوراق التجارية .

FA = اجمالى الأصول المالية للاقتصاد القومى ـ الاصول الأجنبية والائتمـــــان التجارى .

المصدر :

W.B. Korea: Managing The External Surplus , Monetary and State Issues, Report No., 7024-Ko- June 30,1988,p.54.

جدول رقم(٧)

تطور المساهمات النسبية للمؤسسات التمويلية فى اجمالى القروض والودائع خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٧)

(نسب مئوية)

بيان مؤسسات التمويل	المساهمة فى القروض (٪)			المساهمة فى الودائع (٪)		
	١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٨٧
(أ) بنوك الودائع	٦٨	٥١	٤٨	٧٥	٥٣	٤٢
١ - البنوك التجارية	٤٤	٣٠	٢٩	٥٠	٣٢	٢٤
٢ - البنوك المتخصصة	٢٤	٢١	١٩	٢٥	٢١	١٨
(ب) مؤسسات التمويل غير المصرفي	٣٢	٤٩	٥٢	٢٥	٤٧	٥٨
١ - مؤسسات التنمية	١٦	١٦	١٦	١	×	×
٢ - مؤسسات الادخار	٦	١١	١١	١١	١٤	١٧
٣ - شركات الاستثمار	٩	١٦	١٩	١٠	٢٤	٣٠
٤ - شركات التأمين على الحياة	١	٦	٦	٣	٩	١١

المصدر : نفس المصدر للجدول رقم (٦) ، صـ ٢١.

ومن أهم التطورات التى شهدتها السياسات النقدية والتمويلية فى الثمانينات مايلى [٦١]:

(أ) التحرير وخصخصة القطاع العام

تميز نظام التمويل الكورى برقابة محكمة من جانب الدولة حتى نهاية عقد السبعينات وخلال تلك الفترة كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة . كما تميز هذا النظام بمجموعة معقدة من الأدوات المالية التى تخدم التوجه الرئيسى للتنمية الصناعية . ومع بداية الثمانينات استجابت كوريا للضغوط الخارجية المتعلقة بدفع كوريا لتطبيق اجراءات التحرير الاقتصادى وخاصة فى مجالات التجارة الخارجية . وقد أخذت كوريا باجراءات التحرير منذ بداية الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) والى الآن . انصرفت سياسات التحرير الى مستوى وهيكل رأس المال وتشجيع المنافسة بين وحدات الجهاز المالى والتعبئة الأكثر فاعلية للمدخرات المحلية من خلال الاسعار المرتفعة . ومن أهم اجراءات الخصخصة التى اتخذتها كوريا مايلى :

- تحويل ملكية كل بنوك المدن الى القطاع الخاص وتخفيف الرقابة اليومية على عمليات البنوك .
- تقليص أنصبة الدولة فى البنوك الوطنية الكبرى الى ٨٪ فقط من اجمالى الاسهم .
- الغاء نظام الرقابة على الائتمان المباشر لبنوك الودائع ووضع السياسة النقدية استنادا لمتطلبات الاحتياطى وترك الحرية للبنوك فى تقرير ميزانياتها .
- السماح للبنوك الاجنبية بمزاولة عمليات تمويلية كانت محظورة عليها من قبل .

(ب) اعادة تنظيم هيكل أسعار الفائدة

وقد تمثلت تلك العملية فى الانتقال بأسعار الفائدة الحقيقية من وضعها السالب قبل عام ١٩٨٠ الى وضع موجب ، بحيث أصبحت نحو ٦٪ خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٤، ونحو ٧ - ١٠٪ خلال النصف الثانى من الثمانينات . وحددت الحكومة مدى لتغيرات أسعار الفائدة

منذ عام ١٩٨٥. والحقيقة أن تدنى معدلات التضخم فى حقبة الثمانينات قد ساهم بدرجة كبيرة فى الوصول الى سعر الفائدة الحقيقى الموجب فى الاقتصاد الكورى . وليس من المعتقد أن يكون هذا السعر الموجب راجعا الى الاجراءات التنظيمية وحدها .

(جـ) سياسة التعقيم

ينصرف التعقيم كسياسة نقدية الى تركيم الاحتياطيات النقدية المتولدة عن فائض الحساب الجارى .وتستهدف كوريا من هذه السياسة الابقاء على فوائضها فى الاقتصاد الكورى واستخدامها فى تمويل برامج التنمية بها دون الزج بهذه الفوائض فى السوق العالمية. كما تقوم كوريا باستخدام هذه الفوائض فى سداد ديونها الخارجية وتخدم سياسة التعقيم ثلاثة أهداف هى :

١ - مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة فى السوق النقدية المحلية من أن تصبح قيدا على الاستثمار ونمو الناتج .

٢ - مقابلة احتياجات الدين العام التى قد تؤثر على التخصيص الأمثل للموارد الحكومية . فى حالة قصور هذه الموارد .

٣ - مواجهة أعباء الديون الخارجية .

ولازال من المتعين على كوريا ان تواجه عدة مشكلات فى قطاع التمويل ، من أهمها مايلى : -

- مشكلة تراكم الاصول المالية فى البنوك التجارية الكبرى والحاجة الى التنسيق بين الادوات المالية والنقدية .

- الحاجة الى تحقيق التوازن بين نمو عمليات كل من المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية ، وضمان الاستقرار للقطاع المالى .

- النمو البطئ فى سوق الاسهم الامر الذى لايتلاءم مع النمو الحادث فى الأصول المالية فى ظل تحقيق الفائض بالميزان الجارى منذ منتصف الثمانينات .

وبالطبع فان علاج هذه المشكلات يقتضى تدخلا من جانب الدولة ليس فقط من خلال الأدوات المالية والنقدية ولكن بالجوانب التنظيمية والاشرافية .

٤- الخدمات الاجتماعية وتوزيع الدخل

استكمالا لعرض جوانب الأداء الانمائى للتجربة الكورية نتناول فى هذا الجزء مؤشرات هذا الأداء فى الجوانب الاجتماعية وخصوصا مجالات الخدمات الصحية والتعليم والتدريب وجوانب التنمية الحضرية والبيئية وتوزيع الدخل .

٤-١ خدمات الصحة والتعليم والتدريب

الصحة

يمكن القول ان القطاع الصحى فى كوريا الجنوبية لم يشهد معدلات النمو المرتفعة التى شهدتها القطاعات الخدمية الاخرى. ويرجع ذلك لاسباب عديدة منها اعتناق الكوريين

للكونفوشيوسية التى تحتم رعاية الاسرة لافرادها من كبار السن والعجزة ، ومركزية الحكومة وعدم بناء نظام صحى شامل فى المراحل الأولى من التنمية وتدمير الحرب الكورية لنحو ٧٠٪ من المؤسسات الصحية التى اقامها اليابانيون ابان احتلالهم لكوريا • وحتى نهاية الحرب الكورية كانت الطرق الشائعة للتداوى هى التداوى بالأعشاب ، ثم ازدادت الحاجة تدريجيا الى التداوى بالوسائل الحديثة •

وظل القطاع الخاص فى كوريا يضطلع بتقديم الجانب الأعظم من الخدمات الصحية المختلفة حتى نهاية السبعينات وبالقدر الاكبر من الاستثمارات فى هذا القطاع • وقد بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص نحو ٨٨٪ من اجمالى الخدمات الصحية ونحو ٨٠٪ من عدد أسرة المستشفيات ، ٧٠٪ من عدد الأطباء ، ٨٠٪ من أطباء الأسنان ، ٥٥٪ من عدد الممرضات ، ٦٢٪ من عدد الصيادلة ونحو ٧١٪ من عدد المدارس الصحية فضلا عن الاشراف على كافة المدارس الصحية وذلك فى عام ١٩٨٥ • وتركز المستشفيات العامة فى كوريا على علاج الامراض الخاصة كأمراض السل ، والامراض شديدة العدوى اما الامراض الأخرى فيتولاها القطاع الخاص (٦٢) .

وقد ترتب على استئثار القطاع الخاص بالقطاع الصحى نتيجتان: الأولى هى تركز الخدمات الصحية فى المناطق الحضرية ، حيث تستأثر هذه المناطق بنحو ٨١٪ من الخدمات الطبية وبالتالى يفتقر نحو ٤٠٪ من السكان الكوريون للخدمات الطبية التى يتمتع بها السكان الحضريون • وكان الفقراء الكوريون يتلقون المعونات الطبية من الحكومة فى ظل برنامج الدعم الطبى الذى تقرر منذ عام ١٩٧٧ وتم تعديله الى برنامج للمساعدات الطبية فى عام ١٩٨٦ • والثانية هى أن توزيع الخدمات الصحية يتم على أساس قوى السوق أو القدرة الشرائية غير أن القطاع الصحى الكورى يمر الآن بمرحلة من التحول من القطاع الخاص الى القطاع العام • وذلك بعد أن تبنت الحكومة برنامجا خاصا لتقديم الخدمات الصحية لمختلف مجموعات السكان • كما أدخلت الحكومة نظام التأمين الصحى وحددت مصروفات التأمين وتدخلت فى قرارات الاستثمار وتحديد الأسعار ، التوسع فى اقامة المستشفيات • وهذا يناقض اجراءات الخصخصة التى تقوم بها فى الانشطة الاقتصادية •

وبصفة عامة فان نسبة الانفاق الصحى الى الناتج القومى قد ازدادت فى كوريا من ٥ر٢٪ عام ١٩٧٠ الى نحو ١ر٥٪ عام ١٩٨٥ • وبلغت نسبة الانفاق الحكومى على الخدمات الصحية نحو ٤ر١٪ من جملة الانفاق الحكومى عام ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٢ر١٪ عام ١٩٧٢ • اما نسبة الانفاق الصحى فى جملة الانفاق الشهرى للاسرة الحضرية قد ازدادت من ١ر٣٪ الدخل الشهرى عام ١٩٧٠ الى نحو ٩ر٤٪ عام ١٩٨٥ •

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات الصحية فتشير البيانات المقارنة للبنك الدولى (٦٣) ان كوريا قد حققت مؤشرات صحية أفضل كثيرا عن تلك المتحققة فى معظم الدول النامية وقريبة فى بعض منها لما تحقق فى الدول المتقدمة . ففى عام ١٩٨٨ أصبح العمر المتوقع عند الميلاد ٧٠ عاما وهو أعلى من نظيره فى البرازيل ومصر والهند. كما انخفض عدد السكان لكل طبيب من ٢٦٨٠ عام ١٩٦٥ الى ١١٦٠ عام ١٩٨٤ وانخفض عدد السكان لكل ممرضة من ٢٩٧٠ الى ٥٨٠ لنفس الفترة . وازداد عدد السعرات الحرارية للفرد الواحد يوميا من ٢٢٥٦ سعرا عام ١٩٦٥ الى ٢٩٠٧ سعرات عام ١٩٨٦ . وهى فى ذلك تماثل اليابان وتتفوق على كل من الهند والبرازيل .

ومن ناحية أخرى انخفضت حالات وفيات الاطفال الى ٢٤ حالة فقط لكل ألف طفل عام ١٩٨٨ مقارنة بنحو ٥٢ ألف طفل عام ١٩٦٥ ، وهو مالم تحققه مصر والهند والبرازيل فى نفس الفترة . وان كان هذا المؤشر مازال أقل من اليابان والولايات المتحدة حيث بلغ فى الأولى ٥ حالات والثانية ١٠ حالات لكل ألف طفل .

التعليم والتدريب

حققت كوريا الجنوبية انجازات مرموقة فى مجال النهوض بالتعليم والتدريب ، مما يجعلها رائدة بالنسبة الى البلدان النامية ، بل وحتى بالنسبة الى الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا وامريكا اللاتينية . بل ان بعض انجازاتها فى هذا الشأن يماثل ماحققته البلدان الصناعية المتقدمة . وقد أولت الحكومة قضية التعليم والتدريب اهتماما فائقا كما أسهمت القوات الامريكية المرابطة فى كوريا فى تدريب الشباب الكورى داخل القوات المسلحة الكورية وخارجها على مزاولة الأنشطة الانتاجية والحرفية والتنظيمية طوال فترة الخمسينات . ولعل هذه المساهمة العسكرية هى التى خلقت فى العمالة الكورية صفة القابلية للعسكرة أو التجييش فى مواقع العمل والانتاج . كما ساهمت هيئة المعونة الامريكية بتقديم الدعم المالى والمعدات والأجهزة العلمية لعمليات التدريب والتعليم ، فضلا عن تزويد كوريا بالخبرات الفنية فى هذا الشأن . أيضا أسهمت حركة المجتمع الجديد التى سبق ذكرها بدور بارز فى محو أمية الكوريين فى المناطق الريفية والحضرية ، ومحو أمية المرأة وزيادة قدرتها على المشاركة فى قوة العمل .

ومن أهم الانجازات الكورية فى مجال التعليم والتدريب مايلى (٦٤) :

(أ) تم تعميم التعليم الأولى فى مطلع السبعينات ، كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الاعدادية من ٥٠٪ من الفئات العمرية المناظرة لهذه المرحلة عام ١٩٦٤ الى ٧٤٪ عام ١٩٧٤ ثم الى ٩٨٪ عام ١٩٨٢ . وانخفض نصاب المدرس من

التلاميذ خلال هذه الفترة من ٦٢ تلميذ فى بدايتها الى ٤٢ تلميذ فقط فى نهايتها . وتشير تقديرات البنك الدولى الحديثة الى أن هذا النصاب قد انخفض الى ٣٧ تلميذا عام ١٩٨٧ .

(ب) بلغت كوريا الحد الاقصى فى ادراج الاطفال فى التعليم الثانوى بالنسبة للذكور والاناث . فقد ازدادت نسبة المدرجين فى التعليم الثانوى الى ٨٨ ٪ عام ١٩٨٧ ، مقارنة بنسبة ٣٥٪ عام ١٩٦٥ . كذلك ارتفعت نسبة المدرجين فى التعليم العالى الى ٣٦٪ عام ١٩٨٧ مقابل ٦٪ عام ١٩٦٥ .

(جـ) ازدياد نسبة الاناث المستمرات فى التعليم الى المرحلة الرابعة من التعليم حتى أصبحت ١٠٠٪ عام ١٩٨٧ . كما ازدادت نسبة الاناث الى الذكور فى مدارس التعليم الاولى حتى بلغت ٩٠٪ فى عام ١٩٧٠ ، وازدادت نسبتهن فى التعليم الثانوى من ٦٥٪ من اجمالى المقيدين الى ٨٧٪ عام ١٩٨٧ وتقارب هذه المؤشرات مثيلاتها فى الدول المتقدمة . ومن الجدير بالذكر ان كوريا قد تخلصت من الأمية فى مطلع السبعينات .

٣-٤-٢ تطور التفاوت فى توزيع الدخل

هناك ندرة ملحوظة فى المعلومات عن تطور توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية ، خاصة خلال العقد الاخير . وطبقا للمصادر التى توافرت لنا ، فقد ارتفع معامل چينى للتركز فى توزيع الدخل من ٣٤ر فى ١٩٦٤ الى ٣٨ر٠ فى ١٩٧٦ ، وان كانت قيمته قد تذبذبت حول ٣٤ر٠ خلال عقد السبعينات (٦٥) . وطبقا لهذه التقديرات يكون توزيع الدخل قد اتسم بدرجة أعلى من التفاوت فى ١٩٧٦ بالقياس الى ١٩٦٤ ، وان كانت درجة التفاوت ظلت ثابتة فى السبعينات بالقياس الى مستواها فى منتصف الستينات .

وطبقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، فان قيمة معامل چينى للفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٥ كانت ٣٦ر٠ وهى قيمة معتدلة بالقياس الى المسجل لدول أخرى فى نفس التقرير وخلال نفس الفترة ؛ ٤٥ر٠ فى سرى لانكا وهونج كونج ، ٥٠ر٠ المكسيك ، ٥٧ر٠ البرازيل ، وان كانت ليست بعيدة عن القيمة المسجلة لمصر وهى ٣٨ر٠ خلال نفس الفترة (٦٦) .

كذلك تبين التقديرات المتاحة أن نسبة أعلى ٢٠٪ من السكان كانت تحصل على ٤٥٪ من الدخل فى الستينات ، مقابل ٤٪ لنسبة أدنى ٢٠٪ من السكان ، مما يجعل نصيب الفئة الاعلى أكثر من ١١ ضعف نصيب الفئة الأدنى . وطبقا لتقرير البنك الدولى عن

التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩ ، فان نصيب أعلى ٢٠٪ من السكان كان ٣ر٥٤٪ فى ١٩٧٦، بينما كان نصيب أدنى ٢٠٪ ، ٧ر٥٪ . وهو مايشير الى تحسن طفيف فى توزيع الدخل فى منتصف السبعينات ، بمعنى أن نصيب الفئة الأعلى انخفض الى ٩ر٥ مثل نصيب الفئة الأدنى . ولكنه تحسن قلق ، حيث أن نصيب الفئة الإعلى قد ارتفع بدرجة كبيرة ، فى الوقت الذى لم يطرأ سوى تحسن هامشى على نصيب الفئة الأدنى . ولكن التقديرات الأحدث تبين أن نصيب الفئة الأعلى قد أصبح ٧ أمثال نصيب الفئة الأدنى فى عام ١٩٨٧. كما تشير هذه التقديرات الى ان نسبة السكان تحت خط الفقر خلال العقد من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٧ كانت فى حدود ١٨٪ فى الحضر و١١٪ فى الريف . وهى نسب معتدلة بالقياس الى دول نامية عديدة ؛ مصر ٢١٪ و٢٥٪ على التوالى ، الهند ٤٠٪ و٥١٪ ، اندونيسيا ٢٦ ٪ و٤٤٪ (٦٧) .

ويمكن ارجاع الاعتدال فى توزيع الدخل الى السياسات والتشريعات التى اتخذت مبكرا لاعادة توزيع الأصول الانتاجية وتحسين الدخول خاصة فى الريف . فقد ساهمت قوانين الاصلاح الزراعى فى تحسين توزيع الدخل الريفى كما ساهمت السياسات الضريبية التى استهدفت تمويل مشروعات البنى الأساسية من الضرائب المرتفعة على شرائح الدخل العليا . كما كان الرئيس "بارك" قد أصدر قانونا عام ١٩٦١ يتعلق بمصادرة الثروات التى تم تركيمها من أعمال غير مشروعة من جانب اصحابها كاستغلال النفوذ أو السلطة وكان هذا القانون يتضمن بنودا تتعلق باعتقال كل من يثرى على حساب الشعب (٦٨) .

وربما يعود التحسن فى التوزيع مؤخرا الى التحول فى السياسة الاقتصادية للاهتمام بالصناعات الصغيرة ، والى السماح بزيادة الأجور بمعدلات أكبر نسبيا مما كان سائدا فى السبعينات .

وعموما فان البيانات المتوافرة - على قلتها - تجعل من الممكن القول بأن حالة كوريا من الحالات القليلة التى ارتبط فيها النمو الاقتصادى السريع بدرجة معتدلة من التفاوت فى التوزيع ، وباتجاه درجة التفاوت للانخفاض .

٤- عوامل النجاح والمشكلات والمستقبل

يتبين من الاستعراض السابق لمراحل التجربة ومؤشرات أدائها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أن كوريا الجنوبية قد نجحت الى حد كبير في إنجاز مرحلة الانطلاق والقدرة على مشاركة الدول الصناعية المتقدمة ومنافستها في تدويل الأنشطة الانتاجية والرأسمالية عبر البحار . وخرجت كوريا بجدارة من دائرة الفقر الخبيثة التي تحاصر معظم شعوب العالم الثالث .

ومن أهم جوانب هذا النجاح التغلب على المشكلة السكانية ، وتحقيق درجة عالية من التكامل بين الانشطة الاقتصادية والقطاع الصناعي ، تقليص مشكلة الديون الخارجية ، تحقيق الفائض في الحساب الجاري والتغلب على فجوة الموارد المحلية ، الارتقاء بمؤشرات الكفاءة للأداء الانمائي في الاقتصاد القومي ومظاهر ذلك انخفاض معدلات البطالة والتضخم الى أدنى المعدلات العالمية والارتقاء بمتوسط الدخل الحقيقي بصفة مستمرة . كما نجحت كوريا في تحقيق جوانب إنمائية مبهرة على مستوى المجالات الاجتماعية في التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير التقني ، وتحسن المؤشرات الصحية والحد من الأمراض المعدية والمتوطنة ، وفي تنمية دور المرأة في المناطق الريفية والحضرية ومساهمتها في قوة العمل على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية.

وعلى صعيد الحياة السياسية وقضايا العدل الاجتماعي فقد أثمر النضال الشعبي في كوريا. وأنتزع المجتمع الكوري جانباً أساسياً من حقوقه السياسية باقامة حياة نيابية بعد عام ١٩٨٧ . كما حققت التجربة قدراً من العدالة التوزيعية في الدخول لم يتحقق في بلدان أخرى شبيهة أو في بلدان العالم الثالث .

وينصرف هذا القسم من الدراسة الى مناقشة مجموعة من العوامل التي توفرت لكوريا دون غيرها من الدول وكانت دعائم قوية في إنجاح الجهود التنموية الداخلية . ثم يتم بعد ذلك مناقشة المشكلات الراهنة للتجربة ، وآفاق المستقبل بالنسبة لها .

٤-١- عوامل النجاح الخاصة بالتجربة الكورية :

يمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية لصيقة بالتجربة الكورية تتعلق بالدور الذي قامت به الحكومة وخصوصاً خلال مرحلة الانطلاق في الستينات والسبعينات ، الكيفية التي استخدمت بها العمالة في الورش الصناعية وتوفير تنافسية السلع الكورية في الأسواق الدولية ، الاسهام الفاعل لحضانة الغرب للتجربة ، والدور الذي لعبته الظروف الخارجية المواتيه التي اغتنمتها كوريا .

٤-١-١- دور الدولة المتميز :

لم تكن الدولة فى كوريا قوة محايدة منذ أن بدأت هذه المسيرة وحتى الآن . بل كانت القوة المتدخلة وعلى نحو كثيف خلال مرحلتى الستينات والسبعينيات وهما عقدا تحقيق الانطلاق . وخلال هذين العقدين تحققت فى كوريا أكثر معدلات النمو والتصدير ارتفاعاً مقارنة بفترة الاتجاه الى التحرر الاقتصادى فى الثمانينات . فقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقى ٦ر٨٪ سنوياً خلال الستينات وازداد الى ٩٪ سنوياً خلال السبعينات رغم مواجهة صدمتين نفطيتين فى ذلك العقد. وشهدت الستينات معدلاً سنوياً لنمو الصادرات بلغ نحو ٤٠٪ واكثر من ٣٧٪ خلال السبعينات . وقد تراجعت هذه المعدلات منذ بداية الثمانينات وتخفيف التدخل حيث انخفض معدل التصدير السنوى الى نحو ٢ر١٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨. كما شهد معدل النمو الاقتصادى تراجعاً عن مستوياته السابقة فبلغ فى بعض السنوات ٧ر٥٪ كعام ١٩٨٢/٨١ ونحو ٤ر٥٪ عام ١٩٨٥/٨٤، على ماسبق بيانه فى الأقسام السابقة من هذا الفصل .

ويمكننا بيان الدور المتميز لتدخلات الدولة فى كوريا بتناول خمسة مجالات أساسية تدخلت فيها الدولة ونجحت بهذا التدخل فى تحقيق أهداف المجتمع ومجابهة مشكلاته وهى التخطيط الناجح ، سياسات مواجهة الصدمات الخارجية ، مساهمة الحكومة فى الادخار والاستثمار المحليين ، الإنفاق الحكومى ودوره فى الاقتصاد القومى ، وانشاء المشروعات العامة.

(أ) التخطيط :

تبنت الحكومة الكورية نظام التخطيط الخمسى الذى تشرف عليه هيئة التخطيط الاقتصادى منذ عام ١٩٦١ وحتى الآن . ويعتبر عام ١٩٩١ هو نهاية أعوام تنفيذ الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٧ - ١٩٩١).

وقد استطاعت كوريا خلال هذه الفترة الطويلة تحسين نوعية التخطيط وتحسين نظام المتابعة ، كما استخدم المخطط الكورى جداول المدخلات والمخرجات فى وقت مبكر منذ عام ١٩٦١ . وأمكن عن طريق هذه الجداول متابعة التشابكات الاقتصادية فى الاقتصاد الكورى. وقد اتسم التخطيط فى كوريا بالمرونه والقابلية للتعديل فى ضوء الظروف المتغيرة والنجاح فى إستخدام نظام الحوافز، والتنسيق المحكم بين الخطة والموازنة العامة للدولة ، والمتابعة الحازمة لتنفيذ الخطط(٦٩).

(ب) المواجهة الحازمة للصدمات الخارجية :

باعتبار الاقتصاد الكورى من الاقتصاديات الأكثر انكشافاً على السوق العالمية، فقد واجهت كوريا مجموعة من الصدمات الخارجية فى فترة السبعينات وأوائل الثمانينات . فقد واجهت صدمات الواردات بارتفاع أسعار النفط فى نهاية النصف الأول من السبعينات ونهاية النصف الثانى من ذلك العقد أيضا . كما واجهت صدمات التصدير لتباطؤ معدلات نمو الدول الصناعية المتقدمة من ناحية واتباع تلك الدول للقيود الحمائية التعريفية وغير التعريفية والتى استهدفت مقاومة دخول المنتجات المصنعة من الدول النامية والدول حديثة التصنيع.

وقد واجهت الحكومة الكورية تلك الصدمات بسياسات فاعلة تمثلت فى الآتى: (٧٠)

- مواجهة الزيادة فى فاتورة الواردات بالإعتماد على الإقتراض الخارجى من سوق عالمية ترتفع فيها معدلات التضخم .
- تنمية العرض المحلى للمعدات وقطع الغيار والخامات للمنتجين الكوريين تفادياً للاختناقات ومحافظة على أسعار تنافسية للسلع والمنتجات الكورية .
- زيادة الادخار المحلى بالضغط على الأجور وتخفيض معدل نمو الاستهلاك النهائى بغية الحفاظ على معدلات مرتفعة من الاستثمار والنمو الاقتصادى.
- زيادة معدلات التصدير إعتماداً على نظام الحوافز ودعم الصادرات وتنويع أسواق التصدير وتخفيض قيمة العملة .

(جـ) مساهمة الحكومة فى تنمية الادخار والاستثمار:

لم تكن أهداف الحكومة من وراء مساهمتها فى الادخار والاستثمار مقصورة على مجرد إستكمال احتياجات الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المستهدفه ، فقد كانت هناك أهداف أخرى للتدخل مع هذا المستوى أهمها توفير متطلبات التوسع فى رأس المال الاجتماعى لحفز التوسع فى الانشطة الانتاجية ، مواجهة حالات نقص التشغيل أو البطالة والتقلبات الدورية فى النشاط الاقتصادى ، التأثير فى قرارات الاستثمار الخاصة فى بعض الأنشطة الصناعية ذات الأهمية الخاصة للمجتمع وذلك بقيادة الاستثمار فى هذه المجالات وتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص لاقتحامها.

وقد اعتمدت كوريا فى العقد الأول من التجربة على المدخرات الأجنبية بدرجة كبيرة، وبالرغم من ذلك كانت مساهمة الحكومة تمثل ١٠٫٥ ٪ من معدل الاستثمار المحلى الذى بلغ ١٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى وكانت مساهمة الادخار الأجنبى تمثل أكثر من ٤٧ ٪ من هذا المعدل ومول الادخار الخاص نسبة ٤٢٫٥ ٪ من معدل الاستثمار . وخلال الفترة التالية

(١٩٦٠-١٩٧٦) بلغ معدل الادخار العام الكورى نسبة ٥٠٪ من معدل الاستثمار المحلى البالغ ٢٦٪ من إجمالى الناتج المحلى وانخفضت مساهمة الادخار الأجنبى الى ٧ر٣٠٪ من معدل الاستثمار المحلى ليمول القطاع الخاص نسبة ٣ر١٩٪ من الاستثمارات الكوريةفى تلك الفترة كما سبق ذكره . ثم ازدادت مساهمة القطاع الخاص فى المراحل التالية بفضل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الكورية لرفع معدل الادخار للقطاع الخاص ومن أهمها إصلاح النظم الضريبية وإشراف رئيس الدولة بنفسه على السلطات الضريبية منذ عام ١٩٦٦، استخدام الوسائل النقدية لتشجيع الادخار من خلال هيمنة الحكومة على الجهاز المصرفى والرقابة الصارمة على شركات الاستثمار والادخار خلال فترتى الستينات والسبعينات (٧١).

(د) دور الموارد والنفقات الحكومية :

ارتفعت نسبة الانفاق العام فى كوريا من ٢ر١٢٪ من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٧٠ الى ٢ر١٧٪ فى ١٩٨٣ ، ثم الى ٧ر٢٣٪ فى ١٩٨٩ . وفيما يتعلق بالايرادات العامة ، فقد ارتفعت نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى من ١٣٪ فى ١٩٧٠ ، الى ٦ر١٧٪ فى ١٩٨٣ ، ثم الى ١ر٢٤٪ فى ١٩٨٩ (٧٢). ولكن هذه المؤشرات الاجمالية لاتكفى لبيان الدور المتميز لهذه الكميات المالية فى صنع النمو الكورى خلال مرحلة الانطلاق . ومن المهم النظر فى هيكل النفقات العامة . ويظهر من تحليل هذا الهيكل خلال مراحل الانطلاق الصناعى أن الحكومة الكورية كانت تواجه أكثر من نصف انفاقها السنوى الى التكوين الرأسمالى الثابت حيث بلغت نسبة الانفاق على هذا الجانب نحو ٣ر٥٣٪ عام ١٩٧٠ ، و ٤٦٪ عام ١٩٧٣ ، وانخفضت هذه النسبة فى فترة التحرير الاقتصادى الى ٦ر٨٪ عام ١٩٨٣ ونحو ٨ر٦٪ عام ١٩٨٨. وانعكس ذلك التطور على نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الحكومى الى الناتج القومى لينخفض من ٥ر٧٪ فى بداية السبعينات الى ٥ر١٪ فى مرحلة الثمانينات . ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الانفاق الحكومى على التعليم إلى إجمالى الانفاق الحكومى واستمرارها مرتفعة منذ السبعينات حيث بلغت نحو ١٦٪ عام ١٩٧٢ و ٢٠٪ عام ١٩٨٨. ومما لاشك فيه أن ارتفاع نسبة الانفاق الحكومى على كل من التكوين الرأسمالى وعلى التعليم قد ساهم فى دفع قوى الانطلاق بتحقيق معدلات استثمار كلية مرتفعة وتوفير عرض العمل المتعلم والماهر خلال تلك الفترة . ومن جهة أخرى فإن من أهم سلبيات الميزانية العامة الكورية هو انخفاض نسبة الانفاق على الصحة كما أشرنا من قبل وارتفاع نسبة الانفاق على الدفاع لتتراوح مابين ٢٦٪ - ٣ر٢٩٪ من جملة الانفاق الحكومى خلال الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٨.

(هـ) مشروعات القطاع العام الكورى

تميزت مرحلة بناء الانطلاق الصناعى فى كوريا الجنوبية بهيمنة الدولة على جانب كبير من القطاعات الانتاجية . ففى عام ١٩٦٠ كانت الدولة تمتلك نحو ٣٦ مشروعاً آلت اليها بعد انتهاء فترة الاستعمار اليابانى ؛ إذ كان يملكها يابانيون . وازداد عدد المشروعات

العامة كجزء من سياسة الحكومة ليصل الى ١٠٨ مشروعات عام ١٩٧٢ ساهمت بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى بعد استبعاد ناتج القطاع الزراعى .

ومن ناحية اخرى فانه خلال الفترة الاولى من السبعينات كان ثلث ناتج قطاعات النقل والتعدين والاتصالات يتولد فى مشروعات الدولة حيث كانت تمتلك الشركة الكورية للاتصالات ، شركة الخطوط الجوية الكورية ، وقد تم بيع بعضها مؤخراً للقطاع الخاص .

وقد احتكرت الدولة فى السنوات الأولى من السبعينات معظم استثمارات إنتاج بدائل الواردات مثل مشروعات انتاج الأسمدة وصناعة تكرير النفط ، ومنتجات الصلب . وقد صدر الناتج المحلى الصناعى المتولد فى المشروعات العامة بنحو ٥٠٪ عام ١٩٧٢ . ثم قامت الدولة بمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الاجانب فى هذه المشروعات .

وقد زاد الناتج المتولد فى القطاع العام بمعدل ١٤ر٥٪ سنوياً بالأسعار الحقيقية مقارناً بمعدل ٩ر٥٪ للاقتصاد الكورى ، ١٢ر٢٪ للناتج غير الزراعى خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٢ . وخلال تلك الفترة استوعبت مشروعات القطاع العام نحو ٣٠٪ من جملة الاستثمارات المحلية الكورية وبلغت مساهمة القطاع العام الكورى فى القيمة المضافة غير الزراعية نحو ١٢٪ فى عام ١٩٨٠ (٧٣).

٤-١-٢- تجييش قوة العمل الوطنية :

ويعتبر هذا العامل ثانى الخصائص المميزة لنجاح التجربة الكورية . ونقصد بالتجييش حشد الأعداد الغفيرة من قوة العمل الذكور والإناث فى الورش الصناعية مقابل أجور زهيدة لا تتلاءم وإنتاجية هؤلاء العمال . الأمر الذى يعتبر ركيزة هامة فى الحفاظ على تنافسية السلع الكورية فى الأسواق العالمية .

والواقع أن هناك عاملين هامين ساعدا فى قابلية العمالة الكورية للتجييش وامتثالها لأوامر أصحاب الورش وأصحاب الأعمال وسيادة مايشبه التنظيم العسكرى فى إدارتها . الأول يتمثل فى ذلك النوع من التدريب العسكرى الذى تلقته العمالة الكورية فى فترة الخمسينيات على أيدى الأمريكيين والقوات العسكرية الأمريكية القابعة على الأراضى الكورية . ويتمثل الثانى فى النظام الحاكم المستبد ، والمستعد دائماً لكبت أى تذمر من جانب العمال ضد إستمرار إنخفاض الأجور . وبذلك تحول القطاع الصناعى الكورى الى "معسكرات" لانتاج السلع التى يستهلكها المواطن الغربى تحت ممارسة استغلالية قاهرة لصالح أصحاب رؤوس الأموال .

ولاثبات صحة ماندعيه علينا بمقارنة بيان الأجور التى يتقاضاها عمال الصناعة الكوريين بتلك الأجور التى يتقاضونها زملاؤهم فى القطاعات الصناعية للدول الغربية ثم علينا بمقارنة مدى التلاؤم بين أجور هؤلاء العمال وإنتاجيتهم فى الانشطة الصناعية الكورية .

أولاً: معدل الأجر فى كوريا وفى الدول الصناعية المتقدمة:

تظهر البيانات المعطاه فى جدول (٨) قدر الهوة البالغة العمق بين معدل الأجر فى كوريا ومعدل الأجر فى عدد من الدول الصناعية المتقدمة . فأجر العامل الكورى فى عام ١٩٨٥ لم يزد عن ١٥٪ من أجر نظيره فى الولايات المتحدة وهولنده ، وكان فى حدود خمس أجر العامل اليابانى ، ونحو ٢٢٪ من أجر العامل الألمانى ، ونحو ربع أجر العامل البريطانى ، وحوالى ٢٩٪ من أجر العامل الفرنسى .

ثانياً: الاختلال الصارخ بين معدلات النمو فى الأجور والانتاجية :

من الملامح الأساسية للاقتصاد الكورى وخصوصاً فى القطاعات الصناعية ذلك الاختلال القائم بين معدلات نمو الانتاجية ومعدلات الزيادة فى الأجور . وظلت الوسيلة الوحيدة أمام العمال لكى يحصلوا على مزيد من الأجر هو التظاهر والتعرض للقهر والاعتقالات . ولذلك فان الزيادة الأجرية فى كوريا انما تحدث بعد كل فترة من المظاهرات والعنف . ولو أخذنا فترة الثمانينات للمقارنة نجد أن الزيادة فى الأجور لاتتعدى معدل ٨٪ سنوياً باستثناء عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ التى تراوحت فيهما الزيادة نحو ١٦٪ ، ١٨٪ أيضاً بعد مظاهرات ومطالبات عنيفة ثم عادت المعدلات السابقة لتتراوح بين ٥ر٧٪ - ٨٪ منذ عام ١٩٨٩(٧٤).

وطبقاً للاحصاءات الرسمية عن نمو انتاجية العامل فى الصناعة التحويلية وفروعها المختلفة فى النصف الثانى من الثمانينات ، بلغ معدل الزيادة فى الانتاجية ١٨٪ فى ١٩٨٦ ، و١٤٪ فى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٢٪ - ١٣٪ فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وذلك على مستوى قطاع الصناعة التحويلية(٧٥) . ومن الواضح أن الفجوة لاتزال واسعة بين معدلات نمو الأجور ومعدلات نمو الانتاجية فى قطاع الصناعة التحويلية .

٤-١-٣- حضانة الغرب للتجربة :

يعتبر إحتضان الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية المتقدمة للتجربة الكورية احدى السمات ذات الخصوصية بالتجربة . وتتميز كوريا الجنوبية عن غيرها من الدول حديثة التصنيع أنها حظيت بمعونة الولايات المتحدة مبكراً وقبل مطلع الخمسينات .

وكما أشرنا من قبل فقد أتخذت الولايات المتحدة من الأراضى الكورية قواعد عسكرية لها ضمن استراتيجيتها العسكرية فى الهند الصينية . وأرادت أن تصنع من الاقتصاد الكورى نموذجاً تناوئ به الاقتصاد الشيوعى الذى أقامته روسيا فى الجزء الشمالى من

جدول(٨) : مقارنة للأجر فى الصناعة التحويلية فى كوريا بالأجور الصناعية فى مجموعة من الدول المتقدمة (١٩٨٥)

بيان / الدول	الأجر (دولار)	نسبة الأجر الكورى الى الأجر فى الدول الأخرى (٪)
الولايات المتحدة	١٩٨٤	١٥ر٢
فرنسا	١٠٣٩	٢٩ر١
هولندا	٢٠٠١	١٥ر١
ألمانيا الغربية	١٣٦٩	٢٢ر١
بريطانيا	١١٦٨	٢٥ر٩
اليابان	١٤٥٨	٢٠ر٨
كوريا	٣٠٣	-

المصادر :

(١) بالنسبة للأجور ، مصدرها :

ILO: Year book of Labour Statistics 1987

(٢) بالنسبة لأسعار الصرف التى تم بها تحويل الأجور الى قيمة دولارية :

IMF: International Financial Statisics, Dec. 1990.

شبه الجزيرة . ولعل ذلك يفسر التدفق الهائل للمعونات الأمريكية والمنح غير القابلة للرد والمساعدات الفنية فضلاً عن الاسهام المباشر في تكوين المهارات ودعم القدرات التدريبية والتنظيمية الكورية .

ومن أهم مظاهر إحتضان الغرب لهذه التجربة قيام الشركات متعددة الجنسية بنقل التكنولوجيا اليها وبقية الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا ؛ الأمر الذى ضمن لها تصريف منتجاتها فى الأسواق المتقدمة . كما سمحت هذه الشركات للمجموعات الكورية الضخمة أن تعمل معها من الباطن فى مجالات الانشاءات عبر البحار ؛ والحصول على التراخيص والعلامات التجارية التى مكنتها من تصريف المنتجات الكورية فى الأسواق الدولية .

وكما سبقت الاشارة فقد سمحت الدول المتقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة لكوريا بانشاء مكاتب ترويج الصادرات لديها فضلاً عن مشاركتها فى أنشطة تدويل الاستثمارات على مستوى العالم المتقدم والعالم الثالث ، وخاصة بعد أن ظهر الفائض المتزايد فى الحساب الجارى الكورى بعد إنتهاء النصف الأول من الثمانينات(٧٦).

وأخيراً ، ومع كل الاجراءات الحمائية المتبعة من الدول الغربية واليابان فلا زالت صادرات كوريا إلى هذه الدول تمثل ٨٧٪ من إجمالى الصادرات الكورية ، وتمثل الواردات إليها نحو أكثر من ٨٠٪ من إجمالى الواردات الكورية ، كما سبق بيانه.

٤-(ب)- اقتناص الظروف الخارجية المواتية :

يمكن حصر التغيرات المواتية فى البيئة الاقتصادية الدولية ، والعلاقات الدولية بوجه عام ، خلال فترة الانطلاق الصناعى الكورى فى الستينات والسبعينات، فيما الاتى :

(أ) نظام التفضيلات العامة : وهو النظام الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧١ لصالح صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة ، وذلك باعطائها تفضيلات وامتيازات تعريفية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، وخاصة على المنتجات الصناعية الخفيفة كالمنسوجات والأحذية وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة(٧٧). وقد استفادت كوريا - وغيرها من الدول حديثة التصنيع من هذا النظام . فازدادت الصادرات الكورية بمعدلات صاروخية خلال تلك الفترة (٤٥٪ فى بعض السنوات).

وقد ساعد كوريا على الافادة القصوى من هذا النظام انخفاض أسعار السلع المصدرة نسبياً إلى المنتجات المثيلة فى الدول المتقدمة ، ونظام الحوافز الذى اتبعته كوريا فى دعم

الصادرات ، وتشجيع كوريا للشركات متعددة الجنسية للاستثمار فى مجالات التصدير، وإعتماد المصدرين الكوريين على عقود المشترين التى تمنحها الشركات متعددة الجنسية للشركات الكورية وتسمح بالتصدير تحت علامات تجارية أجنبية . وقد تم تصريف نحو ٧٥٪ من الصادرات الكورية خلال مرحلة الستينات تحت هذا النظام فضلاً عن مجهودات مؤسسات الترويج المحلية التى أشرنا إليها من قبل(٧٨).

(ب) الحرب الفيتنامية : يعتبر الاقتصاد الكورى من الاقتصاديات التى أثرت على حساب الحروب ، وكانت أول عملية للاثراء من الحرب هى تلك التى أتيحت لها فى حرب فيتنام خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠.

فبعد اتساع نطاق العمليات العسكرية الامريكية فى فيتنام ازداد الطلب هناك على قطاع التشييد الكورى وعمالة التشييد التى بلغت نحو ٢٥ ألف عامل كانت تعمل فى شركات كورية فى فيتنام . كما سمحت السلطات العسكرية لشركات التشييد الكورية ليس فقط باصطحاب عمالها ولكن بتوريد الخامات والمستلزمات الأمر الذى أسهم فى زيادة الصادرات الكورية. وقد بلغت تحويلات العمالة الكورية من فيتنام نحو ٤٠٠ مليون دولار خلال النصف الثانى من الستينات .

ومن ناحية أخرى تولد عن إشتراك الشركات والعمال الكوريين فى الحرب الفيتنامية ما أطلق عليه نمط الهجرة التعاقدية للعمالة حيث ينشأ التعاقد مع العامل والشركة قبل الهجرة ويقيم العمال فى معسكرات فى بلد المهجر الأمر الذى ينعكس ايجابياً على معدلات ادخار العمال ومعدل تحويلاتهم السنوية . كما اكتسبت الشركات الكورية خبرة العمل من الباطن لصالح الشركات الامريكية العملاقة(٧٩).

(جـ) حرب اكتوبر والعمل فى دول الخليج العربى :

نتيجة لطفرة الدخول التى تحققت للبلدان النفطية بعد ثورة تصحيح أسعار النفط اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ تبنت البلدان النفطية فى الشرق الأوسط ومعظمها دول عربية خطط طموحة فى تشييد البنى الأساسية والمرافق وقد ظفرت الشركات الكورية بجانب كبير نسبياً من التعاقدات التى أجرتها هذه الدول مع الشركات الأجنبية لتشييد البنى الاساسية سواء بالتعاقد المباشر مع هذه الشركات أو تولى المقاولات من جانب الشركات الكورية من الباطن لشركات أجنبية . وقد بلغ إجمالى العمالة الكورية التى ساهمت فى هذه المقاولات نحو أكثر من ١٢٠ ألف عامل خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ ازدادت تحويلاتها الى كوريا من

٣ر١١٣ مليون دولار فى بداية الفترة الى ٣ر١ مليار دولار فى نهايتها لتبلغ جملة تحويلات هذه العمالة نحو ٩ر٣ مليار دولار . وبلغ عدد الشركات الكورية العاملة فى منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة نحو ٨٧ شركة تعمل فى ١٣ بلداً ، وبلغت قيمة العقود التى أبرمتها نحو ٨ر٨ بليون دولار . ولتشجيع هذه الشركات من جانب الحكومة الكورية فقد طبقت عليها نظام حوافز التصدير شأنها شأن الشركات العاملة فى قطاع الصناعة وخفضت الضريبة المفروضة عليها بنسبة ٥٠٪ استناداً لقانون تشجيع أعمال التشييد فى الخارج الذى صدر فى كوريا عام ١٩٧٥. وقد نمت الشركات الكورية نمو هائلاً لدرجة أن أربعاً منها أصبحت ضمن أكبرعشرين شركة تشييد كبرى فى العالم بدءً من مطلع الثمانينات(٨٠). ولاشك أن تصديرالعمالة وخدمات التشييد على هذا النحو قد خفف من أعباء ميزان المدفوعات الكورى فى تلك الفترة التى شهدت ارتفاعات مضاعفة لأسعار الطاقة .

(د) وفرة التمويل الخارجى:

بينما كانت كوريا الجنوبية تعانى عجزاً فى ميزان مدفوعاتها نتيجة لاعتمادها الشديد على إستيراد الطاقة وكثير من الخامات اللازمة للصناعة التصديرية وصناعة بدائل الواردات فى منتصف الستينات ، كانت أسواق الدين الدولية ناشئة حديثاً وتتنامى بصورة فائقة. وبحدوث الصدمة النفطية الأولى اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ وثورة تصحيح أسعار النفط التى قامت بها دول الاوبك تولت هذه الاسواق فى لندن ونيويورك وطوكيو وسنغافوره إعادة تدوير العوائد النفطية إليها فضلاً عما أحدثه التوسع فى النشاط المصرفى فى الدول العربية النفطية من إعادة قدر كبير من الفوائض النفطية العربية الى الدول الصناعية المتقدمة سواء فى شكل تمويل للواردات أو استثمارات . وهكذا أسهمت العوائد النفطية فى تمكين الدول الصناعية الغربية من امتصاص هذه الصدمة ، وفى نفس الوقت خلقت هذه الفوائض "تخمة نقدية" فى أسواق البترودولار وشبكات المصارف الدولية جعلها تقرض أموالها الى البلدان النامية لتمويل وارداتها وسد عجز موازين مدفوعاتها . وكانت هذه المؤسسات المالية مدفوعة فى إقراضها بدافع الربح وزيادة صادرات البلاد الصناعية المتقدمة الى البلدان النامية ، لامستندة الى معايير القدرة على السداد لدى هذه الدول ، وقواعد الحيطة والضمانات المصرفية التقليدية ، وقد مكن ذلك الوضع معظم البلدان النامية ذات العجز من اللجوء الى الاقتراض الخارجى ، وكانت الاستدانة مغرية رغم ارتفاع تكلفتها فى ذلك الوقت بسبب ارتفاع معدلات التضخم السائدة فى الأسواق الدولية.

وقد لجأت كوريا الى هذه الوسيلة كما رأينا بصورة مكثفة حتى بلغت ديونها أكثر من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٢ر٤ مليار عام ١٩٧٤ . ولكنها أسهمت فى تمويل الواردات الضرورية لتنفيذ استراتيجية التصنيع الكيماوى الثقيل التى تبنتها كوريا مع مطلع السبعينات .

(هـ) تغير أنماط التجارة الدولية للدول الصناعية لصالح الدول حديثة التصنيع :

مع بداية حقبة السبعينات بدأت تتغير أنماط التجارة للدول الصناعية المتقدمة في صالح صادرات البلدان حديثة التصنيع من السلع الاستهلاكية ممثلة في المنسوجات والمنتجات الجلدية والسلع الكهربائية والاليكترونية . والواقع أن هذا التحول قد عززته مجموعة من العوامل التي سيطرت على أداء الاقتصاديات الصناعية المتقدمة خلال ذلك العقد وأوائل الثمانينات ، وأهمها مايلي [٨١]:

- تحول الانتاج الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة الى السلع كثيفة التقنية وبعيدا عن الصناعات التحويلية التقليدية . وقد أدى ذلك الى تغير مماثل في نمط تخصيص الموارد وتشغيل العمالة .

- الاتجاه الى زيادة النصيب النسبي للخدمات في جملة الاقتصاد القومي في تلك الدول بنحو ٥٪ في نهاية السبعينات مقارنة بأوائلها.وهو اتجاه يعزز الميل لاستيراد السلع المصنعة من الدول حديثة التصنيع.

- زيادة الاستهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في نهاية السبعينات بنحو ٣٠٪ مقارنة ببداية العقد.

- سيادة ظاهرة التضخم الركودى (أو الركود التضخمي) مع وجود عجز كبير في ميزانيات وموازين مدفوعات الدول الصناعية ، مما رفع من الأسعار المحلية ، وعزز الميزة النسبية للسلع المستوردة ، خاصة من الدول الاسيوية حديثة التصنيع .

والآن بعد أن استعرضنا العوامل الخاصة المرتبطة بنجاح كوريا الجنوبية في تحقيق النمو الاقتصادى السريع وغزو أسواق الدول الصناعية بصادراتها، يمكن القول أنها تجربة فريدة في خصائصها ،وأن النمط الرأسمالي الذى تولد عنها نمط مختلف في نشأته ومقومات نجاحه عن ذلك النمط الرأسمالي الذى تحقق في الدول الصناعية المتقدمة في الغرب ، كما أن الظروف التي ساندت كوريا في حظى عقبات التخلف قلما تتوفر لدولة أخرى من دول العالم الثالث. ويحق لنا من ثم استناداً الى العوامل الثقافية السائدة في المجتمع الكورى أن نطلق على نمط التنمية (او بالأحرى النمط الرأسمالي الكورى) نمط التنمية البوذية . وهذا النمط يتميز بست خصائص أمكن لنا حصرها في التالي :

(أ) إن النمط البوذى استند في نشأته وتطوره على حضانة الغرب المتقدم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وثم تغذيته بالمساعدات الاقتصادية والتقنية والخبرات الفنية

والادارية والتنظيمية . وهو لهذا لم يتشكل وفقا للتطور الطبيعى لقوى الانتـــاج وعلاقاته كما حدث فى الدول الصناعية الغربية .

(ب) إنه نمط استمد قوته من عرق العمال وتجييشهم داخل الورش الصناعية بأجور زهيدة لا لصالح الرأسمالية المحلية فقط ، ولكن ثم اقتسام ثمار هذا الاستغلال العمالى مـع الشركات متعددة الجنسية أو رأس المال الأجنبى . وهو مالم يحدث فى البـلـدول الغربية التى جيشت العمال إبان الثورة الصناعية لصالح أرباب الأعمال المحليين.

(جـ) إنه نمط استمد مستلزمات نمائه من المواد الأولية والطاقة عن طريق الاقتـراض الخارجى ولم يحصل عليها عن طريق النهب المباشر وغير المباشر من البلـدان المتخلفة كما فعلت الدول الغربية إبان فترات إستعمارها الطويلة لدول العالـم الثالث الحالية.

(د) أن الرأسمالية البوذية إعتمدت على تصريف منتجاتها فى أسواق متقدمه بالدرجة الأولى لا على أسواق متخلفة كما فعلت الرأسمالية الغربية من قبل وإلى الآن .

(هـ) أن النمط التنموى البوذى قد ترعرع فى إطار القهر السياسى وأنظمة الحكـم الديكتاتورية . وتمثلت ضرورة هذا التسلط على فئات العمال فى الإبقاء علـى أجور العمال منخفضة إلى أطول فترة ممكنة . وفى صالح الارتقاء بمعدلات الادخـار والتراكم مرتفعة لدى أرباب الأعمال والاقتصاد القومى ولعل ذلك هو ما أخر ظهور اتحادات العمال الفاعلة حتى الآن فى كوريا الجنوبية .

(و) إن هذا النمط الرأسمالى قد أكتمل نموه فى ظل الدولة المتدخله بقوة فى الاقتصـاد ، لا الدولة الحارسة . وتمثلت ضرورة هذا التدخل فى الحاجة الى الهيمنة على الموارد المحلية وتوجيهها نحو الأهداف الانتاجية والتصديرية المخططة . وهذا أمر مختلـف عن النمط الغربى الذى اعتمد على النشاط الفردى وقوانين السوق بدرجة أكبر .

٤-٢- المشكلات الراهنة وآفاق المستقبل :

حتى منتصف الثمانينات كان الكتاب الاقتصاديون يلخصون مشكـلات التنمية الكورية فى ثلاث قضايا . الأولى هى مشكلة الاعتماد المفرط على التجارة الخارجيـة وهو الأمر الذى يعرض كوريا للصدمات الخارجية من فترة لأخرى ، والثانية هى مشكلـة المديونية الخارجية وإعتماد كوريا المفرط على القروض فى تمويل الواردات والاستثمـار التقنى . والثالثة هى الدور المسيطر للحكومة على الحياة الاقتصادية والمؤسسية وحمايتهـا للأسواق المحلية الأمر الذى يعد فى غير صالح الكفاءة الاقتصادية (٨٢).

جدول (٨) صورة مقارنة لعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى كوريا الجنوبية ومصر من منتصف الستينات إلى أواخر الثمانينات

المؤشـــــرات	مصـــــر		كوريا الجنوبيـــــه	
	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
السكان والتحضر				
عدد السكان (بالمليون نسمه)	٣٠ر٧	٥٠ر٢	٢٨ر٢	٤٢ر٠
معدل نمو السكان (٦٥-١٩٨٠، ٨٠-٨٨)	٢ر٤ ٪	٢ر٢ ٪	٢ر٠ ٪	١ر٢ ٪
نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان	٤١ ٪	٤٨٪	٣٢ ٪	٦٩ ٪
الاقتصاد				
الناتج المحلى الاجمالى (بالمليون دولار)	٤٥٥٥	٣٤ ٣٣٠	٣٠٠٠	١٧١ ٣١٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	١٤٨	٦٦٠	١٠٦	٣٦٠٠
معدل نمو الناتج القومى الاجمالى (٦٥-١٩٨٠، ٨٠-١٩٨٨)	٦ر٨ ٪	٥ر٧ ٪	٩ر٠٪	٩ر٩ ٪
معدل نمو الناتج الصناعى (٦٥-١٩٨٠، ٨٠-١٩٨٨)	٦ر٩ ٪	٥ر١ ٪	١٦ر٤٪	١٢ر٦ ٪
معدل نمو الناتج الزراعى (٦٥-١٩٨٠، ٨٠-١٩٨٨)	٢ر٧ ٪	٢ر٦ ٪	٣ر٠ ٪	٣ر٧ ٪
نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى	٢٧ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٤٣ ٪
نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى	٢٩ ٪	٢١ ٪	٣٨ ٪	١١ ٪
معدل الادخار	١٤ ٪	٨ ٪	٨ ٪	٣٨ ٪
معدل الاستثمار	١٨ ٪	٢٠ ٪	١٥ ٪	٣٠ ٪
نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى	١٨ ٪	٢٢ ٪	٩ ٪	٤١ ٪
نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى	١٢ ٪	٢٤ ٪	١٧ ٪	٣٢ ٪
مدى تغطية الاحتياطيات للواردات (شهور)	-	١ر٨	-	٢ر٢
الديون الخارجية (مليون دولار)	٢٢٦٥ *	٤٩٩٧٠	١٨٨٧ *	٣٧١٥٦
نسبة خدمة الدين الى الصادرات	٣٨ ٪	١٦ر٦٪	٢٠ر٤ ٪	١١ر٥ ٪
معدل البطالة	٢ر٢ ٪	١٤ر٧٪	٧ر٤ ٪	٢ر٢ ٪
إستيراد الحبوب الغذائية (بالالف طن)	٣٨٧٧ *	٨٤٧٩	٢٦٧٩ *	٩٣٦٩
الصحة والغذاء				
العمر المتوقع عند الميلاد (سنه)	-	٦٣	-	٧٠
معدل الوفيات الخام (لكل ألف)	١٩	٩	١١	٦
عدد السكان لكل طبيب (بالألف)	٢٣٠٠	٧٧٠	٢٦٨٠	١١٦٠
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا	٢٤٠٠	٣٣٤٢	٢٢٥٦	٢٩٠٧
التعليم (١٩٦٥ و ١٩٨٧)				
نسبة الأمية	٧٠ ٪	٥٦ ٪	٠ ٪	٠ ٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم الأولى	٧٥ ٪	٩٠ ٪	١٠١٪	١٠١٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم الثانوى	٢٦ ٪	٦٩ ٪	٣٥ ٪	٨٨ ٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم العالى	٧ ٪	٢٠ ٪	٦ ٪	٣٦ ٪

المصادر والملاحظات

* ١٩٧٠ ، + ١٩٧٤

البيانات مستخرجه من

World Bank , World Development Report 1990.

ماعدا بيان البطالة لمصر فهو مأخوذ من :محمد البناء" تزامن ظاهرتى البطالة والتضخم فى الاقتصاد المصرى " ، فى:سلوى سليمان (محرر) ، البطالة فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٢٣ .

والواقع أنه خلال حقبة الثمانينات وبداية التسعينات قد حدث متغيرات جديدة على مستوى الاقتصاد المحلى والعالمى فبدءً من النصف الثانى من الثمانينات بدأت كوريا فى تحقيق الفائض الجارى واتجاه الديون الخارجية للانخفاض المتسارع وزادت السعى الى توحيد قطرى شبه الجزيرة الكورية بما يعنيه من زيادة القاعدة الموردية للبلد من موارد معدنية ونفط وأراضى زراعية وقوة عمل . وعلى المستوى العالمى بدأت كوريا فى مشاركة الدول الكبرى فى عمليات تدويل الانشطة الانتاجية والاستثمارية وفى إكتساب أسواق جديدة فى دول الكتلة الشرقية العائدة الى نظام السوق . وفضلاً عن ذلك فقد تدعمت القوة الاقتصادية لكوريا وشقيقاتها حديثة التصنيع فى شرق آسيا الامر الذى يمكنها من إجراء التكتل الشرق آسيوى مع اليابان فى مواجهة التكتلات العالمية الغربية التى ستبدأ بأوروبا الموحدة عام ١٩٩٢.

ويمكن لنا فى ضوء هذه الدراسة استعراض أهم مشكلات التجربة الكورية وبهسان الى أى حد يمثل كل منها عقبة أمام الاقتصاد الكورى فى طريق إستمرار إنطلاقه فى بناء تقدمه . وأهم هذه المشكلات هى مشكلة التركز الجغرافى الشديد للتجارة الخارجية ، ومشكلة الإعتماد المفرط على الواردات ، ومشكلة تنافسية السلع الكورية ، والمشكلات الاجتماعية والبيئية .

٤-٢-١- التركز الجغرافى للتجارة الخارجية والحاجة الى التنويع

من أهم خصائص التجارة الكورية هو تركزها الشديد مع الدول الصناعية المتقدمة وقد أشرنا من قبل الى أن هذا التركز احدى سمات التنمية الهودية ، ففيما يتعلق بالصادرات نلاحظ أن نسبة الصادرات التى تستوعبها هذه الدول بلغت أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات الكورية عام ١٩٨٨ مقابل ٧ر٨٧٪ عام ١٩٧٠ . وبالمثل فان الواردات من الدول المتقدمة تمثل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالى الواردات عام ١٩٨٨ مقابل ٧ر٨٣٪ عام ١٩٧٠. ولازالت التجارة الخارجية لكوريا تتسم بنسبة تركز شديد مع الدول الصناعية المتقدمة ، برغم انخفاض نسبة التركز مع هذه الدول فى أواخر الثمانينات مقارنة بعام ١٩٧٠.

وتتطور التجارة الخارجية لكوريا فى إتجاه زيادة التعامل مع الدول الأوروبية والدول النامية ، وتقليل التعامل مع الولايات المتحدة واليابان . ومن المتوقع ، فى ضوء التغيرات الجديدة فى النظام العالمى وبزوغ العلاقات الكورية فى السنوات الأخيرة مع دول الكتلة الشرقية فى مجالات الاستثمار والتجارة ، أن تزداد قدرة كوريا على تنويع تجارتها

الخارجية على مستوى كافة مجموعات الدول فى المستقبل . كما سيزيد من قدرتها على التنويع بتزايد أنشطتها المتعلقة بالبتدويل الذى تقوم به على مستوى دول آسيا والدول النامية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن خصيصة التركز التى اتسمت بها التجارة الخارجية الكورية لم تكن إلا نعمة كبرى للاقتصاد الكورى . ولازالت فقد مكنها ذلك من الحصول على مستلزمات الانتاج والتقنيات ، كما مكنها من تصريف المنتجات المصنعة واكتساب خبرة التدويل والمنافسة فى هذه المجالات .

٤-٢-٢- الاعتماد المفرط على الواردات وسبل المواجهة :

يوضح جدول (٩) مدى إعتماد كوريا على الواردات الأجنبية فى تلبية إحتياجات كل مكون من مكونات الطلب المحلى فى عام ١٩٨٦ . ومن الملاحظ أن نسبة الاعتماد على الواردات أكثر أرتفاعاً بالنسبة للاستثمار الخاص والصادرات (٣٠٪ أو أكثر) عنها فى حالة الاستهلاك بشقيه العام والخاص ، والاستثمار الحكومى (١٤٪ - ١٨٪)

جدول(٩) : المتطلبات المباشرة وغير المباشرة من الواردات لتلبية إحتياجات عناصر الطلب النهائى فى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٨٦

(نسب مئوية)

	الواردات من الولايات المتحدة	الواردات من اليابان	الواردات من الدول الأخرى	إجمالى الواردات
الاستهلاك الخاص	٣ر١	٣ر٣	٧ر٨	١٤ر٢
الاستهلاك الحكومى	٥ر١	٧ر٤	٨ر٧	١٨ر٥
الاستثمار الخاص	٦ر٢	١٦ر٣	١٢ر٤	٣٥ر٩
الاستثمار الحكومى	٢ر٨	٥ر٤	٩ر٦	١٧ر٨
الصادرات الى الولايات المتحدة	٧ر٧	١١ر٨	١٤ر٣	٣٣ر٨
الصادرات الى اليابان	٥ر٤	٨ر١	١٦ر٦	٣٠ر١
الصادرات الى الدول الاخرى	٦ر٦	١١ر٣	١٦ر٢	٣٤ر٤
نتاج بدائل الواردات	٧ر١	١١ر٧	١٧ر٦	٣٦ر٤

المصدر :

نفس المصدر الجدول رقم (٦) ، صـ ٤٧ .

ومن الملاحظ فى السنوات الأخيرة أن كوريا تحاول التصدى لمشكلة الاعتماد الكبير على الاستيراد ، وذلك بالعمل على ثلاث جبهات وهى : (أ) الارتقاء بمعدل نمو الاستثمار الثابت الى أكثر من ضعف معدل نمو الاستهلاك ، ومن ثم زيادة الناتج والصادرات مما يرفع من المقدرة على مقابلة الحجم المتزايد من الواردات ؛ (ب) التحسين المستمر للهيكل الصناعى لكوريا بقصد زيادة درجة التكامل بين الأنشطة الصناعية وتقليل الحاجة إلى الاستيراد؛ (جـ) السعى الى توحيد شطرى شبه الجزيرة الكورية . وهو مايساعد على توفير المواد الأولية والطاقة وبذلك يوسع من قاعدة الموارد المحلية ويقلل من الحاجة الى الاستيراد (٨٣).

٤-٢-٣- المحافظة على الميزة النسبية للصادرات الكورية :

يعد إختفاء نظام التفضيلات العامة واتجاه الأجر الكورى الى الارتفاع فى السنوات الأخيرة يتبقى لكوريا عامل أساسى واحد من مقومات الميزة التنافسية للمنتجات الكورية فى الأسواق الدولية ألا وهو عامل الجودة . ويتوقف هذا العامل على قدر التحسن والتطوير التكنولوجى الذى يمكن أن تبعثه كوريا فى مجالات انتاج السلع المعدة للتصدير . ونعتقد ان هذه المشكلة هى المشكلة الرئيسية للاقتصاد الكورى الذى يقوم على التصدير .

وفى مواجهة هذه المشكلة تعمل كوريا على تنويع أسواقها الخارجية سواء المتعلقة بالتجارة أو التقنيات . ففى الوقت الذى تسعى فيه للاستثمار المشترك بينها وبين الشركات العملاقة فى الاقتصاد المحلى ، فإنها تشارك هذه الشركات فى إنشاء المصانع المتقدمة داخل البلدان الصناعية . كما تسعى فى المرحلة الراهنة الى زيادة أواصر التعاون بينها وبين دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى مجالات التجارة والاستثمارات . ومن أمثلة البداية الجادة فى هذا المجال موافقةكوريا مؤخراً على تقديم ٣ مليارات من الدولارات كمساعدات إقتصادية للاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٩٣ ، وإمداد الاتحاد السوفيتى أيضا بسلع استهلاكية تبلغ قيمتها نحو ٥ر١ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٢. وبالاضافة إلى ذلك فقد تمت الموافقة بين البلدين على قيام مجموعة من الشركات الكورية بالاستثمار فى مجالات الغاز الطبيعى فى الاتحاد السوفيتى (٨٤).

ومن ناحية أخرى فان تتبع حجم التبادل التجارى بين كوريا والدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا يبين تزايد معدلات التصدير الى هذه الدول بمعدلات متسارعة خلال حقبة الثمانينات، فقد أرتفعت قيمة الصادرات الكورية إليها بنحو ٦ر٢ مليارات عام ١٩٨٩ مقارنة بنحو ٣ر١ مليار فقط عام ١٩٨٠ لتبلغ نسبة الزيادة خلال هذه الفترة ٣٧٣٪ ، مقابل ٧٦٪ زيادة فى الواردات .

٤-٢-٤- مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية

تعتبر المشكلات البيئية والاجتماعية فى كوريا : نتائج طبيعية لمعدلات التنمية المتسارعة وأرتفاع مؤشرات التحضر والكثافة السكانية، فضلاً عن بعض آثار للسياسات الاقتصادية والسكانية المتبعة. ومن أهم المشكلات المترتبة عن التجربة البوذية فى هذا الشأن مايلى :

(أ) التلوث البيئى:

وقد نشأت هذه المشكلة بسبب النمو الحضرى المرتفع وتعقد مشاكل الصرف الصحى وازدياد إستخدام السماد والمبيدات فى الأراضى الزراعية ، ومع توجه كوريا لزيادة إستخدام المفاعلات النووية فى المراحل المقبلة ، فقد تكون كوريا متعرضة للتلوث الاشعاعى وهو أخطر أنواع التلوث .

(ب) الانتشار المتفاقم لتجارة وتعاطى المخدرات :

أعتبر الرئيس "و و" مشكلة تفاقم تجارة وتعاطى المخدرات فى كوريا مشكلة قومية . فقد أصبحت المخدرات وسيلة للكسب السريع يشارك فيها مثقفون وأرباب أعمال وغيرهم من فئات المجتمع . ويتم تهريب المخدرات من كوريا فى شحنات السلع المعمرة، كما يتم تهريبها إليها عن طريق السواحل الطويلة أو عن طريق النقل الجوى.

وتتميز كوريا بضخامة حجم وقيمة الكميات المتعامل بها، حيث تبلغ قيمة الضبطية الواحدة نحو ٦٢ مليون دولار الأمر الذى دعى الحكومة الكورية إلى وضع برنامج حازم مشكل من المؤسسات المعنية بهذا النشاط الفسادى فى نهاية مارس ١٩٩١ بغية استئصال شبكة المخدرات من كوريا (٨٥).

(جـ) الابتعاد عن القيم والاخلاقيات التقليدية لكوريا :

أرتبط نمو التنمية الكورية بالابتعاد عن بعض القواعد الخلقية الكونفوشيوسية الحميدة ومن أهمها التحفظ والحياء ونكران الذات والتعفف . ومن مظاهر ذلك الانتشار السريع لتجارة الفنون الاباحية وتفاقم مشكلة الجنس بالزيادة المفرطة فى عدد عمليات إجهاض الفتيات غير المتزوجات فى سن ١٦-٢٠ سنة . فقد قدرت احدى جهات التوليد المتخصصة فى سيئول أن عدد حالات الاجهاض للفتيات دون العشرين سنة قد بلغ نحو مليون حالة سنوياً خلال العشر سنوات الأخيرة . فضلاً عن عمليات الاجهاض العادية التى تتم بين المتزوجات .وفى استقصاء قام به مكتب فى سيئول متخصص فى توجيه الشباب ورعايتهم اتضح ان النسبة الكبرى من عينة الاستقصاء التى اخذت من مجتمع المدارس الثانوية والذين ساعدهم المكتب كانت مشكلتهم هى الجنس وتعاطى المخدرات .

وبالنسبة للفتيات كانت مشكلتهن الرئيسية هى كيفية التخلص من الحمل وانهن يلجأن للجرعات الكبيرة من المخدرات لهذا الغرض . وقد علل المكتب المشار اليه أسباب هذه المشكلة بعدم المعرفة الكاملة لدى الشباب بوسائل منع الحمل ، فضلا عن انخفاض دور الحكومة فى الرعاية الصحية والافتقار الى التربية الجنسية فى البيوت والمدارس (٨٦). والواقع ان هذه المشكلة قد تفاقمت لعدم ترسيخ الشرائع السماوية هناك والى السياسات السكانية التى اتبعتها كوريا من أجل تخفيض معدل نمو السكان ومن أهمها تعميم استخدام وسائل منع الحمل واتاحة الاجهاض وتأخير الزواج الخ .

والآن بعد ان عرضنا أهم المشكلات التى تواجهها كوريا ، برغم ماحققته من نمو اقتصادى باهر، بل وبسبب ذلك النمو الاقتصادى الذى تم بوسائل غير عادية فى كثير من المجالات ، يبقى السؤال مطروحا حول قدرتها على مواجهة كل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون حدوث تأثيرات سلبية على القدرة على استمرار النمو والتحسن فى مستوى معيشة سكانها . وهو سؤال لانملك اجابة قاطعة عنه . وكل مايمكن قوله هو أن كوريا تبدو مصممه على الحفاظ على تقدمها الاقتصادى والسعى لحل هذه المشكلات فى نفس الوقت ، وأن قصة النجاح الكورية لم تكتمل فصولها بعد .

٥ - التجربة الكورية والدروس المستفادة منها لمصر

من الحقائق المعروفة ان التجارب الانمائية لايمكن نقلها وذلك لاختلاف الواقع الاجتماعى والحضارى والاقتصادى بين الدول المختلفة ، فضلا عن اختلاف الظروف المحلية والخارجية التى تتواكب مع تحقيق التجارب المختلفة . ومع ذلك يمكن الاسترشاد بالوسائل الناجحة التى لجأت اليها دولة ما فى التفاعل مع بعض القضايا الانمائية التى تتماثل ظروفها فى الدولة الاخرى . وبناء على ذلك سوف يتناول هذا القسم عنصرين وهما: مقارنة الاداء الانمائى لكل من مصر وكوريا الجنوبية باعتبار أنهما بدأتا مسيرتهما الانمائية الحديثة فى بداية الخمسينات ، والظروف المختلفة التى صاحبت عملية التنمية فى البلدين من بداية الخمسينات حتى نهاية السبعينات ثم نختتم بعرض الدروس المستفادة لمصر من مسيرة التنمية الكورية .

٥-١ مؤشرات الاداء الانمائي في مصر وكوريا الجنوبية والظروف المحيطة

يلخص الجدول رقم(١٠) تطور المؤشرات الاساسية للاداء الانمائى فى كل من مصر وكوريا خلال المرحلة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٨ . ويتبين من هذا الجدول ان كوريا قد سبقت مصر فى أدائها الانمائى استنادا الى معظم مؤشرات الاداء الاقتصادى والاجتماعى الموضحة بهذا الجدول وعلى نحو يقترب بكوريا كثيرا من الوضع السائد فى بعض الدول المتقدمة صناعيا ويبقى على مصر فى تصنيفها بين دول العالم الثالث .

اما فيما يتعلق بالوضع التكنولوجى فيوضح الجدول رقم (١١) مايلى[×]:

- ازدياد درجة التطور التكنولوجى الكورية من (١ر٠) عام ١٩٧٠ الى (٧ر٠) عام١٩٨٧ فى الوقت الذى لم تزد فيه فى مصر سوى من (٠١ر٠) عام ١٩٧٥ الى ١٢ر٠ عـــام ١٩٨٧.
- ان الوضع التكنولوجى المصرى استنادا لدرجة القياس المتبعة يعادل أقل من سبـع الوضع التكنولوجى الكورى عام ١٩٨٧.
- ان الوضع التكنولوجى الكورى رغم قفزته فى السنوات الأخيرة لايمثل سوى نسبـة ٤ر١٨٪ من الوضع التكنولوجى اليابانى ونحو ١١٪ من الوضع التكنولوجى الأمريكـى عام ١٩٨٧ .

وبالطبع لايمكن تفسير هذا الفارق فى الأداء دون الرجوع الى الظروف المحليـــة والخارجية التى أثرت سلبا أو ايجابا فى مسيرة الانماء الاقتصادى فى البلديـــــــن وهذا ماسنعرض له باختصار فيما يلى : -

---

× قمنا بقياس درجة التطور التكنولوجى استنادا الى المقياس التالى :

$$\text{درجة التطور التكنولوجى} = \frac{\text{قيمة التجارة من السلع التكنولوجية}}{\text{قيمة التجارة العالميـــــة}} \times ١٠٠$$

انظر :

Guido Carli: " Investment and Techonological Competitiveness" Published in : Arnold Heertje (ed.) Investing in Europe's Future, Basil Black well, Eusopean Investment Banke 1983, p. 101.

جدول (١٠) صورة مقارنة لعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى كوريا الجنوبية ومصر من منتصف الستينات إلى أواخر الثمانينات

المؤشـــــرات	مصـــــر		كوريا الجنوبيـــــه	
	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
السكان والتحضر				
عدد السكان (بالمليون نسمه)	٣٠ر٧	٥٠ر٢	٢٨ر٢	٤٢ر٠
معدل نمو السكان (٦٥-١٩٨٠، ٨٠-٨٨)	٢ر٤ ٪	٢ر٦ ٪	٢ر٠ ٪	١ر٢ ٪
نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان	٤١ ٪	٤٨٪	٣٢ ٪	٦٩ ٪
الاقتصاد				
الناتج المحلى الاجمالى (بالمليون دولار)	٤٥٥٥	٣٤ ٣٣٠	٣٠٠٠	١٧١ ٣١٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	١٤٨	٦٦٠	١٠٦	٣٦٠٠
معدل نمو الناتج القومى الاجمالى (٦٥-١٩٨٠ ٨٠-١٩٨٨)	٦ر٨ ٪	٥ر٧ ٪	٩ر٦ ٪	٩ر٩ ٪
معدل نمو الناتج الصناعى (٦٥-١٩٨٠ ، ٨٠-١٩٨٨)	٦ر٩ ٪	١ر٥ ٪	١٦ر٤٪	١٢ر٦ ٪
معدل نمو الناتج الزراعى (٦٥-١٩٨٠ ، ٨٠-١٩٨٨)	٢ر٧ ٪	٢ر٦ ٪	٣ر٠ ٪	٣ر٧ ٪
نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى	٢٧ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٤٣ ٪
نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى	٢٩ ٪	٢١ ٪	٣٨ ٪	١١ ٪
معدل الادخار	١٤ ٪	٨ ٪	٨ ٪	٣٨ ٪
معدل الاستثمار	١٨ ٪	٢٠ ٪	١٥ ٪	٣٠ ٪
نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى	١٨ ٪	٢٢ ٪	٩ ٪	٤١ ٪
نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى	١٢ ٪	٣٤ ٪	١٧ ٪	٣٢ ٪
مدى تغطية الاحتياطيات للواردات (شهور)	—	١ر٨	—	٢ر٣
الديون الخارجية (مليون دولار)	٢٢٦٥ *	٤٩٩٧٠	١٨٨٧ *	٣٧١٥٦
نسبة خدمة الدين الى الصادرات	٣٨ ٪	١٦ر٦٪	٢٠ر٤ ٪	١١ر٥ ٪
معدل البطالة	٢ر٢ ٪	١٤ر٧٪	٧ر٤ ٪	٢ر٢ ٪
إستيراد الحبوب الغذائية (بالالف طن)	٣٨٧٧ +	٨٤٧٩	٢٦٧٩ +	٩٣٦٩
الصحة والغذاء				
العمر المتوقع عند الميلاد (سنه)	—	٦٣	—	٧٠
معدل الوفيات الخام (لكل ألف)	١٩	٩	١١	٦
عدد السكان لكل طبيب (بالألف)	٢٣٠٠	٧٧٠	٢٦٨٠	١١٦٠
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحراريةيوميا	٢٤٠٠	٣٣٤٢	٢٢٥٦	٢٩٠٧
التعليم (١٩٦٥ و ١٩٨٧)				
نسبة الأمية	٧٠ ٪	٥٦ ٪	٠ ٪	٠ ٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم الأولى	٧٥ ٪	٩٠ ٪	١٠١٪	١٠١٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم الثانوى	٢٦ ٪	٦٩ ٪	٣٥ ٪	٨٨ ٪
نسبة الاستيعاب فى التعليم العالى	٧ ٪	٢٠ ٪	٦ ٪	٣٦ ٪

المصادر والملاحظات

* ١٩٧٠ + ١٩٧٤

البيانات مستخرجه من

World Bank , World Development Report 1990.

ماعدا بيان البطالة لمصر فهو مأخوذ من :محمد البناء تزامن ظاهرتى البطالة والتضخم فى الاقتصاد المصرى " ، فى:سلوى سليمان (محرر) ، البطالة فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٦٣ .

جدول رقم (١١)

الفوارق التكنولوجية بين مصر وكوريا وبعض الدول المتقدمة

خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٧)

(القيمة بالمليار دولار)

بيان	التجارة العالمية ×			مصر ××				كوريا ××				اليابان ××				الولايات المتحدة ××			
السنوات	ق·ص	ق·و	ق·ج	ق·ص	ق·و	ق·ج	% للعالم	ق·ص	ق·و	ق·ج	% للعالم	ق·ص	ق·و	ق·ج	% للعالم	ق·ص	ق·و	ق·ج	% للعالم
١٩٧٠	١ر٣١	٣٢٨ر٣	٦٤٣ر٤	-	٣ر	٣ر	-	١ر٠	٧ر٠	٨ر٠	١ر٠	١١ر٧	٣ر٧	١٨ر٤	٢ر٩	٢١ر٣	١٥ر٨	٣٧ر١	٧ر٥
١٩٧٥	٨٧٥ر٥	٩٠٣ر٧	١٧٧٩ر٢	١ر	٢ر١	٣ر١	٠ر١	١ر١	٢ر٤	٣ر٥	٠ر٢	٤٠ر٠	٩ر٥	٤٥ر٩	٢ر٦	٥٢ر١	٣٣ر٥	٨٥ر٦	٤ر٨
١٩٨٠	٢٠٠٢	٢٠٦٢ر١	٤٠٦٤ر١	١ر	١ر٨	١ر٩	٠ر٤	٥ر٩	٦ر٦	١٣ر٥	٠ر٣	٩٢ر٥	١٥ر٥	١٠٨ر٠	٢ر٦	١٠٢	٨٢ر٧	١٨٤ر٧	٤ر٥
١٩٨٧	٢٤٩٩ر٢	٢٥٨٤ر٩	٥٠٨٤ر١	٤ر٠	٦ر٤	٦ر٥	٠ر١٢	١٩ر٩	١٧ر٣	٣٧ر٢	٠ر٧	١٦٧ر٢	٢٨ر٦	١٩٥ر٨	٣ر٨	٩٩ر٤	٢٠٦ر٥	٣١٥ر٩	٦ر٠

احتسب من المصدر التالي :

UN: Hand Book of International Trade and Develipment Statistecs, 1989 .

(×) تمثل التجارة العالمية اجمالى الصادرات والواردات من كافة السلع · اما صادرات وواردات الدول متغير عن الصادرات والواردات من السلع التكنولوجية فقط ·

(أ) عقد الخمسينات :

أن أهم مايميز هذه الفترة بالنسبة للاقتصاد الكورى هو تبنى كوريا لاستراتيجية انتاج بدائل الواردات بكل ماتقتضيه من إجراءات حمائية . وبفضل تدفق المعونات الخارجية والاسهام الامريكى المباشر فى تدريب العمالة الوطنية ودعم التعليم والقطاعات الاقتصادية المختلفة استطاعت كوريا أن تتخلص من آثار الحرب الكورية التى أنتهت عام ١٩٥٣ . وكان أهم الأنجازات لهذه الاستراتيجية هو زيادة إسهام الصناعات الصغيرة فى كل من إجمالى الصادرات وإجمالى الصادرات الصناعية حيث بلغت هاتان النسبتان فى نهاية الخمسينات نحو ١٨ر٦٪ ، ٣٦٪ على الترتيب ، وبلغ التدفق السنوى للمساعدات نحو ٥٨ مليون دولار سنوياً تشكل فيه المنح غير القابلة للرد نحو ٧٣٪ وازداد هذا القدر من التدفق الى نحو ١٩٠ مليون دولار من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٦.

أما فى مصر فقد تبنت حكومة الثورة منذ قيامها فى عام ١٩٥٢ توجهاً إنمائياً يقوم على تشجيع القطاع الخاص المحلى ورأس المال الاجنبى للاسهام فى جهود التنمية . ولكن لم يسفر هذا التشجيع عن مشاركة إيجابية فى الطموحات المأمولة للتنمية . وعزفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية والبنك الدولى عن الاسهام فى تمويل مشروع السد العالى . وعلى اثر تأميم قناة السويس تم فرض الحصار الاقتصادى على مصر من جانب تلك الدول وتم العدوان الثلاثى الغاشم على مصر فضلاً عن تجميد الأرصدة المستحقة لمصر لدى هذه الدول. وخرجت مصر من حرب السويس لتتبنى توجهاً للتنمية المستقلة عماده التخطيط . وتم وضع برنامج التصنيع عام ١٩٥٧ ثم تقرر تنفيذ خطة خمسية شاملة وضعت عام ١٩٥٨ وبدأ تنفيذها عام ١٩٦٠ . وكان أهم انجازات هذه المرحلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى من بداية الفترة والسيطرة على مقدرات البلاد عن طريق قوانين التمصير ووضع البرنامج الأول للتصنيع والبدء فى تنفيذ مشروع السد العالى وعدد من المشروعات الكبيرة فى الصناعة والزراعة والمرافق والخدمات . وبلغت إجمالى قيمة المساعدات الأمريكية لمصر خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٦٢ نحو ٥١٢ مليون دولار مثلت فيها المنح نسبة ٣٢٪ تقريباً[٨٧] . كما لجأت مصر الى مجموعة الدول الاشتراكية وبعض البلدان الأوروبية واليابان لتغطية نحو ٢٦٪ من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٦ . وكانت النتائج الانمائية أفضل كثيراً فى مجملها مما تحقق لدى كوريا.

(ب) عقد الستينات :

قامت كوريا فى هذا العقد بتبنى استراتيجية الانتاج الصناعى الموجه للتصدير فى ظل إتباع منهج التخطيط الخمسى منذ عام ١٩٦٢ وفرض الحماية على انتاج بدائل

الواردات واتباع سياسات صارمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف النمو وأهداف التصدير .

وقد أفادت كوريا فى هذا العقد بتدفق الاستثمارات المباشرة اليابانية بالاضافة للاستثمارات المباشرة الامريكية والأوروبية . وفضلاً عن ذلك فقد ساهمت الظروف الخارجية فى خدمة الاقتصاد الكورى فى هذا العقد وأوائل السبعينات، وذلك باشتراك قطاع التشييد الياباني وعشرات الآلاف من العمالة الكورية لخدمة المجهود الحربى الأمريكى فى فيتنام . وقد ساهمت هذه الظروف فى توفير الصرف الاجنبى الذى كان ضرورياً لاستيراد الخامات ومستلزمات قطاعات التصدير . وبالرغم من ذلك لجأت كوريا للاقتراض الخارجى فى حدود ضيقة ولم يزد حجم الدين الخارجى المستخدم عن ١ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ . ومن أهم انجازات كوريا فى هذا العقد تسارع معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى النصف الثانى منه ، كما تسارعت معدلات التصدير السنوية بأكبر من الأهداف المخططة . وأتسع نطاق القطاع الصناعى القائم على اسلوب كثيف العمل وازدادت درجة التطور التقنى خلال هذا العقد مقيسة بالسلع التكنولوجية موضوع التبادل الدولى بدرجة ملحوظة.ومن أهم العوامل التى أسهمت فى هذا التطور الحصول على عقود من العمل فى الباطن مع شركات متعددة الجنسية فى الشرق الاوسط ، وعقود التسويق ، والمشاركة مع رأس المال الأجنبى فى الداخل ، وانتقال أرباب الأعمال اليابانيين لتنفيذ مشروعات مشتركة فى كوريا نظراً للقرب الجغرافى من ناحية وانخفاض الأجور فى كوريا من ناحية أخرى .

وفى مصر بدأ عقد الستينات بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥) ، ونشأ القطاع العام ليكون وعاء متسعاً للتخطيط ولتمكين الدولة من الهيمنة على الموارد الاقتصادية وتوجيهها لغايات التنمية المستقلة . وكان أداء هذه الخطة رائعاً بالمقارنة بمؤشرات التنمية التى تحققت عام ١٩٦٥ سواء فى كوريا أو غيرها من دول العالم الثالث وبدأ بتنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٦٥/٦٦-٦٩/١٩٧٠) لتتعرض مصر من جديد لضرب التوجيه الانمائى التحررى من قبل العدو الاسرائيلى ومعاونة الدول الغربية . حيث بدأ عدوان عام ١٩٦٧ لتدخل مصر فى حرب طويلة ومستمرة حتى قامت مصر بحرب التحرير فى اكتوبر ١٩٧٣ . وتعرض القطاع الانتاجى خلال هذه المرحلة لدمار شديد قدرت خسائره بنحو ٢٤ مليار جنيه مصرى بأسعار عام ١٩٧٥[٨٨].

وخلال هذه المرحلة أيضاً تم توجيه الموارد التمويلية المتاحة لخدمة المجهود الحربى فى الأساس الأمر الذى لم يمكن مصر ليس فقط من تنفيذ أهداف الاستثمار وأهداف النمو المخططة ، ولكن تراجعت عمليات التجديد والاحلال فى المشروعات القائمة وهو ما أسفر عن وجود طاقات معطلة كبيرة فى كافة القطاعات الانتاجية بعد الحرب .

وهكذا فى الوقت الذى مكنت فيه الظروف الخارجية الاقتصاد الكورى من تدعيم موقفه التكنولوجى وإمداده بالصرف الاجنبى اللازم لاستيراد مقومات التنمية المخططة قادت

هذه العوامل الى تخلى مصر عن التخطيط الشامل أو المركزى منذ وقوع العدوان الاسرائيلى لتسير وفقاً للبرامج السنوية حتى مطلع الثمانينات .

(جـ) عقد السبعينات :

أستمرت كوريا فى هذا العقد بالأخذ بالتخطيط الخمسى وقامت بتنفيذ خطتين انمائيتين (٧٢-١٩٧٦، ٧٧-١٩٨١) . وفى ظل هاتين الخطتين تبنت كوريا استراتيجية التصنيع الكيماوى والثقيل . وزادت فى هذه الفترة هيمنة الدولة اشرافياً على القطاعات الاقتصادية والتجارة الخارجية لارساء ما أطلق عليه البنك الدولى مرحلة الانطلاق . وقد لجأت كوريا فى عقد السبعينات الى القروض الخارجية على نحو كثيف . وقد تمكنت كوريا من الاستخدام الجيد والكفؤ لقروضها الخارجية الأمر الذى لم يراكم عليها أعباء مثيطة لجهودها الانمائية. وآية ذلك أن معدل نمو الصادرات قد بلغ نحو ٣٧ر٢٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) وبلغ نحو ٢ر٤٩٪ سنوياً خلال النصف الأول من السبعينات ، وهو يعادل مايقرب من مرتين معدل النمو فى القروض الخارجية . وكان لنمو الصادرات على النحو المبين أثر كبير فى توفير المقدرة على السداد وعدم التعرض لشروط الجدولة واعادة الجدولة كما حدث فى كثير من الدول ذات المديونية الشديدة ومنها مصر .

ومن ناحية أخرى أفاد الاقتصاد الكورى أيما إفادة فى هذا العقد من فورة أسعار النفط فى دول الشرق الاوسط وظفر بعقود قيمتها أكثر من ٨ر٨ مليارات دولار فضلاً عن تحويلات العمالة الكورية التى بلغت نحو ٤ مليارات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠. الأمر الذى خفف من عجز ميزان المدفوعات فى تلك الفترة وعلى النحو الذى أشرنا إليه فى موضع سابق. ومع تزايد الاجراءات الصارمة لتنفيذ الخطط الانمائية فى تلك الفترة وتحيز السياسات الاقتصادية لصالح أصحاب الصناعات الثقيلة فقد أضيرت الصناعات الصغيرة الأمر الذى جعل القائمين على السياسة الاقتصادية يعطون مزيداً من الاهتمام إلى هذه الصناعات فى المرحلة التالية . غير أن تفاقم عمليات القهر للقوى السياسية والعمال والطلبة قد أدى إلى إنتهاء هذه المرحلة باغتيال رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩. ولم تتوقف كوريا عن الأخذ بالتخطيط الخمسى حتى الآن فقد أنتهت كوريا من الخطة الرابعة عام ١٩٨١ ونفذت كوريا منذ ذلك التاريخ خطتين خمسيتين هما الخطة الخامسة (١٩٨٢-١٩٨٦) والخطة السادسة (١٩٨٧-١٩٩١).

أما فى مصر فقد بدأ هذا العقد ولم يكن الشعب المصرى قد تخلص من ربقة الاحتلال الصهيونى لسيناء ، وبعد الانتصار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان الاقتصاد المصرى فى قمة الانهاك فتبنت القيادة السياسية حينها منهج الانفتاح الاقتصادى . وقامت بإرساء البيئة المؤسسية والتشريعية التى تكفل الاستمرار بهذا التوجه الخارجى . وقد تضمنت هذه العملية إصدار قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وماتلاه من تعديلات ويتعلق بتشجيع رأس المال العربى

والأجنبى للاستثمار فى مصر داخل البلاد والمناطق الحرة وقررت الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية للقطاع الخاص ليضطلع بدور فعال فى عملية التنمية . كما تم تخفيف الرقابة على النقد ، وإلغاء المؤسسات العامة القائمة على تنظيم القطاع العام ، وإطلاق حرية إقامة البنوك الخاصة والأجنبية والمشتركة ، وإلغاء جهاز تخطيط الأسعار ، وإنشاء بنك التنمية الوطنى وتعميم بنوك القرى لتحقيق انفتاح الريف والزراعة ، وتم تكوين المجموعة الاستشارية لمساعدة مصر ، توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل لضمان الاستقرار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

وقد أسفر الأداء الاقتصادى والاجتماعى للانفتاح عن نتائج سلبية فى معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بلغت قمتها باغتيال رئيس الجمهورية عام ١٩٨١ . ودخل الاقتصاد المصرى باتباع هذه السياسة فى سلسلة خانقة من مشكلات مازالت السياسات الاقتصادية حائرة فى ايجاد الوسائل اللازمة للخروج منها حتى الآن ومن أهم هذه المشكلات (٨٩) :

- مشكلة المديونية الخارجية التى جرت مصر الى براثن الصندوق والبنك الدولى .
- مشكلة التضخم وتواصل الارتفاع فى الاسعار ومعاناة الغالبية العظمى من الشعب من تردى مستويات المعيشة .
- مشكلات فى التعليم وعدم توافق مخرجاته مع سوق العمل وتفاقم بطالة المتعلمين .
- العجز المستمر فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات .
- تفاقم الفجوات فى الاحتياجات الاساسية وتردى معدلات الادخار المحلى .
- تعميق التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب .
- استمرار المشكلة السكانية فى مصر وتفوق قوى الاستهلاك على قوى الانتاج .

وفضلا عن ذلك فقد تزايدت آليات هدر الموارد فى المجتمع وقدر اجمالى الموارد التى تم اهدارها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ بنحو ٤٤ مليار جنيه مصرى تقدر بنحو ٦٤ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٣ (٩٠). كما تفاقمت الأنشطة الفسادية والطفيلية على حساب الأنشطة المنتجة وظهرت أنماط سلبية غير معهودة لدى الشعب المصرى فى المعيشة والكسب ، والشعور بالاغتراب داخل الوطن .

وهكذا يتبين لنا الى أى حد تباينت ظروف التنمية فى كل من مصر وكوريا منذ منتصف الستينات وحتى الآن على مستوى التوجهات الانمائية الداخلية وعلى مستوى الظروف الخارجية الامر الذى أسفر عن انطلاق هناك وأزمات ومشكلات فى الاقتصاد المصرى . وبالرغم من ذلك فان هناك مجموعة من الدروس التى يمكن استخلاصها من مسيرة الانطلاق الكورية والتى يمكن أن تفيد مصر فى الخروج من مشكلاتها . وهذا ماسنتناوله فى القسم التالى من هذا الفصل .

٥-٢ الدروس المفيدة لمصر من التجربة الكورية

يمكننا الآن بعد هذا الاستعراض لمسيرة التجربة الكورية وتحديد الاختلافات الجوهرية بينها وبين المسيرة الانمائية فى مصر من حيث الظروف التى واجهتها تلخيص أهم الدروس التى يمكن الخروج بها من هذه التجربة فى الآتى :

(١) الأهمية الفائقة للتخطيط والتدخل من جانب الدولة للانطلاق على طريق التنمية

كما بينا من قبل فقد اتبعت كوريا منهج التوجه للخارج منذ عام ١٩٦١ ومع ذلك لم تتخل عن التنمية القائمة على التخطيط وحماية الاسواق المحلية التى تتعلق بانتاج بدائل الواردات . وقد حققت كوريا فترة الانطلاق خلال عقدين من حياة المسيرة الانمائية فى ظل هيمنة اشرافية منالدولة وصور عديدة للتدخل منها الانتاج المباشر، والتدخل من خلال ميزانية الدولة ، والاشراف المؤسسى والهيمنة على قطاع التمويل والتجارة ، والمشاركة الفعالة فى ترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا والانفاق على التعليم والتدريب والبحث والتطوير . ومن ناحية أخرى فقد اقترن التدخل الحكومى فى كوريا بتحقيق مؤشرات أداء انمائى أكثر ارتفاعا عن تلك الفترة التى بدأت الدولة فيها تتبع اجراءات التحرير الاقتصادى والخصخصة وهى فترة الثمانينات .

(٢) الديون والطاقة التصديرية المرتفعة

لقد لجأت كوريا الى الاقتراض على نحو كثيف . ورغم ذلك فقد استطاعت كوريا بفضل الاستخدام الجيد لهذه القروض فى الانشطة الانتاجية التصديرية أن تواجه أعباء هذا الاقتراض . فلم تتعرض للشروط السيئة للصندوق التى يفرضها على المدينين المعسرين . وكما أوضحنا فقد كان معدل نمو الصادرات يبلغ نحو ضعف معدل النمو فى الاقتراض السنوى طوال مرحلة الاقتراض الكثيف أو عقد الثمانينات .

(٣) السكان والتنمية

لعل من أخطر ماتكشف عنه مسيرة التنمية الكورية هو الارتباط الوثيق بين تسارع معدلات التنمية وانخفاض معدل النمو السكانى · فقد قادت التنمية المتسارعة الى تشغيل القوى البشرية من ١٥ سنة فأكثر من الذكور والاناث بصورة مجيشة فى الصناعات كثيفة العمل ، وبلغت نسبة الاناث فى قوة العمل اكثر من ٤٠٪ · واقترن بهذا التجييش زيادة فى مستويات الدخول ، وزيادة فستوى التعليم والتدريب للجنسين · فكان من الطبيعى ان تنخفض معدلات النمو السكانى لتقارب تلك المعدلات المتحققة فى الدول المتقدمة · ولايمكن ان نرد انخفاض معدلات النمو السكانى فى كوريا الى السياسات السكانية وحدها · فلو اقتصر الأمر عليها دون الارتقاء بالتعليم وزيادة تعليم النساء وتشغيلهن ماوجدنا الا تلك الأمراض الخلقية والاجتماعية التى سبق التنويه عنها فى هذه التجربة ·

(٤) الادخار المحلى ركيزة النمو الأولى

اقترن تحقيق الانطلاق للاقتصاد الكورى بطاقة ادخارية مرتفعة تجاوزت معدل ٣٠٪ من الدخل القومى فى معظم مراحل التجربة ، مكنت كوريا من تنفيذ معدلات استثمار أكثر ارتفاعا · وكان هذا المعدل الادخارى المرتفع محصلة لمساهمات ادخارية من كافة القطاعات فى المجتمع (عائلى - مؤسسات ، حكومى) الأمر الذى يبرهن على كفاءة الوسائل النقدية والمالية المستخدمة فى رفع هذا المعدل على مستوى كافة مصادره الخاصة والحكومية · ويكون من الضرورى تجنيد هده الوسائل لرفع الطاقة الادخارية الوطنية لتقليل الحاجة الى المدخرات الاجنبية الى حدودها الدنيا وذلك ماتحقق فى الاقتصاد الكورى حيث لاتمثل نسبة المدخرات الأجنبية الى اجمالى المدخرات اكثر من ٢ر١٪ عام ١٩٨٩ ·

(٥) التعليم والبحث والتطوير

اقترن تحقيق التنمية المتسارعة فى الاقتصاد الكورى باهتمام فائق بقطاع التعليم والتدريب وربط مخرجاتهما بسوق العمل أو باحتياجات الانشطة الاقتصادية والصناعية المستهدفة فى الخطط الانمائية · كما تم ربط انشطة البحث والتطوير فى القطاعات الصناعية بالمؤسسات العلمية · وقد قادت الدول فى كوريا مختلف هذه الأنشطة حتى نهاية الثمانينات · وقد بدأت الدولة تتنازل عن قيادة هذه الانشطة للمؤسسات الانتاجية الضخمة التى أصبحت تمتلك مؤسسات البحوث والجامعات ومراكز التدريب · ولكنها مع ذلك مازالت قائمة على توجيه انشطة البحث والتطوير وقطاع التعليم بالسياسات والحوافز المختلفة · ولازال انفاق الحكومة على التعليم يصل الى نحو خمس انفاقها الجارى ·

(٦) دور الصناعات الصغيرة

تبين أن الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد الكورى تمارس دورا فائقا فى تحقيق التكامل الصناعى فى الاقتصاد القومى ، وذلك بتخصص هذه الصناعات فى انتاج قطع الغيار أو الاجزاء للصناعات الكبيرة . هذا فضلا عن أنها تقوم بالاسهام بنحو أكثر من ثلث قيمة الصادرات الصناعية الاجمالية . كما يؤدى التطور فى هذه المشروعات الى تحولها الى مشروعات كبيرة قادرة على المنافسة محليا وعلى مستوى السوق العالمية ومن ناحية أخرى فان ما ادركته كوريا مع تطور مسيرة التنمية الصناعية أن هذه الصناعات ينبغى أن تحظى بحوافز مماثلة لما تلقاه المشروعات الكبيرة سواء فيما يتعلق بالمزايا الائتمانية أو الدعم أو التطور التقنى .

(٧) دور التنظيمات غير الرسمية

أثبتت تجربة المجتمع الجديد التى قادها الرئيس "بارك" منذ بداية السبعينات أهمية التنظيمات الشعبية فى النهوض بالمجتمع اذا لقيت هذه المنظمات المتابعة الجادة من القيادة السياسية ، واذا ماوجدت الدوافع الوطنية للمشاركة فى هذه التنظيمات . فقد تفرع عن هذه الحركة تنظيمات متعددة شملت القطاعات الريفية والحضرية ، وشاركت فيها معظم فئات المجتمع والنساء . كما تكونت فى ظلها اتحادات مهنية متعددة ساهمت فى انتزاع حق المشاركة السياسية مع قوى المعارضة عام ١٩٨٧ .

(٨) حماية القطاع الزراعى

أثبتت التجربة الكورية وجوب حماية القطاع الزراعى فى ظل ندرة الموارد الأرضية الزراعية . وبفضل هذه الحماية تمكنت كوريا من تحقيق الاكتفاء الذاتى من معظم السلع الاساسية . وتقوم الصناعات الزراعية على انتاج بدائل الواردات . ولازالت كوريا حتى الآن ترى أن تخليها عن حماية القطاع سوف تضر ضررا بالغا بالسوق الكورية لبدائل الواردات وبالصناعات الزراعية ، الأمر الذى يجعلها تقاوم بشدة كافة الضغوط الامريكية المستمرة لتحرير الزراعة . كما أثبتت التجربة أن توفر القدرة المالية والاستيرادية شرط أساسى من شروط توفير الامن الغذائى .

(٩) الدولة والقطاع الصحى والبيئة

تبين للحكومة الكورية أنها لن تستطيع الاستمرار بعيدا عن الهيمنة على القطاع الصحى بعد أن تفاقمت بعض الامراض الاجتماعية المرتبطة بالجوانب الصحية ، وبعد أن ترسخ مبدأ أساسى فى كوريا هو الصحة للقادرين . ولولا تزايد متوسط الدخل الفردى

فى كوريا ماكان لها أن تحقق المؤشرات الصحية الايجابية التى عرضنا لها من قبل . كما تبين للحكومة الكورية مدى الترابط بين هذا القطاع والنظام البيئى الذى يتعرض لزيادة التلوث مع التنمية الصناعية المتسارعة ، وزيادة التكدس السكانى فى القطاعات الحضرية ، فضلا عن دخول كوريا العصر النووى ، وماسيترتب عليه من احتمالات بيئية سيئة .

(١٠) ضرورة تنوع وسائل نقل التكنولوجيا

تبين لنا أن كوريا قد لجأت فى نقل التكنولوجيا الى طرق عديدة ومتنوعة ترسمها استراتيجية التنمية امام كافة المشروعات . كما تم ادراك أن الميزة التنافسية للسلع الكورية فى الأسواق العالمية مستمدة من جودتها بنفس القدر الذى تستمده من رخص أسعارها . وبعد أن أخذت الأجور فى الارتفاع فى المرحلة الأخيرة ، تعمل كوريا جاهدة أن تعوض ارتفاع تكلفة السلعة بارتفاع مماثل فى جودتها عن طريق استخدام تكنولوجيات متطورة تحافظ على تنافسية السلع الكورية فى الأسواق الخارجية . وهو ماجعلها تخطط لرفع نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى نحو ٥٪ من قيمة الناتج القومى خلال التسعينات .

(١١) الضرورة الفائقة لجهود ترويج الصادرات

اقترن النمو فى الصناعات التصديرية بجهود كبيرة لترويج الصادرات منها ماتقوم به الدولة ومنها ماتقوم به المشروعات بمفردها أو مشاركة مع الشركات متعددة الجنسية . وقد لوحظ قيادة الدولة لهذه الجهود سواء عن طريق ابتكار وسائل جديدة والمشاركة بها ، أو عن طريق الوسائل والقنوات الديبلوماسية وانشاء مكاتب الترويج فى أسواق العالم المختلفة .

(١٢) امكانية التنويع الجغرافى للتجارة الخارجية

برهن تحليلنا فى هذه الدراسة أن التغيرات الجارية الآن فى بيئة الاقتصاد الدولى من الممكن الافادة منها فى تنويع التجارة الخارجية بشقيها من صادرات وواردات . غير أن ذلك يقتضى جهودا تستهدف مد جسور التعاون مع التكتلات الاقتصادية الناشئة والافادة فى ذلك من التحولات الجارية فى الكتلة الشرقية .

(١٣) تحقيق الديمقراطية والمشاركة أساس الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى

فقد أثبت استعراض مسيرة الديمقراطية الكورية أن نضال الجماهير من أجل تحقيق الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار لفئات المجتمع المختلفة يؤدى الى زيادة الوعى لدى هذه الجماهير بالقضايا الكبرى للمجتمع كقضية التبعية . كما أن تحقيق قدر مرضى من الديمقراطية يؤدى الى شيوع الاستقرار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى .

(١٤) العصر الحالي هو عصر المعلومات والتكنولوجيا .

تؤكد الجهود الكورية فى مجال التطوير التقنى والمعلومات أنه من غير الممكن فى بناء التقدم تجاهل حقيقة العصر الحالى الذى تتسارع فيه خطى الدول التى تمسك بزمام ثورة المعلومات وأن الاستثمار فى توسيع الطاقات الانتاجية لم يعد كافيا لصناعة النمو مالم يقترن بالاستثمار فى مجال المعلومات والبحث والتطوير .

(١٥) ضرورة زيادة أواصر التعاون مع الدول حديثة التصنيع

تعتبر التجربة الكورية نمطا غير تقليدى بين التجارب الانمائية حيث تبنى تقدمها على أسس تقنية وعلمية الأمر الذى جعلها مع غيرها من الدول حديثة التصنيع تحقق التنمية على قفزات متواصلة لم تحققها التجارب الأخرى التى سبقتها فى الغرب . ان ذلك يدعو الى ضرورة التعاون مع هذه الدول وخاصة فى المجالات التكنولوجية والعلمية . وفيما يتعلق بكوريا بصفة خاصة فان لها علاقات مع مصر ، ولكنها محدودة . فقد تم انشاء بنك القاهرة - الشرق الأقصى عام ١٩٧٨ كمشروع مشترك بين البلدين ، فضلا عن بعض مجالات التعاون فى مجال تطوير البنية الأساسية . وحتى عام ١٩٨٣ كان حجم التبادل التجارى بين مصر وكوريا أقل من ٣٠٠ مليون دولار وكان الميزان التجارى لصالح كوريا، حتى تم التعاقد مع الشركة المصرية العامة للبترول لاستيراد البترول المصرى فأصبح الميزان التجارى فى صالح مصر . ومانطالب به فى هذه الدراسة هو العمل على فتح قنوات جديدة يمكن أن تفيد منها مصر فى مجال التطوير التقنى للصناعات الثقيلة والبتروكيماويات والآلات الدقيقة . ونقطة البداية هى فتح قنصلية دائمة فى كوريا ريثما تدخل كوريا الى الأمم المتحدة ، فيتم تحويلها الى سفارة . كما ينبغى أن يقوم الأزهر الشريف بزيادة بعثاته الى كوريا ، فسكانها فى حاجة ماسة لعلمائه .

حواشي الفصل الثالث

(١) مرجعنا الأساسى فى هذا الجزء هو :

The New Encyclopedia Britannica, Vol-6,15th Edition, The University of Chicago, 1985, PP. 958 - 963.

(٢) هذه المعلومات مستمدة من المصادر التالية :

Parvez Hassan, Problems and Issues in Rapidly Growing Economy, Johns Hopkins University Press, London. 1976, P.25; Republic of Korea, Monthly Statistics of Korea 1990; Korea News review, Vol 20, No.16, April 20, 1991, P.9; World Bank, World Development Report 1983, 1990.

(٣) انظر أعداد ١٩٨٠ و١٩٨٣ و١٩٩٠ من : World Bank, World Development Report.

أنظر ايضا :

ILO: Year book of labour Statistics 1987, 1990, Tables 2 and 3;

(٤) World Bank, Swerage and Wastewater Management, Document of the World Bank, Report No. 7061, KO-April 19,1988, P.4.

(٥) Korea New Review Vol-20, No,16, op.cit. P.9.

(٦) مصادرنا فى هذا الصدد هى :

حمدى هان ويك كيو ، التنمية الصناعية في مصر مع مقارنة بكوريا الجنوبية (١٩٥٢ - ١٩٧٥)، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص - ٤٩ .

Suk Tai Suh, Import - Substitution and Economic Development in Korea, Korea Development Institute, Dec. 1975;

Van Liemt: What Lessons from the NICs? The Industrialization Process of Brazil, Mexico, the Republic of Korea and Singapore, ILO, World Employment Programme Research Working Paper, 1985, P.40.

(٧) أنظر فى هذا الشأن :

The New Encyclopedia Brittanica.-, op. cit.; T. Brown, Korean Pricing Policies and Economic Development in the 1960s, Baltimere and London John Hopkins University Press, 1973, P. 63.

(٨) G. Van Liemt, op.cit., p.41..

(٩) Tony Michell; The Republic of Korea: Employment Industrialization and trade, ILO, Geneva, 1984, P. 37.

(١٠) The New Encyclopedia Brittanica ....., op. cit,

(١١) Tim Shorrock, "The struggle for Democracy in south Korea in 1980s and the Rise of Anti - Amerecanism", Third World Quarterly, Vol. 8, No.4, Oct, 1986, P.1197.

(١٢) أنظر : علاء سالم : كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، ابريل ١٩٨٨ ، انظر ايضا :

Korea News Review,Vol. 20, No. 13, March 30, 1991, p.4.

(١٣) كان آخر ماوصلنا من أنباء تلك المظاهرات العنيفة التى قامت فى سيئول وامتدت لتشمل اكثر من عشرين مدينة كورية خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٩١ . انظر نفس المصدر السابق ، عدد ٢٧ ابريل ١٩٩١ ، ص ١١

(١٤) بيانات المعونة الامريكية مأخوذة من :

USAID, Korean Agriculture Services, The Invisible Hand in the Iron Glove, Market and Non- Merket Forces in Korean Rural Development, March, 1984.

(١٥) Suk Tai Suh, op. cit., pp. 60,63.

(١٦) نفس المصدر ، ص ٤٥ . انظر ايضا G. Van Liemt, Op. cit., p. 46

(١٧) نفس المصادر المذكورة فى الفقرة السابقة ، وانظر ايضا :

Korea Development Institute, Korea's Economy, past and Present, Seoul, May 1976, P. 342.; R. Agawala, Price Distortions and Growth in Developing Countries, W.B, S.W.P. No. 575, Washington D.C., U.S.A., 1983, pp. 10 - 11.

(١٨) راجع :

محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ٧٣١ ، ٧٣٦ ،

اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(١٩) للمقارنة أنظر :

U.N., Handbook of International trade and Development Statistics 1989. Table 6 - 2

(٢٠) قارن تدرج هذا المؤشر باعتباره مؤشرا للتبعية فى :

د. ابراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الامم المتحدة ، مشروع المستقبلات العربية البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ص ١٣٣ - ١٣٦ .

(٢١) أنظر فى هذه النقطة :

World Bank, Korea, Managing an External Surplus, Monetry and trade Issues, Report No. 7024 - K0 - Document of the World Bank, June 30, 1988, p. 6.

(٢٢) هذه المعلومات مأخوذة من أعداد سنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ من :

World Bank, World Development Report.

(٢٣) Parvez Hassan, op.cit pp. 210 - 212; UN, Handbook of International Trade ...., op. cit., p. 448.

(٢٤) Parvez Hassan, op.cit., pp. 210 - 212

بالنسبة للستينات . اما بالنسبة للسبعينات والثمانينات فأنظر :

World Bank, Korea Managing the Industrial Transition, Vol.1, Washington D.C., 1987, p. 151.

(٢٥) انظر المصادر المذكورة فى الحاشية السابقة ، بالاضافة الى :

Monthly Statistics of Korea, 1990, No. 12.

(٢٦) احتسبت هذه المساهمات من :

World Bank, World Development Report 1984, and Monthly Statis tics of Korea, 1990.

(٢٧) UN, Handbook...., op.cit., p. 147.

(٢٨) World Bank, Managing the Industrial..., op. cit. p.128.

(٢٩) World Bank Korea Universities Science and Technolog, Reportchaproject Report No. 8205 - KO, Staff Appraisl report, April 23,11.

(٣٠) Guido Carli, Investment and Technological Competituveness" in: Arnold Heertje (ed.):Investing in Europe's Future, Basil Black well Oxford 1983, pp. 106 - 107.

(٣١) World Bank, Universities ..., op. cit., pp. 6 - 8, and World Bank, Technology Advancement Project, pp. 1 - 2.

(٣٢) L.E. Westphal et al., Korean Industrial Competence, Where It Came From, World Bank staff working paper No (469) July 1981, pp. 18 - 19.

(٣٣) World Bank, Korea - Managing the industrial..., op.cit. p. 169.

(٣٤) D.Weigel, "Foreign direct investment - the role of joint ventures and investment authorities , in S.El-Naggar (ed.) Investment Policies in the Arab Countries, IMF papers, 1990, p.71, and L.E.Westphal el., op. cit., p. 23.

(٣٥) L.E. Westphal et al., op.cit., pp. 37 - 38 World Bank,

(٣٦) Korea - Menaging the industrial.., op.cit.

(٣٧) Liemt, V., cit, pp. 161 - 162.

(٣٨) أنظر هذه المهام الديبلوماسية فى المقال التالى :

"Foreing Ministry to play Bigger Role in Int'l Trade policy" in Korea Newsreview Vol-20, No. 13, March 30,1991, p-16.

(٣٩) World Bank, Korea-Managing the industrial....op.cit,p.160
Korea News Review, April 13, 1991, p.21.

(٤٠) S.Yusuf and R.K. peters, op.cit., p.41 and Liemt, op.cit.

انظر أيضا : هبه حندوسة : ادارة التنمية فى كوريا الجنوبية ، فى مجموعة مؤلفين : التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٤١) Korea News Review, May 18, 1991, p.21.
p. Hassan, op.cit., pp. 241-242.
USAID, Korean Agricultural Services..., op.cit., 13

(٤٢) نفس المصدر ، ص ٨ .

(٤٣) p. Hassan, op.cit., pp. 159 - 169, World Bank, World Development Report 1990, p. 185.

(٤٤) هذه المعلومات مستمدة من :

(٤٥) UN, Handbook,....., op.cit., 1989.

(٤٦) World Bank, Korea The Management of external..... op.cit; P.4 and P.6, and World Bank, Managing the Industrial...., op.cit.,p.21, 166 and 167.

(٤٧) Korea News Review, May 25, 1991, P.21.

(٤٨) Liemt,V., op.cit., p. 159.

(٤٩) World Bank, Korea-Managing the industrial..... op. cit., p.160.

(٥٠) Korea News Review, April 13,1991, P.21.

(٥١) مصدر هذه المعلومات :

S.Yusuf and R.K. Peters, op.cit., p.41 and Liemt, op. cit.

(٥٢) على سبيل المثال قامت مجموعة جولد ستار ومجموعة داى وو ومجموعة سامسونج بمشاركة نحو ٢١٧ مشروعا كوريا صغيرا في انشاء العديد من المشروعات الصغيرة فى اندونسيا والفيلبين وبعض دول امريكا اللاتينية ، انظر :

Korea News Review, May 18, 1991, P.21.

(٥٣) P. Hassan, op.cit., pp. 241-242.

(٥٤) USAID, Korean Agricultural Services...., op.cit,P.13

(٥٥) انظر فى ذلك : نفس المصدر ، وأيضا

P. Hassan, op.cit., pp. 159 -169; World Bank, World Development Report 1990, p.185.

(٥٦) يقصد بحركة المجتمع الجديد ذلك البرنامج الذى أعلنه الرئيس "بارك" فى عام ١٩٧١ لتحسين مستوى معيشة الريف الكورى والحد من الهجرة الداخلية الى المدن والمناطق الحضرية . انظر :

P. Hassan, op.cit., pp. 159 - 169.

(٥٧) World Bank, World Development Report, 1983, 1984, and 1990.

(٥٨) World Bank, Korea - Managing an external Surplus..... op.cit., P.21.

(٥٩) للتفاصيل ، انظر : نفس المصدر ، ص ٣٩ - ٤١ .

(٦٠) للمزيد انظر : نفس المصدر ، ص ٦١ .

(٦١) World Bank, Korea - Managing the industrial..., op. cit., pp. 79-81, and World Bank, Korea-Managing an External...., op.cit., PP. 64-72.

(٦٢) معلوماتنا فى هذه الفقرة والفقرات التالية عن الخدمات الصحية مستمدة من :

World Bank, Korea-Health Insurance and Health Sector, Report No. 7412 - KO, Document of the World Bank, June 14, 1989, P.4.

(٦٣) World Bank, World Development Report 1990.

(٦٤) نفس المصدر . انظر ايضا : هبه حندوسة ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٦٥) Liemt, op.cit., PP. 199 - 200.

(٦٦) برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مطبعة جامعة اكسفورد (باللغة العربية) ، ١٩٩٠ ، جدول (٦) فى مجموعة المؤشرات . وليس مفهوما من الجدول الى أى سنة يشير التقدير المذكور لمعامل جينى .

(٦٧) نفس المصدر ، ونفس الموضع .

(٦٨) Liemt, op.cit., PP. 201 - 202.

(٦٩) نفس المصدر ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٧٠) انظر فى ذلك ؛

F.Z. Jaspersen, Adjustment Experience and Prospects of the Semi Industrial Economies, World Bank Staff Working Papers No. 477, Aug. 1981, PP. 49 - 51.

(٧١) Liemt, op.cit., P. 113.

(٧٢) P.Hassan, op.cit., PP. 230-233 and Monthly Statisties of Korea, No. 12, 1990, pp.2 and p.163.

(٧٣) Liemt, op.cit., pp. 138 -139.

(٧٤) حول الجدل الدائر على المعدلات المناسبة لزيادة الأجور انظر ؛

Korea News Review, June 1, 1991, P. 21.

(٧٥) للمزيد ، انظر ؛

Monthly Statistics of Korea, No. 11, 1990, PP. 90 - 91.

(٧٦) من أهم الأمثلة على ذلك مايلى ؛ تعاقد شركة جولد ستار الكورية على انشاء مصنع لانتاج الحاسبات المصغرة فى ولاية كاليفورنيا ، ومؤازرة الولايات المتحدة لكوريا فى اقامة المفاعلات النووية . انظر تحقيقين حول هذا الموضوع فى مجلة نيوزويك الامريكية الصادرة فى ١٨ يناير و١٢ فبراير ١٩٩٠.

(٧٧) انظر تفصيلا لهذا النظام فى ؛

رمزى زكى ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التجارة (منظمة الجات) ، مذكرة داخلية رقم (٦٠٦) ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ص ٢٨ .

(٧٨) انظر ايضا ؛ كلا من ؛

J.E. Spero, The Politics of International Economics Relations, Unwin Hyman, London 1990, pp.220-222-; and Liemt, op.cit., P. 167.

(٧٩) سو يو ينج الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة الى منطقة الشرق الاوسط ، ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل،طنجة ابريل ١٩٨٣ ، ص ص ١٨ - ١٩ .

(٨٠) انظر للمزيد من التفاصيل ؛ نفس المصدر ، ص ٢٢ ، ص ٣١ - ٣٢ ٠
ومن الجدير بالذكر أن دول الشرق الأوسط وخاصة الدول النفطية العربية استعانت بشركات أخرى يابانية ، امريكية ، فرنسية ، ايطالية ، المانية ، بريطانيـــة ، وشركات من بعض الدول الاشتراكية والبلدان النامية ولكن تفوق الشركات الكورية كان بارزا حيث استأثرت بما يقرب من $\frac{1}{6}$ قيمة المقاولات التى تمت فـــى دول الشرق الأوسط عام ١٩٨٢ أنظر ؛
محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى ، فـــــى ؛
عبد الله هديه وآخرون ؛ العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ، حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولى والشركات المتعددة الجنسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٦ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ٠

(٨١) E. Van Lennep, "The Outlook of Europe's Economic Development", in: A. Heertje, Investing in Europe's Future, op.cit., pp. 2-9.

(٨٢) Y.C. Park, "Korea", in R. Dornbush and F.L. Helmers (eds), The Open Economy, op.cit., pp. 431 - 437.

(٨٣) بدأت هذه المفاوضات من عدة سنوات وقد تم التوصل الى عقد اتفاقات فى مجالات عديدة اقتصادية وثقافية ورياضية ٠ وتعقد البلدان اجتماعات دورية على أعلـــى المستويات يتم نشر وقائعها ومدى التقدم فى مفاوضات التوجيه فى اصدار دورى يعرف بحوار الشمال والجنوب انظر ؛
South North Dialogue in Korea, International Cultural Society of Korea, Seoul, 052, May 1991.

(٨٥) نفس المصدر ، عدد ١٣ ابريل ١٩٩١ ٠

(٨٦) نفس المصدر ، عدد ٢٠ مايو ١٩٩١ ٠

(٨٧) انظر تفصيلا لهذه المبالغ فى ؛
U.S. Department of Agriculture, Public law 480 and other Economic Assistance to United Arab Republic (Egypt), Economic Research Service ERS - Foreign 83, p.34.

(٨٨) ابراهيم العيسوى و٠ على نصار ، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ وقوع عدوان ١٩٦٧ فى ؛ الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع خلال الفترة ٢٥ -٢٧ ابريل ١٩٧٩ ، ص ص ١٢٧ - ١٥٢ ٠

(٨٩) نكتفى منا باحالة القارئ الى المراجع التالية كأمثلة ؛

د٠ رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، يونيه ١٩٨٣ ٠

د٠ محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ٠

د٠ ابراهيم شحاته ، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير ، دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٧ ٠

(٩٠) انظر فى ذلك ؛

حسين طه الفقير ؛ العائد الاجتماعى لتعبئة الادخار الضائع تجاه اشباع الحاجات الاساسية فى الاقتصاد المصرى ، نظرة مستقبلية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٢١٨ ومابعدها ٠

خاتمة الدراسة

خاتمة الدراسة*

ما الذى نتعلمه من النمور الآسيوية الأربعة ؟

ناقشنا فى الفصول الثلاثة السابقة خبرات التنمية فى أربع دول شرق آسيوية حديثة التصنيع ، وهى تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية . وقد كشفت لنا هذه الدراسة عن جوانب كثيرة من الصورة كانت خافية علينا قبل أن نشرع فى البحث والتحليل. ومن أهم هذه الجوانب السياق التاريخى والجغرافى والسياسى المحلى والخارجى الذى جرت فيه محاولات التنمية فى هذه الدول . وقد كان وضع هذه المحاولات التنموية فى سياقها أمرا لاغنى عنه لتقييم ما أسفرت عنه من نتائج تقييما موضوعيا ينأى عن المبالغات والتهويلات ويتحاشى التحيزات المسبقة لصالح هذه المحاولات أو ضدها . كذلك كان من الأمور الهامة التى توصلت اليها الدراسة التعرف على الوجه الآخر للصورة الزاهية التى ترسم لمحاولات التنمية فى هذه الدول والتى تكاد تجعل من محاولاتها نماذج مثالية . ولم يكن التفتيش عن السلبيات ومواطن الضعف هدفا فى حد ذاته ، أو وسيلة للنيل من قيمة هذه الخبرات التنموية . وانما كان ذلك ينطلق من التعامل مع هذه الخبرات كخبرات عملية لا كنماذج مثالية ، تبلورت من خلال صراعات وتناقضات عديدة ، ولا مفر من أن تتضمن ـ شأنها شأن آية خبرة انسانية عملية ـ جوانب ايجابية وجوانب سلبية . والتقييم السليم لهذه الخبرات لايمكن أن يتم ما لم توضع تحت المجهر جوانبها السلبية مع جوانبها الايجابية .

وقد ساعدنا وضع خبرات التنمية للنمور الآسيوية الأربعة ، والتعرف على هذه الخبرات بوجهيها الايجابى والسلبى ، فضلا عن استقصاء ماتتعرض له هذه البلدان حاليا من مشكلات وكيف تسعى للتصدى لها وكيف يتشكل رد فعل الدول الأخرى ازاءها ، على تحديد موقفنا من قضيتين . الأولى تدور حول قابلية النموذج الذى تمخضت عنه خبرات هذه الدول للنقل والتعميم الى دول العالم الثالث . والثانية تدور حول ما اذا كان من المرغوب فيه أصلا تكرار هذه الخبرات بحذافيرها فى دول أخرى من العالم الثالث ، بفرض أنها خبرات قابلة للنقل والتقليد . وبناء على هذا وذاك أمكننا استخلاص مايمكن اعتباره دروسا عامة من هذه الخبرات تفيد دول العالم الثالث الساعية للخروج من التخلف .

الاختيارات الصعبة للتنمية

والظاهر من الحالات الأربع التى درسناها أننا أمام دول استطاعت أن تحقق انجازات مبهرة بكل المقاييس فى المجالات الاقتصادية . أما بالنسبة للمجالات الاجتماعية والسياسية ،

---

* كتب هذه الخاتمة : د. ابراهيم العيسوى

فقد كانت الانجازات أقل ابهارا بصفة عامة وان تفاوتت درجة الانجاز من بلد الى آخر . كما أن بعض الحالات قد اقترنت بإخفاقات أو انتكاسات فى بعض المجالات الاجتماعية والسياسية . والواقع أن معظم السلبيات فى هذه المحاولات التنموية قد انصبت على المجالات غير الاقتصادية . وهذا الأمر يرجع الى الطريقة التى انتهجتها هذه الدول فى مواجهة الاختيارات الصعبة للتنمية ، وخاصة تلك المتعلقة بترتيب الاهداف المختلفة للمجتمع والاختيار بين معدلات الاحلال الممكنة بينها .

ان مجموعة الأهداف الاجتماعية تتضمن النمو الاقتصادى السريع ، والتشغيل الكامل لقوة العمل ، وتقليل الفوارق فى توزيع الدخل والثروة ، وتحسين مستوى المعيشة أو الاستهلاك الشعبى ، والمحافظة على البيئة ، وديمقراطية نظام الحكم والحياة السياسية ، والاستقلال الوطنى . وقد مالت النمور الأربعة الى وضع هدفى النمو الاقتصادى السريع والتشغيل الكامل لقوة العمل على رأس قائمة الأولويات ، ومزجت بين الهدفين من خلال الاختيار الملائم للتكنولوجيا والتركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة . ويأتى بعد ذلك هدف تقليل الفوارق الدخلية بين السكان الذى اعتبرته هذه الدول أحد مداخلها الهامة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى . ثم يأتى بعد ذلك بمسافة طويلة بعض الشئ أهداف تحسين مستوى الاستهلاك الشعبى ، والمحافظة على البيئة . فقد تأجل هدف تحسين مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للأجراء وسكان الريف لحين التمكن من الانطلاق على طريق النمو الاقتصادى ، بل ان دراستنا توضح أن كل هذه الدول قد ضغطت على الأجور ضغطاً كبيراً وحاولت الابقاء عليها عند مستويات بالغة الانخفاض ، باعتبار أن الأجور المنخفضة كانت نقطة الارتكاز فى تكوين الميزة النسبية للمنتجات الصناعية للنمور الأربعة فى الأسواق الخارجية . وفيما يتعلق بهدف المحافظة على البيئة ، فمن الواضح أنه لم ينل اهتماما يذكر من هذه الدول التى كانت مصممة على المضى قدماً على طريق التصنيع السريع ، وتكوين قاعدة من الصناعات الأساسية مهما كانت النتائج البيئية .

أما بالنسبة لهدفى الديمقراطية والاستقلال فيبدو لنا أنهما لم يكونا على قائمة الأهداف الاجتماعية لهذه الدول أصلاً . فقد سادت نظم الحكم الديكتاتورية الباطشة فى النمور الأربعة وأدارت السلطات الحاكمة شئون المجتمع ادارة عسكرية فى ظل قوانين الطوارئ والأحكام العسكرية . فقيدت الحريات وجارت على حقوق الانسان وحرمته من كثير من أوجه المشاركة فى حكم مجتمعه والرقابة على حكومته . كما أن النظم الحاكمة فى هذه الدول قد وظفت هذه الأساليب فى الحكم لخدمة النمو الاقتصادى السريع والتصدير . فقد ساعدتها الاجراءات الباطشة والقوانين الاستثنائية على منع الطبقة العاملة من تنظيم نفسها وممارسة حقها فى الاضراب والمساومة الجماعية على الأجور ، الأمر الذى حال دون ارتفاع مستويات الأجور وأبقاها متدنية لفترة طويلة من عمر هذه المحاولات التنموية ، وضمن بالتالى للصادرات الصناعية لهذه الدول ميزة نسبية عالية فى الأسواق الخارجية .

ومن جهة أخرى ، ربطت الدول الأربع محل الدراسة نفسها من البداية بالقوى الخارجية، وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية (ماعدا حالة هونج كونج الخاضعة للحكم البريطاني) وسمحت هذه الدول لهذه القوى الخارجية بأن تكون ولية أمرها والوصية عليها والمتكفلة بحمايتها . وقد وصل الأمر الى حد انشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضى هذه الدول ، ولم تتورع دولة مثل كوريا عن اللجوء الى القوات الأجنبية المعسكرة فيها لقمع المظاهرات والانتفاضات سواء تلك المطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية للعمال أو تلك المطالبة بانهاء الديكتاتورية وتطهير الحياة السياسية من الفساد .

ويمكن القول أن النمور الأربعة قد سعت الى أن تستبدل بالديمقراطية - كأساس للاستقرار السياسى والاجتماعى - النمو الاقتصادى السريع المقترن بتقليل التفاوتات فى توزيع الدخول . كما أنها اعتبرت الانجاز فى المجال الاقتصادى سنداً كافياً لشرعية الحكم يغنى عن المشاركة الشعبية ويسد الطريق امام المطالبين بها . وحتى فيما يتعلق بتقليل الفوارق الدخلية بين فئات المجتمع المختلفة ، فان هذه الدول لم تعتمد فى تحقيقه على سياسات اعادة توزيع الدخل ، بقدر ما اعتمدت على سياسات اتخذت بعضها فى المراحل الأولى للتنمية بقصد اعادة توزيع الثروة (كالاصلاح الزراعى ومصادرة الملكيات اليابانية فى كوريا وتايوان) ، واتخذ بعضها الأخر اثناء مسيرة التنمية مثل الاهتمام بالتعليم واختيار التكنولوجيات المكثفة لاستخدام عنصر العمل (فى الدول الأربع) أو نشر الصناعات جغرافياً فى المدن الصغيرة والأرياف وعدم تركيزها فى العاصمة أو المدن الكبرى (خاصة فى تايوان) . ومن الثابت أن سياسة الانفاق العام والضرائب لم يكن لها دور ملحوظ فى تقليل الفوارق فى توزيع الدخل ، وأن سياسة التصنيع قد تعمدت الابقاء على الأجور عند مستويات شديدة الانخفاض ، ولم تسمح بارتفاع الاجور فى بعض الدول الا بعد نضالات شاقة من الطبقة العاملة وصدامات بينها وبين السلطة الحاكمة (وكوريا مثال صارخ على ذلك) .

ومن الواضح فى ضوء تطورات الأمور فى هذه الدول أن المقايضة بين هدفى النمو الاقتصادى وتقليل التفاوتات فى توزيع الدخل من جهة ، وهدفى الديمقراطية والاستقلال من جهة أخرى قد تستمر بعض الوقت ، ويمكن فرضها الى حين سواء اعتمادا على قوة الانجاز أو على البطش والقهر . ولكنها لايمكن ان تستمر طويلا خاصة بعد ما يرتفع متوسط الدخل الفردى ارتفاعا كبيرا ويرتقى السكان ارتقاء ملحوظا من الناحية التعليمية والثقافية ويزداد الاحتكاك مع العالم الخارجى . ففى هذه الظروف يصبح الحرمان من المشاركة الديمقراطية والوجود العسكرى الأجنبى والهيمنة الخارجية أمورا من الصعب تحملها . ولذلك فلا غرو أن اصبحت المظاهرات والقلاقل السياسية والاضطرابات الاجتماعية أمورا كثيرة التكرار فى السنوات الاخيرة فى الدول الاربع موضع الدراسة ، وخاصة فى البلاد التى بدأت المسيرة الانمائية مبكراً وقطعت شوطاً عظيماً على طريق التقدم الاقتصادى وتحسين مستوى معيشة السكان ، مثل كوريا وتايوان .

المقدمات التاريخية والسياق العام للتنمية وقابلية النموذج الآسيوى للتعميم

أظهرت الدراسة أن ماتحقق من انجازات فى الدول الآسيوية الأربع حديثة التصنيع فى العقود الأربعة الماضية لم يأت من فراغ ، بل كان وراءه تطور تاريخى طويل حدث خلاله ارساء عدد من المقومات الهامة للتنمية ، وخاصة رفع المستوى التعليمى للسكان وتطوير شبكات البنية الأساسية . وقد كان للموقع الجغرافى الاستراتيجى للدول الأربع دور هام فى وقوعها تحت الاحتلال الاجنبى لفترات طويلة . ولكن من حسن حظ هذه الدول أن مستعمريها قد سعوا ، بطبيعة الحال ، انطلاقا من مصالحهم الخاصة الاقتصادية والاستراتيجية ، الى دفع عجلة النمو الاقتصادى فيها . وقد اتضح لنا ذلك بجلاء من دراسة سلوك الاستعمار اليابانى فى كوريا وتايوان ، وبدرجة أقل جلاء فى حالة الاستعمار البريطانى لهونج كونج وسنغافورة . ولذلك ، فقد أدت الجهود التاريخية - سواء لسلطات الحكم المحلية أو للقوى الاستعمارية التى هيمنت على هذه الدول الى ظاهرة هامة من منظور مقارنة خبراتها بخبرات غيرها من دول العالم الثالث التى وقعت تحت سيطرة استعمارية ولكن من نوع مختلف تماماً . وهى أن هذه الدول بدات مسيرة الانماء الاقتصادى فى الخمسينات أو الستينات من مستوى أعلى كثيرا (من حيث درجة تطور القوى البشرية ودرجة تطور البنية الأساسية ومستوى تقدم الزراعة ودرجة ارتفاع انتاجيتها وغير ذلك) بالمقارنة بدول العالم الثالث التى سعت الى تحقيق التنمية فى نفس الفترة .

ثم جاءت فترة الهيمنة الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية ، وما ارتبط بها من صراع ، ساخن حيناً وبارد حيناً ، بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، وعزم وتصميم من جانب الغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية على احتواء المد الشيوعى فى آسيا ،ومواجهة انتصار الأحزاب الشيوعية فى الصين وكوريا الشمالية ودول شرق أوربا، ومن قبلها الاتحاد السوفيتى بالطبع ، بشتى السبل . وكان من بين هذه السبل محاولة زرع التطور الرأسمالى فى عدد من البؤر الصغيرة (والدول الأربع موضع الدراسة صغيرة الحجم مساحة وسكانا، باستثناء كوريا) وحشد كل العوامل المساعدة على انجاحه ، حتى يكون مثالا حيا يثبت قدرة الرأسمالية على النجاح فى دول العالم الثالث ويبرهن على أن طريق التطور الرأسمالى مازال مفتوحا أمام هذه الدول . ولم تكن مجرد مصادفة تاريخية أن تم التركيز من جانب الغرب على هذه الدول الأربع . فهى دول على بعد خطوات من الصين وكوريا الشمالية حيث يسود الحكم الشيوعى ، وبعضها تشكل أجزاء من الصين نفسها (هونج كونج وتايوان) ، كما أن بعضها مثل كوريا الجنوبية كان جزءا من شبه الجزيرة الكورية التى اختار نصفها الثانى طريق التطور الاشتراكى . ومن ثم فهى مواقع استراتيجية لحصار المد الشيوعى وحالات جيدة للمقارنة . ومن جهة أخرى، فان صغر حجم هذه الدول ، مع ضخامة المساعدات التى تدفقت عليها بلا مقابل وتنوعها

(مساعدات فنية وعسكرية واقتصادية واشتراك فعلى فى رسم السياسات وتنفيذهـــا)، جعل من السهل اظهار نتائج ملموسة فى وقت قصير نسبيا · وذلك بعكس الدول الكبيـرة التى لاتشكل فيها مثل هذه المساعدات سوى قطرة فى محيط واسع ·

ومن اللافت للنظر أنه فى سبيل تحقيق القوى الأجنبية التى سيطرت على الـــدول الآسيوية الأربع لمآربها ، فانها شجعت على الأخذ بسياسات واجراءات ونظـــم ادارة اقتصادية ونظم حكم كانت تعارضها معارضة قوية عندما تتبع فى بلدان أخـــرى للعالم الثالث · والامثلة على ذلك كثيرة منها تنفيذ اصلاحات زراعية متطرفـــة فـــى هذه الدول ، والأخذ بنظام التخطيط فى عدد منها ، وتشجيع الحكومات على التدخـــل المباشر فى الأسواق المختلفة وعدم الانصياع لآليات السوق بل والتدخل الموجه لاعـــادة تشكيل الأسعار لخدمة أغراض النمو الاقتصادى ، وفرض الحماية على الأسواق المحليـــة ، ومساندة نظم حكم ديكتاتورية باطشة ، والجور على حقوق الانسان وحرياته الأساسيـــة بعبارة أخرى ، فان سياسات ماكان يطلق عليه العالم الحر فى هذه الدول لم تكـــن تمت بأية صلة للحرية وللشعارات الليبرالية التى كانت تطرحها الدول الغربية عمومـــا والولايات المتحدة خصوصا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ·

وقد ساعد على تحقيق ماوقفنا عليه من انجازات اقتصادية باهرة للنمور الأربعـــة ظروف الرواج الاقتصادى العالمى فى الستينات وحتى أوائل السبعينات ، وتطبيق نظـــام التفصيلات الجمركيةمن جانب واحد بقصد تسهيل دخول الصادرات الصناعية للدول النامية الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ·

ومن الجدير بالذكر أن اختيار استراتيجيات التصنيع فى الدول موضع الدراســـة لم يكن مجرد اختيار أيديولوجى (الانفتاح على العالم) ، ولكنه كان اختياراً أملتـــه الضرورة أى اختيار الممكن الوحيد فى الظروف الخاصة بهذه الدول · فهذه الدول صغيرة الحجم (ماعدا كوريا) ، وفقيرة فى الموارد الطبيعية ، وحجم سكانها محدود بما لايسمح بقيام سوق محلى يقدر على مساندة صناعات ذات بال · ولذلك فقد اعتمدت هذه الـدول على استيراد كثير من احتياجاتها سواء للاستهلاك أو للانتاج من الخارج · وقد كـــان استمرار الواردات يتطلب حدوث تدفق مستمر من النقد الاجنبى على هذه الـــدول · والمصدر الأكيد لذلك هو الصادرات بالطبع · ولذلك كان الاتجاه الى التصنيع الموجـــه للتصدير أمرا طبيعيا ، سواء من بداية مسيرة الانماء مثلما يبدو أنه حدث فى هونـــج كونج وسنغافورة الصغيرتين جداً لدرجة لاتسمح بالحديث عن وجود سوق محلى يقدر علـــى استيعاب منتجات صناعية حديثة ، أو بعد فترة قصيرة من بداية المسيرة الانمائيـــة مثلما حدث فى تايوان وكوريا الجنوبية عندما استنفدت سياسة انتاج بدائل الواردات التى طبقت فى هاتين الدولتين أغراضها بسرعة وأخذت تصطدم بعقبة ضيق السوق المحلى ونقص النقد الأجنبى اللازم للتزود بالواردات ·

خلاصة القول اذن هى أن الانجاز الذى تحقق فى الدول الأربع محل الدراسة كان مرتبطا بعوامل وظروف تاريخية وخصائص محلية يندر أن تتكرر . ومن ثم فان النموذج التنموى الذى أسفرت عنه خبرات هذه الدول لايقبل النقل والتعميم على مستوى دول العالم الثالث ذات التاريخ المختلف والخصائص المحلية المغايرة والتى تعيش أوضاعا دولية مختلفة تماما عن تلك التى سادت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . كذلك فان اختيار نموذج التنمية بقيادة الصادرات ليس هو الاختيار الصحيح فى كل الأحوال . وهناك دول تسمح ظروفها بتطبيق سياسة انتاج بدائل الواردات على الأقل لفترات أطول كثيرا مما حدث فى حالة النمور الأربعة بحكم وفرة مواردها الطبيعية واتساع حجم السوق بها . كما أن الظروف الدولية المعاصرة ومايسودها من اتجاهات للتكتل ونزعات حمائية قوية تجعل اللجوء الى سياسة التصنيع الموجه للتصدير أمرا محفوفاً بالمخاطر . وفى كل الأحوال فقد أظهرت تجربة عدد من هذه الدول أن السياستين الرئيسيتين للتصنيع ليستا بالضرورة متنافرتين ، بل يمكن السير عليهما فى نفس الوقت وان اختلفت درجة التركيز على كل منهما من مرحلة الى أخرى حسب تغير الظروف المحلية والدولية .

ومن جهة أخرى ، فحتى لو افترضنا ان النموذج الآسيوى قابل للنقل الى دول أخرى، فليس من الواضح أن نقل النموذج بحذافيره هو أمر مرغوب فيه . والسبب فى ذلك هو ما انطوت عليه خبرات التنمية فى هذه الدول من جوانب سلبية كريهة . ومن أبرز هذه الجوانب الاستغلال الذى لحق بالطبقة العاملة والذى تعرضت لصور قاسية منه النساء والأطفال بوجه خاص ، ومختلف مظاهر الكبت السياسى والقهر البوليسى وبقية ممارسات نظم الحكم العسكرية والديكتاتورية ، والوجود الأجنبى (بما فى ذلك القواعد العسكرية الأجنبية) وهيمنة قوى خارجية على مقدرات البلاد .

وأخيرا ، فان قصة النجاح فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع لم تكتمل فصولاً بعد ، ومازال كتابها مفتوحا . اذ أن عليها أن تواجه عددا من التحديات المحلية والخارجية من أجل المحافظة على معدلات النمو الاقتصادى السريع التى تحققت فى الستينات والسبعينات . وبعض هذه التحديات قد ظهر فعلا فى الثمانينات وأخذ يعرقل مسيرة الانماء الاقتصادى فى هذه الدول ، لدرجة أن صندوق النقد الدولى أخذ يتحدث عن تعرض هذه البلاد لنكسة اقتصادية فى الثمانينات . ومن أهم هذه التحديات : تآكل الميزة النسبية لصادرات هذه الدول من السلع الصناعية نظرا لارتفاع الاجور فيها ، وظهور منافسين جدد (نمور آسيوية جديدة) مازالت مستويات الاجور لديهم منخفضة ، والنزعة الحمائية المتزايدة فى أسواق التصدير ، وبروز الكتل الاقتصادية فى العالم المتقدم ،

والقلاقل السياسية المتزايدة التى تتعرض لها هذه الدول مع نمو الحركات المعارضة لنظم الحكم الديكتاتورية ، وظهور عدد من المشكلات البيئية وتزايد الوعى بأهمية مواجهتها ، وبروز المشكلات الاجتماعية خاصة مشكلة المخدرات والخلل فى نظم القيم التقليدية .

الدروس المفيدة لمصر وغيرها من دول العالم الثالث

ليس معنى عدم قابلية النموذج الآسيوى الذى بلورته النمور الأربعة للنقل والتكرار، أنه نموذج يجب تجاهله واهماله . بالعكس فهذا النموذج - شأنه شأن أى خبرة انسانية - جدير بالنظر والتأمل ، ليس بقصد تقليده وتكراره ، وانما بقصد استخلاص مايمكن اعتباره دروسا عامة تفيد دولا أخرى تحاول كسر حواجز التخلف والتبعية . ومن أهم الدروس التى خرجنا بها من هذه الدراسة مايلى :

١ - ليس هناك طريق واحد للتنمية . واختيار طريق التنمية الملائم لكل دولة محكوم فى نهاية الأمر بخصوصيات كل دولة من حيث الحجم والموارد ودرجة التطور والملابسات التاريخية التى تبدأ فيها مسيرتها والمناخ الدولى الذى تعايشه . والجرى وراء النماذج المطبقة فى دول أخرى تحقق لها النجاح فى ظروف مغايرة ، كفيل بتوليد الاحباط لدى الدول المقلدة ولن يسفر عن أى تقدم .

٢ - لاتوجد تنمية بلا تضحيات وآلام ، ولايوجد طريق مختصر للتنمية . فطريق التنمية طريق طويل على خلاف مايبدو أحيانا من الحديث عن قصص نجاح فى ثلاثة أو أربعة عقود من الزمان ، بينما فى واقع الامر وراء قصص النجاح هذه تاريخ طويل تم خلاله وضع العديد من لبنات التنمية . وطريق التنمية ليس كله نجاحات وانجازات ، بل انه لايخلو من سلبيات خطيرة اقترنت بتضحيات ومشاق عديدة تتحملها الشعوب .

٣ - المال وحده لايصنع تنمية مهما تدفق بغزارة . وليست العبرة بالحصول على حجم ضخم من المساعدات الأجنبية ، وانما المهم أن تصب هذه الموارد فى الوعاء المناسب المهيأ لاستقبالها والمزود بالامكانيات والسياسات الكفيلة بحسن استخدامها. وليس معنى هذا أن الموارد المادية غير مهمة . فمن المهم تنمية الموارد المادية ، ومن المهم بوجه خاص العمل على رفع معدلات الادخار والاستثمار المحلى حتى تتفادى الدولة الاعتماد المفرط على الخارج فى التمويل أو تقع فى اسار الهيمنة الأجنبية مع تدفق المساعدات . ولكن الأمر الهام هو أن هذه الموارد المادية - سواء تدفقت من الخارج أو تولدت فى الداخل - يجب أن تجد الاطار المحلى الملائم لحسن استخدامها ، ويجب ان تتكامل وتتزاوج مع العناصر غير المادية فى التنمية ، وفى مقدمتها عنصر

القوى البشرية . وكما اتضح لنا من دراسة خبرات النمور الأربعة ، فان الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى يعتبر من الركائز الأساسية التى لاغنى عنها لتحقيق انطلاقة قوية على طريق التنمية .

٤ - الاستقرار النقدى والمالى والسياسى هو المناخ المناسب للتنمية . ولايتوقع للتنمية أن تزدهر فى ظل معدلات تضخم مرتفعة ، وسياسات نقدية ومالية مضطربة ، وجو مفعم بالقلاقل السياسية . ومن هنا تبرز أهمية العمل على مكافحة التضخم ومحاصرته منذ المراحل المبكرة للتنمية ، واعتبار ذلك جزء من المهمات الأساسية للمخططين ومتخذى القرارات الاقتصادية . كما أن الاستقرار السياسى هو الذى يساعد على الاستمرارية فى السياسات والخطط والجدية فى التنفيذ مع توقع المساءلة والحساب فى حالة تخلف المنفذ عن المخطط. ذلك أن التنمية عملية مستمرة ، وليست مجرد قفزة من وضع الى وضع آخر ، واحدى ضمانات استمرارية التنمية هو تحقق درجة معقولة من الاستقرار السياسى . ولكن هذه الاستمرارية يجب أن تقترن بقدرة على مراجعة الخطط والسياسات وتعديلها فى ضوء الظروف المتغيرة محليا وخارجيا. وقد حافظت النمور الأربعة على الاستقرار السياسى من خلال نظم حكم لاديمقراطى . ولكننا لانعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد أو المفضل للاستقرار . ومن الممكن - نظريا - على الأقل - الجمع بين الاستقرار والمشاركة الديمقراطية .

٥ - تقليل الفوارق فى توزيع الدخل أمر ممكن مع تحقق النمو الاقتصادى بمعدلات سريعة فى نفس الوقت . ولكن ليس صحيحا أن مسألة التوزيع تحل آليا عن طريق النمو . والقضية فى نهاية الأمر هى قضية اختيار السياسات الملائمة لتضييق الفوارق بين الطبقات . وقد تفاوت حظ النمور الأربعة من النجاح فى هذا الشأن . فقد نجحت تايوان فى الجمع بين هدفى النمو وتقليل التفاوت فى التوزيع الى درجة كبيرة من خلال سياسات اعادة توزيع الأصول فى مرحلة مبكرة من المسيرة الانمائية (بالاصلاح الزراعى) ، ومن خلال تضمين بعد توزيعى فى سياسات التصنيع (الانتشار الجغرافى للصناعات ، واختيار تكنولوجيات وصناعات مكثفة لاستخدام العمالة الوفيرة ، ونشر التعليم ، والاهتمام بالصناعات أو المشروعات الصغيرة) ، وذلك برغم استمرارها فى الضغط على مستويات الأجور لفترة طويلة. وربما تقترب حالة كوريا من حالة تايوان ، وان كان مدى النجاح فى مجال تحسين التوزيع أقل كثيرا . اما هونج كونج وسنغافورة ، فان هدف النمو قد سيطر فيهما على هدف تحسين التوزيع ، وبرغم تحقق انخفاض فى النصيب النسبى للاغنياء فى الدخل القومى ، الا أن النصيب النسبى للفقراء لم يتحسن بدرجة تذكر . وهو مايعنى أن اعادة التوزيع قد تمت لصالح الفئات الوسطى أساسا ، وهى فئات صغيرة للغاية

فى هاتين الدولتين على ما اتضح لنا فى هذه الدراسة .

٦ - دور الدولة أساسى فى تحقيق التنمية ، حتى فى تلك الدول التى جرت فيها التنمية فى اطار حرية اقتصادية وآليات سوق بوجه عام مثل هونج كونج وسنغافورة .وعلى كل حال فهاتين الدولتين صغيرتين للغاية ، وهما من الجزر التى تحولت الى مناطق حرة لخدمة التجارة العابرة ، والتى تفتقر الى قطاع زراعى ، مما يجعل القياس على ماتحقق فيها صعباً . أما فى حالة كوريا وتايوان - أى الدول ذات الكيان الاجتماعى والاقتصادى المعقول - فقد كان دور الدولة أكثر بروزا وتخطى مرحلة التدخل غير المباشر بالسياسات والحوافز الى مرحلة التدخل المباشر فى آليات السوق ، واعادة تشكيل نظم الأسعار ، ووضع الخطط ، واستخدام أساليب التدخل الادارى فى ادارة بعض جوانب الحياة الاقتصادية (الاستيراد والنقد الأجنبى) بل والتدخل عن طريق اقامة بعض الصناعات الأساسية فى اطار القطاع العام . والمهم فى الأمر هو أن حضور الدولة حضوراً قوياً وملموساً أمر لاغنى عنه لتحقيق التنمية، وأن الأشكال الأكثر مباشرة لتدخلها تميل الى البروز فى المراحل الأولى والوسطى للتنمية ، بينما تتجه الى الانحسار فى المراحل المتقدمة للتنمية .

٧ - لايمكن التعويل على رأس المال الأجنبى فى تحقيق التنمية المستمرة . والحقيقة هى أن الدول الأربع محل الدراسة لم تعتمد على الاستثمار الأجنبى المباشر بدرجة كبيرة ، وان كانت قد اعتمدت على الشركات الدولية فى مجالات أخرى وبصور متعددة (خاصة من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، ومن أجل دفع عجلة التصدير والعمل بها كمقاول من الباطن). ولكن الدرس المهم هنا هو أن رأس المال الأجنبى يتحرك أساسا بحافز الربح . وقد اجتذبته معدلات الأرباح المرتفعة الى الاستثمار لدى النمور الأربعة عندما كانت العمالة وفيرة بها وأجورها جد منخفضة . ولكن عندما بدأت ميزة الأجور المنخفضة فى التلاشى ، أخذت الاستثمارات الأجنبية فى الفرار أو التحول الى دول أخرى مازالت مستويات الأجور بها منخفضة ، وبالتالى مازالت فرص تحقيق أرباح أعلى لديها مرتفعة .

٨ - قدمت خبرات النمور الأربعة درساً هاماً فى مجال القضية السكانية . ويتمثل هذا الدرس فى تأكيد المقولة التى ثار حولها جدل كبير منذ اطلاقها فى المؤتمر الدولى للسكان فى بوخارست عام ١٩٧٤ ، وهى أن التنمية هى أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة والحد من نمو السكان . وبرغم اللجوء فى بعض هذه الدول الى اجراءات متشددة لضبط النمو السكانى ، الا أن الأثر الاكبر فى خفض معدلات النمو السكانى فى دول مثل كوريا وتايوان وسنغافورة قد جاء نتيجة لما تحقق من تنمية وارتفاع فى مستوى الدخول وارتقاء فى الحالة التعليمية والخصائص الأخرى للسكان ، ودخول أعداد كبيرة من النساء فى سوق العمل .

٩ - ان تحقيق التنمية دون الوقوع فى فخ المديونية الخارجية أمر ممكن ، ولكنه له ثمنه السياسى أو مقابله الاقتصادى . ونقصد بالثمن السياسى حالة الدول التى تدفقت عليها المساعدات بسخاء بالغ ودون أن تكون ملزمة بردها ، والتى كان عليها أن تقبل بالهيمنة الأجنبية على شئونها لدرجة قبول التواجد العسكرى الأجنبى . أما المقابل الاقتصادى ، فالمقصود به حالة دولة مثل كوريا الجنوبية (وبدرجة أقل تايوان) التى لم تكتف بالمساعدات الخارجية ولكن اقترضت على نطاق واسع من أسواق المال الدولية (منتهزة فرصة وفرة الأموال ورخص أسعار الفائدة فى السبعينات) وأصبحت مدينة بمبالغ ضخمة . ولكنها مع ذلك استطاعت أن تفلت من فخ المديونية التى وقعت فيه معظم دول العالم الثالث ، عن طريق تركيزها على توسيع قاعدة الصناعات التصديرية ، مما وفر لها قدرة متزايدة على خدمة ديونها واتجاه هذه الديون للانخفاض بمرور الزمن . وليس أمام الدول المدينة التى لاتريد الوقوع فى فخ المديونية أو تسعى للهروب منه والتخلص مما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية وسياسية سوى تدعيم قدرتها على توليد تدفق كبير من النقد الأجنبى عن طريق تنمية طاقاتها التصديرية (وهذا لايعنى بالضرورة تبنى سياسة التصنيع الموجه للتصدير) . وهذا بالطبع اضافة الى مايمكن أن تحصل عليه الدول المدينة بفضل تكاتفها سوياً والعمل المشترك فيما بينها فى مواجهة الدول الدائنة من أجل الغاء او تخفيف مديونيتها .

١٠- فى عالم يتجه الكبار فيه الى التكتل ، ويسعون فيه الى حماية أسواقهم من غزو المنتجات الصناعية لدول العالم الثالث ، وينسقون فيما بينهم من أجل فرض السياسات التى تخدم مصالحهم على العالم كله ، لامستقبل لدول العالم الثالث بغير اللجوء الى نوع أو آخر من أنواع التعاون والعمل المشترك فيما بينهم . واذا كانت الدول الآسيوية حديثة التصنيع تسعى الآن وبرغم ماوصلت اليه من تقدم الى الارتباط بكتلة من الكتل الاقتصادية من أجل مواجهة التحديات التى تتعرض لها ، فما أحرى دول العالم الثالث التى لم تحقق بعد ماحققته هذه الدول من تقدم اقتصادى ، أن تبادر بالتعاون فيما بينها من أجل دفع جهود التنمية بها ومن أجل الحصول على موقع أفضل فى نظام تقسيم العمل الدولى .

المراجـــــع

المراجـــــع

أولا : المراجع باللغة العربية

١ - ابراهيم العيسوى ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، مشروع المستقبلات العربية البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢ - ابراهيم العيسوى وعلى نصار ، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ وقوع عدوان ١٩٦٧ فى : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن: ٥٢ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية العربية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٧٩ .

٣ - ابراهيم شحاته ، تحديات ومتطلبات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير ، دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٤ - اجناتسى زاكسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحى الاتربى دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ .

٥ - اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .

٦ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ، الطبعة العربية .

٧ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ .

٨ - برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مطبعة جامعة اكسفورد (الطبعة العربية) .

٩ - حسين سعيد ، الموسوعة الثقافية ، دار المعرفة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

١٠ - حسين طه الفقير ، العائد الاجتماعى لتعبئة الادخار الضائع تجاه اشباع الحاجات الأساسية فى الاقتصاد المصرى : نظرة مستقبلية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

١١ - حمدى هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر مع مقارنة بكوريا الجنوبية (١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٢ - رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .

١٣ - رمزى زكى ، الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية والشروط الموضوعية ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ١٩٨٧ .

١٤ - رمزى زكى ، التضخم المستورد ، دراسة فى تأثير التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية ، الامانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر ، دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٧ .

١٥ - رمزى زكى ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (منظمة الجات)، مذكرة داخلية رقم (٦٠٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

١٦ - رمزى زكى ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الاولى يونيه ١٩٨٣ .

١٧ - رمزى زكى ، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ، دار العالم الثالث ، بالقاهرة ١٩٩١ .

١٨ - سويوينج ، الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة الي منظمة الشرق الأوسط ، ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل ، طنجة ابريل ١٩٨٣ .

١٩ - علاء سالم ، كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، ابريل ، ١٩٨٨ .

٢٠ - فولكر فروبل ، يوحن هانيرش وأوتوكرتش ؛ التقسيم الجديد للعمل الدولى ، دار نشر راين بيك / هامبورج (باللغة الالمانية) .

٢١ - مجلة التمويل والتنمية (الطبعة العربية)، عدد مارس ١٩٨٢ .

٢٢ - محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى ، فى ؛ عبد الله هدية وآخرون ، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ، حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولى والشركات المتعددة الجنسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦ .

٢٣ - محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

٢٤ - محمد عبد الوهاب الساكت ، المستقبل الدولى لهونج كونج ، السياسة الدولية ، العدد رقم (٥٢) ، ابريل ١٩٧٨ .

٢٥ - محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربـــى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٦ - مهيربوز ، الانهيار ، يوم الاثنين الاسود ١٩اكتوبر ١٩٨٧ ، ترجمة عفيف تلحـــوق ، دار الحمراء ، بيروت ١٩٩٠ .

٢٧ - هبه حندوسه ،ادارة التنمية فى كوريا الجنوبية ، فى مجموعة مؤلفين ؛ التنمية المستقلـــة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية :

٢٨ - Adelman , I. and G.T.Morris , Economic Growth and Social Equity in Developing Countries , Stanfords Stanford University Press, 1973.

٢٩ - Agawala, R., Price Distortions and Growth in Developing Countries, W.B,S.W.P, No.575 Washington D.C.,U.S.A.,1983

٣٠ - Asche, H., Industrialisierte Dritte Welt ? Ein vergleich Von Gesellschaftsstrukturen , VSA - Verlag, Hamburg 1984.

٣١ - Autorenkollektiv, Länder der Erde , Politisch-Okonomishes Handbuch; Verlag Die Wirtschoft, Berlin 1971.

٣٢ - Browett, J., The Newly Industrializing Countries and Radical Theories of Development ", World Development, vol.13,No.7,1985.

٣٣ - Brown, G.T., Korean Pricing Policies and Economic Development in the 196os, Baltimere and London John Hopkins University press, 1973.

٣٤ - CETRA (China External Trade Development Council,,Handy Economic and Trade Indicators, The Republic of China, 1988, Taipei, April1989.

٣٥ - Chow ,P.,"Output effect , technology change, and labour obsorption in Taiwan, 1952-1986 , "Economic Development and Cultural Change , vol .39,No.1,Oct 1990.

- Cline , W.R., " Can the East-Asian Model of Development be generalized? World Development , vol. 10 , No.2, 1982. - ٣٦

- Czaya, E., International Konzerne in Entwicklungslandern , IPW - Forschungshefte, 5/1975, Berlin 1975. - ٣٧

- Chow, S.C. and G.E. papanek, " Laissez - Faire, Growth and Equity - Hong", in : The Economic Journal , No.91,June 1981. - ٣٨

- Chou, T.C., " The pattern and Strategy of industrialization in Taiware Specialization and offsetting policy", The Developing Economies, vol.23,No.2, June 1985. - ٣٩

- Chiu, H., Y.C. Jao and Y.L.Wu (eds), The Future of Hong Kong : Towards 1997 and Beyond , Westport, New York , Conn, and Quorum Books, London , 1987. - ٤٠

- Chinn, D.L., "Growth, equity and Gini coefficients : The case of Taiwan" Economic Development and Cultural Change, vol.30,No.4 July 1982. - ٤١

- Chan, S.,C.Clark , and D. Davis , " State entrepreneurship , foreign investment , export expansion , and economic growth- Granger causality in Taiwan's devlopment", Journal of Conflict Resolution, vol.34,No.1 , March 1990. - ٤٢

- Chau,L., "Economic Growth and Income Inequality in Hong Kong", in K.Ohkawa and B.Key (eds.): Asian Socio-Economic Development : A National Accounts Approach , University of Tokyo press, 1980. - ٤٣

- Chen, E.Y.K., "The Empirical Relevance of the Endogeneous Technial Progress Function", Kyklos, vol. 29,1976. - ٤٤

- Chien, F.F.,"The Economic Development of Taiwan, Republic of China - An Economic Success Story", Industry of China, July1989. - ٤٥

- ٤٦ - Dahlman, C.J. and Ross- LArson,"Managing technological development : Lessons from the Newly Industrializing Countries", World Developemnt " , vol.15,No.6,1987.

- ٤٧ - Deyo,F.c.(ed.), The political Economy of The New Asian Industerialism. Ithanca,N.Y. Cornell University Press,1987.

- ٤٨ - El-Issaway,I.H., A Critique of the capitalist strategy for agricultural development, INP memo.1038 (external). Cairo, July 1973.

- ٤٩ - El-Issawy,I.H., "Interconnections between income distribution and economic growth in the context of Egypt's economic development", in Abdel - Khalek, G. and R.Tignor(eds), The political Economy of Income Distribution in Egypt Holmes and Meier, New York, 1982.

- ٥٠ - Elliott, F., A Dictionary of Politics, Penguin, 1969.

- ٥١ - El-Naggar,S.(ed.) Investment policies in the Arab Countries, IMF papers , 1990.

- ٥٢ - Fajazylber, F., "Some Reflections on South-East Asian Export Industrialization", CEPAL Review, December 1981.

- ٥٣ - Fei,J., G. Ranis and S.Kuo, Growth with Equity: The Taiwan Case, Oxford University press, New York, 1979.

- ٥٤ - Foreing Ministry to play Bigger Role in Int'l Trade Policy ; in korea News Review vol.20, No.13, March 30, 1991.

- ٥٥ - Galbis, V., " Ministate economies", B.A de vries, "Industrial policy in small developing countries", Finance and Development, vol.21 No. 2 , July 1984.

- Grabowsk, R., "Taiwanese economic development : An alternative interpretation", Development and change, vol.19,1988. - ٥٦

- Greenaway,D., International Trade Policy: From Tariffs to the New Protectionism , The Macmillan Press, LTD, London and Basingstoke, 1983. - ٥٧

- Hassan, p., " Problems and Issues in Rapidly growing Economy , Johns Hopkins University press, London 1976. ٥٨

- Heertje , A., (ed.) :Investing in Europe's Future, Basil Blackwell oxford, 1983. - ٥٩

- Ho,y., "The production structure of the manufacturing sector and its distribution implications - The case of Taiwan", Economic Development and Cultural Change, vol.28, No.2, Jan 1980. - ٦٠

- Hou, C., " Relevance of the Taiwan model of development", Industry of Free China, Feb. 1989. - ٦١

- ILO, Yearbook of Labour statistics 1987, 1990. - ٦٢

- IMF, World Economic outlook, April 1988. - ٦٣

- Jacobs, P., " Hong Kong and the Modernization of China", Journal of International Affairs, vol. 39,No.2 ; Winter 1986. - ٦٤

- Jaspersen, F.Z., Adjustment Experience and prospects of the semi-Industrial Economies, World Bank staff working papers No.477. Aug. 1981. - ٦٥

- Ka, C. and M. Selden,"Original accumulation, equity and late industrialization : The cases of socialist China and Capitalist Taiwan" World Development , vol.14,No.11/12, 1986. - ٦٦

- Keesing , D.B., The Four Successful Exceptions, (Official Export Promotion and Support for Export Marketing in Korea, Hong Kong, Singapore and Taiwan - China) , UNDP- World Bank, Trade Expansion Program, Occasional Paper 2 , Sept.1988. - ١٧

- Korea Development Institute, Korea's Economiy, past and present, Seoul , May 1976. - ١٨

- Korea News Review - ١٩

- Kuo, S., " Economic Development of the Republic of China on Taiwan " , Address delivered at the International Conference on Agricultural on the Road to Industrialization , Taipei, Sept. 1990. - ٢٠

- Kuo, S., The Taiwn Economy in Transition, Westview Press, Boulder, colorado, 1983. - ٢١

- Kuznets, P., " An East Asian model of economic development: Japan , Taiwan , and South Korea", Economic Development and Cultural Change , vol.36,No.3, April 1988, Supplement. - ٢٢

- Legarda, B., " Small Island economies", Finance and Development, vol.21, No..2, July 1984. - ٢٣

- Li,K.T.,"The economic Transformation of the Republic of China, a model of success, Industry of Free China , Nov. 1990. - ٢٤

- Liang, K. and C.Liang, Taiwan's economic development and its implications for the pacific - Asian Region", Industry of Free China, Sept. 1990. - ٢٥

- Lie mt, V., , What Lessons From The NICS? The Industrialization Process of Brazil , Maxico, The Republic. - ٢٦

- Liu,P.K.,Y. Liu and H.Wn,"New Technologies, industry and trade- The Taiwan experience", Industry of Free China, Oct.and Nov.1989. -٧٧

- Ma,R.and E.F.SZCZ epanik, The National Income of Hong Kong, 1947-50, Hong Kong University press, 1955. -٧٨

- Mathieson,J.A., (principal author) , The Taiwan Development Experience and its Relevance to other Countries , SRI International, SRI-project No.IMC 8262,Kwang Hwa Pub.co.,Taipei, March1988. -٧٩

- MC Gee,T.G., Hawker in Hong Kong: A Study of Planning and Policy in a Third World City , Hong Kong , 1973. -٨٠

- Michell , T., The Republic of Korea: Employment, Industrialization and Trade , ILO, Geneva 1984. -٨١

- Ministry of Trade and Industry Republic of Singapore, Report of the Economic Committee : The Singapore Economy: New Directions , Feb.1986. -٨٢

- Ministry of Communications and Information, Singapore : Facts and Pictures 1989, Published by the Information Division, Singapore 1989. -٨٣

- Mizoguchi, T., " Economic Devlopment Policy and Income Distribution The Experiance in East and Southeast Asia", The Developing Economies, vol.xx111, No.4, Dec 1985. -٨٤

- OECD Development Center , Latest Information on National Accounts of Developing Countries, No.21, OECD , Paris 1989. -٨٥

- Ohno, K. and H. Imooka," The experience of dualgrowth : Korea and Taiwan", The Developing Countries, vol.25, No.4 , Dec.1987. -٨٦

- ٨٧ - Okita , S., "The 1980's, A Decade of Uneven Growth", in: Japan and The Economy, International Journal of Theory and Policy, vol.1,No.2,1989.

- ٨٨ - Park,Y.C., " Development lessons from Asia: The role of government in South Korea and Taiwan", American Economic Review,Vol.80, No.2,May 1990.

- ٨٩ - Park, Y.C., "Trade and Development in Pacific Asia", in : Louis Emmerij((ed.), one World or Several ? OECD Development Centre of the OECD - Paris., 1989.

- ٩٠ - Rabushka, A., The Changing Face of Hong Kong , New Departures in Puplic Policy, AEI-Hoover Policy Studies, Stanford University, Stanford, California, 1978.

- ٩١ - Ranis, G.," Can the East-Asian Model of Development be generalized ? A Comment", World Development, vol.13,No.4 , 1985.

- ٩٢ - Republic of Korea, Monthly statistics of Korea, 1990.

- ٩٣ - Shorrock,T.,The struggle For Democracy in south Korea, in 1980 s and the Rise of anti Americanism", Third World Quarterly, vol.8,No.4 , Oct., 1986.

- ٩٤ - South North Dialogue in Korea , Interntional Cultural Society of Korea, Seoul, 052,May 1991.

- ٩٥ - Spero, J.E., The Politics of International Economic Relations, Unwin Hyman , London , 4th ed., 1990

- ٩٦ - Stewart, F.and P.Streeten, " New Strategies for Development : Poverty, income distribution and growth", Oxford Economic Press, vol.28,No.3, Nov.1976.

- Suh,S.T., Import-substitution and Economic Development in Korea, Korea Devlopment Institute, Dec.,1975. -٩٧

- The Encyclopaedia Americana, 1961 edition. -٩٨

- The New Encyclopedia Britanmica, vol.b,15th Edition, The University of Chicago,1985. -٩٩

- The Republic of China on Taiwan, Facts and Figures, Kwang Hwa Pub. co., Taipei, 2nd ed., 1989. -١٠٠

- The South Commission, The Challenge to the South, The Report of the South Commission, Oxford University Press, 1990. -١٠١

- Toply, M., " The Role of Savings and wealth Among Hong Kong Chinese", in: I.C.Jarvic (ed.) , Hong Kong : Asociety in Transition,Routledge & Kegan Paul, London , 1969. -١٠٢

- U.N.,Handbook of Interntional Trade and development Statistics. 1989. -١٠٣

- United Nations, World Economic Survery 1990, Current Trends and Policies in the World Economy, New York , 1990. ١٠٤

- U.S.,Department of Agriculture, Public Law 480 and other Economic Assistance to United Arab Republic (Egypt), Economic Research Service ERS-Foreign 83. -١٠٥

- USAID , Korean Agriculture Services, The Invisable Hand in the Iron Glove,Market and non-Market Forces in Korean Rural Development , March , 1984. -١٠٦

- Welfene, P.J.J., " The Golobalization of Markets and Regional Integration Entereconomic, vol.24, No.6,Nov.and Dec.1989. ١٠٧

- Westphal, L.E., et al ., Korea Industrial Competence, where it Came Form , world Bank staff Working paper No(469)July 1981 -١٠٨

- World Bank , Korea-Health Insurance and Health Sector, Report No.74/2-Ko,Document of the World Bank , June 14, 1989. -١٠٩

- World Bank, Korea Managing the Industrial Transition, vol.1, Washington D.C., 1987. ١١٠

- World Bank, Korea- The Management of External Liabilities , 1988. -١١١

- World Bank , Korea Universities Science and Technology, Research Project , Report No. 8205. Ko, Staff Appraisl Report, April 23, 1990. -١١٢

- World Bank, Swerage and waste water Management, Document of the World Bank , Report No. 7061, Ko- April 19, 1988. -١١٣

- World Bank, Technology Advancement Project. -١١٤

- World Bank, World Development Report , 1983, 1990. -١١٥

- Wu, C.T., Societal Guidance and development : A Case Study of Hong Kong , University of California, 1973. -١١٦

- Wu, R."Taiwan's success in industrialization," Industry of free china, nov.1985. -١١٧

- Yu,T."Private capital formation and economic development : Lessons from the ROC experience", Industry of free China, Dec.1990. -١١٨

- Yusuf, S. and R.K.Peters, Capital Accumulation- The Korean paradigm, World Bank staff W.P.,No712,1985. -١١٩

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أسالبب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية — أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء — أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . — مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . — مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى — مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة . .

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢ـ امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير١٩٩١
٦٣ـ دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) الجزء الأول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحاليةوالمتوقعة بشرق أوربا ٠ ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ـ انعكاسات ازمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ـ الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢